الفساد الإداري

واستراتيجية المكافحة الإعلامية



محمد إبراهيم عبد الله الزبيدي

الفساد الإداري

واستراتيجية المكافحة الإعلامية

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2016/9/4424)

الزبيدي، محمد إبراهيم
الفساد الإداري واستراتيجية المكافحة الإعلامية/ محمد إبراهيم الزبيدي- عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع 2016
(   ) ص.
ر. ا. : (2016/9/4424)
الواصفات: /الفساد الإداري//الإعلام/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية آخرى.

ISBN 978-9957-96-320-0

دار غيداء للنشر والتوزيع
تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 5353402 6 962+
خلوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com
www.darghaidaa.com
E-mail: info@darghaidaa.com

الفساد الإداري

واستراتيجية المكافحة الإعلامية

الدكتور

محمد إبراهيم عبد اللـه الزبيدي

الطبعة الأولى

2017م - 1438هـ

بسم اللـه الرحمن الرحيم

(فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلاَ تَطْغَوْاْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ {112/11} وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللـهِ مِنْ أَوْلِيَاء ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ {113/11} وَأَقِمِ الصَّلاَةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ {114/11} وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللـهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ {115/11} فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا أُتْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ {116/11} وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ {117/11})

(سورة هود)

الإهداء

الى الذي رحل دون وداع..........والدي... رحمه اللـه

الى التي أُنير لي الطريق بفضل دعائها...والدتي.. عمرمديد

الى من شاركني الهموم والاحزان.......إخوتي وأَخواتي

الى وطني الجريح.................. العراق العزيز

الى شهداء الكلمه الحرة.................صحفيو العراق

الى شهداء النزاهة.....................شمس العراق

الى بغداد...........................فداك الروح والمال والبنون

فهرس

الفصل الثاني

واقع العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة

شهدت العلاقات العامة تطورات ذات أهمية بالغة في القرن الماضي بعد التطور الحاصل في مجال تكنلوجيا الاتصال، ومع إزياد الإهتمام بقوه الراي العام وأهميته في إتخاذ القرارات، وتنامي ظهور العديد من الأنظمة الد يمقراطية ألتي تعمل على كسب أكبر قاعدة جماهيرية تدعم وجودها وتؤيد قرارتها.

وبعد ان إحتلت العلاقات العامة مكانتها في مؤسسات الدولة وتغلغلت في مجالاتها كافة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، أصبحت من العلوم المهمة التي لايمكن لاية دولة أو مؤسسة الاستغناء عن وظائفها، كونها تؤدي دوراً كبيراً في تسهيل عملية الاتصال بين المؤسسة وجماهيرها لكسب ثقتها وتأييدها لأعمالها.

وقد أدت تراكمات الحروب وطبيعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدها العراق في هذه المرحلة، الى إنهيار النظام القيمي لأفراد المجتمع فتسبب بضعف الشعور بالمسؤلية الوطنية والدينية تجاه المال العام، وسياده تصرفات وأساليب غير حضارية على إخلاقيات الوظيفة العامة، فعلى بالرغم من وجود أنظمة رقابية وتشريعات قانونية ضد مرتكبي جرائم الفساد الاداري، الا ان نسب الفساد جعلت العراق من الدول الاكثر فساداً في العالم، وهو دليل على مدى ممارسة هذه الظاهرة بشكل واضح في مؤسسات الدولة ووجود المتسترين على ممارسي هذه الجرائم.

كما أصبح واضحاً إنَّ الاكتفاء بالمحاكمات وإصدار القرارات القضائية وإرسال ألمتورطين الى السجون لبقاء بقية عمرهم أو بعض منه، لايمكن ان يوصل المجتمعات الى المعالجة الشافيه أو يخلصها من درن الفساد وإستمرار ممارسته، فالبعد الاجتماعي للفساد الاداري على سبيل المثال لايمكن القضاء عليه بقرار أو بحكم قضائي، بل عن طريق التوعية الاعلامية بخطورة أبعاد هذه الظاهره ونتائجها على الواقع الملموس، ولإزالة بعض الجهل لدى المواطنين حول التقاليد والاساليب غير الحضارية السائدة في المجتمع، والتي تشجع على بروز هذه الظاهرة، مما يتطلب علاقات عامة تنمي الافكار الحضارية

والقيم الاجتماعية الايجابية، وتعمل على زيادة الوعي بالمسؤلية الوطنية وبقيم وإخلاقيات النزاهة لافراد المجتمع، ومساعده الجماهير على مزيد من التكيف الاجتماعي مع الاوضاع الجديدة ونبذ الممارسات التي تتنافى وهذه الافكار وحثها على ترك العادات والتقاليد المعوقه للتقدم والازدهار.

فالعلاقات العامة لما تتمتع به من قوه تأثير قادرة على تعديل إتجاهات وسلوك الراي العام، لمساندة مؤسسات النزاهة والدفاع عن إخلاقيات الوظيفه العامة، وزيادة فاعلية الدور الرقابي لوسائل الاعلام في الكشف عن الفساد الإداري في دوائر الدولة ومؤسساتها، ولاسيما حالات الفساد لدى المسؤولين الكبار، وهو من أهم المطالب أمام إدارة العلاقات العامة في هيئة النزاهة لتكوين علاقات ناجحة مع وسائل الاعلام، وتعميق ثقه الجمهور بعملها وحياديتها من أجل كسب تعاونه ومشاركته في الحد من هذه الظاهرة.

وعليه فالعلاقات العامة تسهم في إحداث تغيير ايجابي في المجتمع لتحقيق أهداف الهيئة ليس قسراً، بل عن طريق الاقناع باستعمال أساليب ووسائل الاتصال والاعلام لتحقيق الغاية المنشودة.

وقد حاولنا في الاطار النظري من هذا البحث تشخيص هذه الظاهرة وأبعادها وسبل انتشارها، وان نقدم اسهاماً متواضعاً يستقريء تجارب العالم الناجحة في الحرب على الفساد، لنوظفها برؤية أكاديمية للحد منه والسير في مجال الاصلاح الذي أصبح ضرورة لابد منها في عالم اليوم بإتباع سبل الوقاية والعلاج، وبعد ذلك مشاركة تفيد في تجنب المجتمع العراقي لويلات كثيرة ألقت بظلالها عليه.

ومن هنا تتضح أهمية بحثناعن دورالعلاقات العامة في الحد من هذه الظاهرة البحث في أُطر العلاقة عن طريق الاعتماد على مرتكزات استراتيجية في نشر الوعي العام بالنزاهة، وبالاعتماد على وسائل الاعلام لاستئصال شأفة الفساد الاداري بالكشف

عنه والحث لى محاربته، فكل هذه الامور تعد ضمن سياق أعمال العلاقات العامة في هيئة النزاهة.

لذا فقد إنصب البحث على جانبين: الاول نظري، إشتمل على ثلاثة فصول ضم الفصل الاول الاطار المنهجي للبحث وتضمن، مشكلة البحث، أهمية البحث والحاجة اليه، فروض البحث، هدف البحث، منهج البحث، إجراءات البحث وأدواته، مجالات البحث، الدراسات السابقة، صعوبات البحث.

وفيما يخص الفصل الثاني، الفساد الاداري واستراتجية المكافحة الاعلامية، فيتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الاول، الفساد الاداري، المفهوم، الاشكال، الاثار، أما المبحث الثاني، فقد تناول الفساد الاداري في العراق الحديث، جذوره، اشكاله، أسبابه، أما مايخص المبحث الثالث، استراتيجية المكافحة الاعلامية للفساد الاداري، فقد ضم الاليات والوسائل الستراتيجية الإعلامية للمنظمات الدولية المعنية بالحد من الفساد الاداري.

وتضمن الفصل الثالث، (العلاقات العامة والاعلام الرقابي) ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول منه العلاقات العامة، المفهوم، التعريف، الاهداف، الوظائف، أما المبحث الثاني، فقد تناول التخطيط الستراتيجي للاتصال في العلاقات العامة وأهميته في تحقيق الوعي العام بالنزاهة، فيما جاء المبحث الثالث، ليوضح دور وسائل الاعلام في مراقبة مؤسسات الدولة ومسؤوليتها للكشف عن الفساد الاداري.

أما مايتعلق بالجانب العملي الفصل الرابع فقد ضم الدراسة الميدانية لغرض تحليل وتفسير النتائج وقد إحتوى هذا الفصل أيضاً على ثلاثة مباحث، ضم المبحث الاول، هيئة النزاهة العامة، النشأة، التكوين، العلاقات العامة، أما المبحث الثاني، فقد تناول العلاقات العامة في هيئة النزاهة، الاهداف والوظائف، فيما جاء المبحث الثالث، العلاقات العامة ومكافحة الفساد الاداري في العراق، ليبلغ ذروه سنام الامر، إستنتاجات وتوصيات الباحث.

الفصل الأول

الفساد الإداري واستراتيجية المكافحة الإعلامية

المبحث الاول: الفساد الإداري

المفهوم، الاشكال، الاثار

المبحث الثاني: الفساد الإداري في العراق

جذورة، أشكاله، أسبابه

المبحث الاول

الفساد الاداري

المفهوم، الاشكال، الاثار

تمهيد:

تعد ظاهرة الفساد الاداري ظاهرة قديمة وجدت مع وجود المجتمعات الانسانية والأنظمة السياسية التي تحكم هذه المجتمعات عبر التاريخ، فهي من الظواهر السلبية التي تشير الى ابتعاد افراد المجتمع عن التمسك بالقيم واحكام الدين والاخلاق العامة، وتعبر عن وجود خلل ما في إدارة الدولة وإنحراف عن الأ سس التي أنشئت من أجلها المؤسسات التي تنظم العلاقة بين المواطن والدولة، وتقع حين يجري إستغلال السلطة او الصلاحيات أو المواقع الوظيفية من قبل أولئك الذين يشغلون المناصب لحساب مصالحهم الشخصية وغير المشروعة على حساب المصلحة العامة أو ألجهة التي توظفهم.

وقد تطورت هذه الظاهرة في الوقت الحاضر فاتسعت أشكالها وتنوعت مستوياتها وأصبحت ذات جذور عميقة وواسعة تتداخل فيها عوامل يصعب التمييز بينها، وأدت الى حدوث الكثير من المشاكل والمعوقات الاجتماعية والسياسية والامنية والاقتصادية والثقافية.

وعلى الرغم من إن هذه الظاهرة عالمية وواسعة الانتشار إلا إنها تختلف في حجمها ودرجتها من مجتمع لاخر، تبعاً لطبيعة الأنظمة الحاكمة ولطبيعة البيئة الاجتماعية التي ترافقها، ومن ثمَّ فقد أصبح حجم الفساد الإداري ودرجة إنتشاره في أي مجتمع من أهَم المؤشرات التي توضح درجة الاستقرار وإمكانية التنمية وفرص التقدم أمام افراد ذلك المجتمع.

أولاً: الفساد. أَصل الكملة ومصدر إشتقاقها.

Corruption. Origin of the word and its source of derivation

قبل تحديد وعرض مفاهيم الفساد الاداري التي طرحت في الادبيات العربية والاجنبية، لابد من الوقوف على معنى الفساد في اللغة والقواميس ومعناه في الكتب السماوية التي نبهت الناس الى جلل المصاب بهذه الظاهرة، ولهذا اختلفت التفسيرات في معناها.

ففي اللغة يشير مختار الصحاح الى ان كلمة (فساد) قد جاءت من كلمة (فسد) الشيء (يفسد) بالضم (فساداً) فهو (فاسد) ولاتقل (إنفسد) و(المفسدة) ضد المصلحة[1].

أَما المنجد فيتوسع في التفسير اللغوي لكلمة فساد مؤكداً إنَّ (أَفسده وفسده) ضد (أَصلَحه) وفاسد القوم أساء اليهم ففسدوا عليه، وإستفسد ضد إستصلح، و(الفساد) مصدر اللهو واللعب و(المفسدة) مصدر الفساد أو سببه[2].

والفساد يعني "اخذ المال ظلما" أَو "التلف والعطب" ويراد به لغويا "الجدبُ والقحط" ويُراد بالمفردة أَيضا معنى التحلل العضوي بتحلل الجراثيم.[3]

وفي الانكليزية فان كلمة (Corruption) مشتقة من الفعل اللاتيني (Corruptus) والذي يعني حرفيا المادة المكسورة او المحطمة[4].

وان التفسير لمعنى كلمة (Corruption) التغيير من الصالح الى السيء أو بكلمة واحدة تعني المفردة مضاد للنزاهة (Dishonest)، أَو الاذى (Wicked)، أو السوء

---

(1) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، مادة فزع (الكويت، دار الرسالة، 1983) ص503.

(2) لويس معلوف اليسوعي، المنجد في اللغة والاداب والاعلام، مادة فسد (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1970) ص551.

(3) خليل الجر، المعجم العربي الحديث، مادة فسد (باريس، مكتبة لاروس، 1973) ص907.

(4) United Nation Office on Drugs and Crime. (July-1-2005) p23.

(Bad)، وتعني كذلك تعفن الجثة بعد الموت(1)، وهناك مصطلح (venality) يعني أيضا (الفساد والقابل للرشوة).(2)

وفي الشريعة الاسلامية، فان كلمة (فساد) تستمد معانيها من آيات القران الكريم التي تناولت الفعل (فسد) ومشتقاته الاسمية والفعلية في أكثر من خمسين موضعاً في القران الكريم موزعة على ثلاث وعشرين سورة منه،(3) وكلها تنهي وتحذر منه ومن عاقبته، وفي الوقت ذاته جاءت بمعانٍ مختلفة، ففي معنى العصيان قوله تعالى (**وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ**) (4) وهنا مفردة العثو تعبر عن أشد أنواع الفساد، وفي قوله تعالى (**ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ {41/30}**) (5) تعني التخريب والدمار، وفي قوله تعالى (**سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ**) (6) فقد قال المفسرون ان السحت هو الرشوة او الهدية فيما لايستحق شرعا.

وقد وردت مفردة الفساد في مواضع كثيرة بمعناها الصريح او بالمعاني المقاربة في أحاديث الرسول ((محمد)) عليه الصلاة والسلام والتي تحذر من الفساد ومن عاقبته ففي حديثه المعروف (لعن الله الراشي والمرتشي والرائش) يوضح صورة الرشوة بكامل أطرافها، وهو دليل على نبذ الفساد في القرآن والسنة النبوية.

---

(1) Virginia framehallen & others، longman. Dictionary of American English ; (n.y، longman inc، 1983) p.155

(2) منير البعلبكي. قاموس المورد (بيروت، دار العلم للملايين، 1986) ص1026.

(3) د. سيف راشد الجابري ود.كامل صكر القيسي، كيف واجه الاسلام الفساد الاداري ط1 (دبي، دائرة الاوقاف والشؤون الدينية، 2005)ص31.

(4) سوره هود، الايه (85).

(5) سورة الروم، الاية (41).

(6) سورة البقرة، الاية (60).

وإذا إنتقلنا الى نصوص الكتاب المقدس(الانجيل) الذي عالج ظاهرة الفساد نجد رسالة القديس بولس الاولى الى أهل كورنثوس والتي تورد مانصه (لاتضلوا المعاشرة السيئة تفسد الاخلاق الحسنة)[1]، وفي هذا دلالة على إهتمام المسيحية بالخلق القويم لافراد المجتمع والدعوة الى تكوين مجتمع خال من الضلالة والعشرة السيئة التي تنجم عنها الكثير من المفاسد.

وفي موضع آخر من الكتاب كان الحث على النزاهة والقناعة بماهو موجود واضحاً في النص الاتي (لتكن سيرتكم منزهة عن محبة المال واقنعوا بما عندكم) وهذا النص أيضاً يوجه للوقاية من المفاسد وان كان بشكل غير صريح.[2]

ومن أَجل تذويب كلمة (الفساد) وتمييع الفعل الناجم عنها، فقد أُعطيت لها في الوقت الحاضر مرادفات عدة والتي ستفصح عنها في هذا المبحث ضمن اشكال الفساد الاداري.

ثانياً: مفهوم الفساد الاداري The Concept of Administrative Corruption

إنَّ الحديث عن الفساد الاداري يقود بالضرورة إلى توضيح معنى الفساد بشكل عام، حيث توحي هذه الكلمة عند سماعها بوجود شيء غير صحيح أو مثل الإضرار بالمجتمع، وهي ترتبط باذهان العديد من الناس بمفهوم الشر.

وينظر علماء الاجتماع الى (الفساد) بانه (علاقة اجتماعية) تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في مايتعلق بالمصلحة العامة،[3] اما رجال القانون فيعدون الفساد

(1) لكتاب المقدس. العهد الجديد ط3 (لبنان جمعية الكتاب المقدس، 1996) ص268

(2) المصدر السابق. ص351

(3) داود خيرالله. الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 27، ع309، 2004) ص67.

إنحرافاً في الالتزام بالقواعد القانونية وهناك إجماع على إنَّ للفساد اثراً مدمراً على القانون وعلى القضاء حين يطاله ويشمله بمؤثراته.[1]

ويرى العالم الإقتصادي (Berg) ان للفساد بعداً اقتصادياً عندما يحدد الدافع لممارسة الفعل بان هناك نقصاً بصورة متعمدة عند إتخاذ القرارات لغرض الحصول على منافع مالية غير مشروعة.[2]

فالفساد إذن جريمة مبنية على التفكير والحساب والتخطيط وليس على العاطفة فحسب، وعليه فهو من الجرائم التي تزيد من التراكمات المادية والمعنوية غير الشرعية والتي تؤثر في بنية المجتمع واقتصاده.[3]

إنَّ أيَة مخالفة تتم بسوء نية للقوانين والانظمة وكل استهتار بالقيم والتقاليد الخيرة المتعارف عليها في المجتمع تعد فساداً بمفهوم الممارسة العملية،[4] وقد يكون نتيجة الضعف السياسي أو القانوني أو الاجتماعي أو النظام الاقتصادي، وتتعدد تعاريف الفساد بتعدد الكتاب والباحثين الذين تناولوا هذه الظاهرة في مؤلفاتهم وبتنوع الجهات المعنية بمكافحتها.

فالفساد بموجب منظمة الشفافية الدولية هو" اساءة استغلال منصب عام لتحقيق منفعة خاصة "[5].

---

(1) المصدر السابق. ص67

(2) Hokky Situngkir "The structural Dynamics of Corruption. Artificial Society Approach"(Bandung، f e institute Department of computianal Sociolagy، 2002). P.2

(3) د. نوزاد عبد الرحمن. الفساد والتنمية. التحدي والاستجابة. مجلة الاداري (عمان، معهد الادارة العامة، سنة 23، ع86، 2001) ص80.

(4) د. ياسين الصرايرة واخرون، المنهج التجريبي لمعالجة الفساد الاداري في القطاع العام الاردني، منظور مقترح، مجلة الاداري (عمان، معهد الادارة العامة، سنة 20، ع73، 1998) ص62-63.

(5) اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات. (برلين، منظمة الشفافية الدولية 2003) ص3.

أما صندوق النقد الدولي MF فمفهومه للفساد هو "علاقة الايدي الطويلة المتعمدة التي تهدف باستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد او لمجموعة ذات علاقة من الافراد"[1]

وقد عرف (روبرت كلينجارد) الفساد في كتابه السيطرة على الفساد " انه محاولة شخص ما، وضع مصالحه الخاصة بصورة غير شرعية فوق المصلحة العامة او فوق القيم التي تعهد بخدمتها".[2]

وترى عالمه السياسة (سوزان روز- أكرمان) ان الفساد "احد الاعراض التي ترمز الى وقوع خطأ في ادارة الدولة".[3]

وعلى الرغم من تعدد التعاريف إلا إنه لايوجد تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستعمل اليوم ولكن جميع الجهات التي تقدم تعريفها للفساد تتفق في كون الفساد هو إساءة إستعمال السلطة الوظيفية للكسب الخاص.

ويمكن تصنيف ظاهرة الفساد بشكل عام على النحو الاتي:[4]

1. فساد إجتماعي ويشمل: فضائح كبار المسؤولين الاخلاقية، بروز شبكات الرقيق الابيض، مافيات استغلال الاطفال للاعمال اللااخلاقية.
2. فساد إداري ويشمل: الرشوة، المحاباة، والمحسوبية، الاحتيال، التزوير..الخ. والذي سنتحدث عنه بالتفصيل في هذا المبحث.
3. فساد إقتصادي ويشمل: صفقات الاسلحة، انتشار الجريمة المنظمة، المخدرات، غسيل الاموال، صفقات دولية، وصفقات مساعدات انسانية خارجة عن اهدافها.

---

(1) Imf. "Corruption Around the World". (Washington.IMF Working. 1998).p.8

(2) الفساد المفهوم والاثار، هيئة النزاهة العامة، دائرة التعليم والعلاقات العامة، 2006. ص2

(3) Susan Ros-Ackerman. "The Challenge of poor governance and corruption". (Copenhagen Consensus Challenge، 2004).P.1

(4) عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ايلول، 2004) ص138

4. فساد سياسي ويشمل: فساد الزعماء، فساد التشريع و التنفيذ، والقضاء، فساد الاحزاب السياسية، وقضايا التمويل.

يتضح مماسبق إن الفساد مفهوم واسع يعبر عن إنعدام الشعور بالمسؤولية الوطنية وإنحدار القيم والتفريط بالضوابط التي تحكم السلوك المهني، وهو تجسيد للمصالح الشخصية الانسانية وتفضيلها على حساب الشعب ومصالحه.

وانتقالاً من العام الشامل الى الخاص المبتغى، فالفساد الاداري واحدٌ من أهم أنواع الفساد ومن أخطر ظواهر السلوك الانساني التي ماتزال تشكل قلقاً مستمراً للمجتمعات البشرية ولادارة المؤسسات المختلفة، ومن المشاكل الرئيسية التي أَجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في جميع الدول لاسيما دول العالم الثالث، اذا ما أَرادت للتنمية ان تتحقق،[1] وهو كظاهرة ذات أبعاد خطيرة أشغلت بال الكثير من المسؤولين في القطاعين العام والخاص لما له من اثار سلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني، فضلاً عن اثاره على النمو الاقتصادي وإرتفاع معدلات الفقر نتيجة لما يحدثه من سوء في تخصص الموارد وتوجيهها نحو الاستثمارات غير المنتجة بهدف تحقيق الكسب غير المشروع، عبر قنوات عديدة أَهمها (الرشا والعمولات والاختلاسات).[2]

وبذلك فالفساد الاداري يشير الى مجموعة من الانحرافات الادارية والوظيفية والتنظيمية لتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أَو الشخص المسؤول اثناء تأديته لمهام وظيفته، والتي تتعلق بصفة أَساسية بالعمل وبحسن انتظامه[3]، وقد عزا العديد من

---

(1) د. جاسم محمد الذهبي، التطوير الاداري، مداخل ونظريات، عمليات وستراتيجيات، (بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 2001). ص239.

(2) د. علي وتوت. توصيف ظاهرة الفساد. مجلة النبأ (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، سنة 10 ع79، ك2006)، ص107.

(3) عمر طارق وهبي القاضي، "سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع اشارة لحالة العراق"، (اطروحة دكتوراه، غير منشوره، جامعه بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2006) ص171.

الباحثين والاكاديميين هذا النوع من الفساد إلى انه " نتاج لارث حضاري او إنه مرتبط بتقاليد ونظم عقائدية وقيمية وسياسية عن ردود افعال لاوضاع اقتصادية واجتماعية معينة"[1]، وأيا كانت الاسباب وراء هذا النوع من الفساد، فأنه يعكس الفجوة بين ماينبغي ان يكون وبين ماهو كائن والتي تجسدها الاعمال المخالفة للقوانين.

وبما إن الفساد الاداري يكمن في إداء الوظيفة العامة أو الخاصة وممارسها الموظف أو الشخص المسؤول، لذلك فهي (الوظيفة) تعبر عن الضعف في نشاط المؤسسات التي يفترض أن توظف لاشباع حاجات افراد المجتمع، ولتسهيل تقديم تلك الخدمات، فانها تزود بمجموعة من السلطات والامتيازات التي ينبغي ان تستعمل في الاغراض القانونية أو الموضوعة من اجلها، أما اذا استعملت خلاف الغرض وخصوصا عند إستعمالها لمآرب شخصية سواء لكبار أو صغار الموظفين، فهذا مايطلق عليه بالفساد الاداري[2] الذي يعرف بأنه "النشاطات التي تتم داخل الجهاز الاداري والتي تؤدي الى إنحراف ذلك الجهاز عن أهدافه لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك باسلوب فردي او جماعي منظم"[3] ويعرف ايضا "هو الاستغلال او التوظيف غير المشروع للصلاحيات الادارية او المنصب الحكومي المخول وفق القانون بنفسه او عن طريق غيره او بناء على مايتمتع به من خدمة عامة".[4]

ويعرف كذلك بأنه "عبارة عن السلوك الاداري الفردي او الجماعي الذي ينحرف بالوظيفة العامة عن واجباتها واهدافها المرسومة لاعتبارات شخصية بتفضيله المصلحة

---

(1) د. زكي حنوش. مظاهر الفساد الاداري في السلوك اليومي للمواطن العربي، الاسباب سائل العلاج. (جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2001)، ص4

(2) د. عبد القادر الشيخلي. اخلاقيات الوظيفة العامة ط2 (عمان، دار مجدلاوي، 2003) ص73

(3) رغد علي عبد الرسول، الفساد الاداري ودور الشفافية في معالجته. (بغداد، المركز القومي للتخطيط والتطوير الاداري، 2002). ص2

(4) عارف عبد اللـه، الفساد الاداري مكافحته وعلاجه، بحث منشور على الانترنت بتاريخ، 2 تشرين الثاني 2006، ص1 على الموقع WWW.iraqaaa.can.

الخاصة على المصلحة العامة بدون حق، في ظل مخالفة القوانين والمعايير الاخلاقية السامية للمجتمع بافتراض ان أهداف الجهاز الاداري الحكومي ملبية لحاجات وتطلعات المواطنين"[1].

ومهما تعددت التعاريف وتباينت، فالفساد الاداري سلوك غير منطقي يحدث عندما يحاول شخص وضع مصالحه الخاصة أياً كان موقعُه فوق المصلحة العامة أو فوق القيم التي تعهد بخدمتها، ويأخذ أشكالاً متعددة تتراوح مابين الامور التافهه والاعمال الكبيرة كسوء إستعمال السياسات العامة ووسائل تنفيذها، ومثل تنفيذ العقود وسياسات الاسكان والائتمان، وقد ينطوي هذا النوع من الفساد على التهديد والوعيد والابتزاز من قبل موظف، وقد يجري داخل المؤسسة في القطاعين العام أو الخاص أو خارجهما.[2]

وفي ضوء ماتقدم يتضح لنا إنَ الفساد الاداري يشمل مساحة واسعة من الاعمال والتصرفات غير الشرعية التي تندرج ضمن عمليات الفساد منها مايخص المسؤول السياسي ومنها مايتعلق بالمسؤول الاداري، ولكنها في كل الاحوال تعني اي إستغلال او إستعمال غير مشروع للسلطات والصلاحيات الممنوحة للموظف او الشخص المسؤول سواء كان صغيراً أو كبيراً.

ويميز المختصون في الادارة بين مستويين رئيسيين من الفساد الإداري:

1. **الفساد الكبير**: ويتحقق عندما يتحالف الفساد السياسي مع الفساد الاداري وهو أمر يحدث عندما تتعرقل قوانين الانتخابات والتشريعات التي تهدف للحيلولة دون تضارب المصالح المالية لدى الوزراء والنواب وقيادات الادارات العليا،

---

(1) د. عبد الرضا فرج بدراوي، الفساد الاداري في العراق، الاسباب ووسائل العلاج، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية (جامعه بغداد، كليه الاداره والاقتصاد، مج12، ع41. 2006) ص171

(2) د. حسن ابو حمود. الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعيه، مجله جامعه دمشق (سوريا،جامعه دمشق، مج18، ع41. 2006) ص447

فتتداخل وتتشابك المصالح للرئاسات الثلاث وتصبح الدولة وأموال مواطنيها محلاً للنهب والسرقة المقننه، ومع ذلك فإن هذا السلوك لايخالف القوانين السائدة، ولا يملك المواطنون الغيورون أي بيانات على جريمته، فمثلاً منح العقود والتوكيلات للمشاريع الاستثمارية الستراتيجية ذات رؤوس الاموال الكبيرة في مختلف المجالات الخدمية لأقارب ومحاسيب أصحاب النفوذ السياسي، وكذلك لاتتعارض هذه الافعال مع الاستقرار السياسي، وإذا تفشى هذا النوع من الفساد في أي مجتمع يضيع الأمل في القضاء على الفساد الصغير[1]، وهنا يبرز الدور المهم المنوط بالاعلام في تسليط الضوء على (الفساد الكبير) في أعلى المواقع والكشف عن مواطن وجوده، مع ضرورة توافر الضمانات القضائية اللازمة لحصانة الصحفي وأساتذة وطلبة الدراسات العليا الذين يبحثون في هذه الظاهرة الخطيرة والتصدي لها.[2]

2. **الفساد الصغير**: توجد في هذا المستوى من الفساد الاداري آليتان، آلية الرشوة والعمولة وهي مكشوفة وواضحة، أما الثانية وهي الاخطر فتتمثل في وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع وظيفية متقدمة للابناء والامهات والاقارب في الاجهزة الحكومية، وهذه من أخطر آليات الفساد الاداري في الوطن العربي، والتي تنخر جسم الادارة العامة بشكل كبير في وضح النهار وتحت سمع وبصر المواطنين.[3]

ثالثاً: أشكال الفساد الإداري Types of Administrative Corruption

سبقت الاشارة الى ان الفساد الاداري يشتمل على مساحة واسعة من الاعمال

(1) د. محمد قاسم القربوتي، الاصلاح الاداري بين النظرية والتطبيق (عمان، دار وائل، 2001) ص34

(2) د. جاسم محمد الذهبي، الفساد الاداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية (جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مج11، ع38، 2005) ص90.

(3) د. علي وتوت، توصيف ظاهرة الفساد.م. س. ذ. ص109.

والتصرفات غير الشرعية والتي يمارسها الموظف أو الشخص المسؤول في إثناء تأديته لوظيفته، وفي الواقع إن هذه الاعمال والتصرفات تأخذ أشكالاً متعددة تتضمن الممارسات البسيطة للفساد الصغير والخطيرة للفساد الكبير، وفي الوقت ذاته فإن هذه الاشكال تعمل متداخلة ويكون إنتشار أحدها سبباً في إنتشار الأشكال الاخرى.

وتتباين هذه الاشكال من مجتمع الى آخر تبعا لإختلاف القيم الاجتماعية والفلسفات والاديان السماوية والنصوص القانونية، فضلاً عن تطور واستقرار البيئة السياسية والاقتصادية للدولة، فنجد أشكالاً تشيع في مجتمعات بشكل كبير بينما يكاد ينعدم وجودها أو يقل في مجتمعات أخرى وتبعاً لذلك كانت هذه الأشكال موضع إختلاف وجدل ونقاش بين الكتاب والباحثين والجهات المعنية بمكافحة الفساد.

وبما إنَّ الفساد الاداري في اي مجتمع يقاس على مدى إنتشارأشكاله، لذلك سيتم توضيحها وتحديدها من وجهة النظر الموضوعية والعلمية والقانونية من أجل الاطلاع على الأشكال السائده في أغلب المجتمعات وللوقوف على حقيقة مستوى الفساد الإداري وأشكاله في مؤسسات الدوله العراقية:

1. الرشوة Bribery:

وهي من أبرز اشكال الفساد الاداري يلتمسها كل ذي حس في تعامل وسلوك الموظف مع عامة المجتمع عندما يريد إستغلال سلطته، وقد عرفت عند صغار الموظفين وكبار المديرين وهي تختلف بشكلها وطبيعتها، فقد تكون (ذات قيمة مادية) او تكون (ذات قيمة عينية)، وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة، فمنهم من يسميها (هدية) وآخر (إكرامية) أو (مساعدة) أو (بقشيش) والكل يعني إنها رشوة مهما اختلفت التسميات.[1]

(1) د عماد محمد علي العاني، ود.ثائر محمود درويش العاني الفساد الوظيفي في الاقتصاد العراقي- اسبابه- نتائجه وسبل مواجهته، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (جامعه بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي السابع لكليه الاداره والاقتصاد، ع 23، تشرين الثاني، 2005)، ص252.

ونُميز بين الرشوة التي تنقص من واردات الدولة او تؤدي الى هدر الموارد واختلاس اموال عامة والبُرطيل الوظيفي (وهو نوع من الرشوة) يساعد على تسيير الجهاز الاداري وتسريعه، وهو أقل خطورة من الرشوة وأوسع انتشاراً وأسهل معالجة اذا اريدت معالجته.[1]

والرشوة طبقا للمفهوم القانوني هي (جريمة) تفترض وجود طرفين رئيسيين: هما (المرتشي) الذي يأخذ او يقبل مايعرض عليه من عطية او وعد بها، أو يطلب لنفسه شيئا من ذلك، للحصول على اداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن هذا العمل و(الراشي) هو صاحب المصلحة الذي يقدم العطية للموظف أو يعده بها او يقبل طلبه شيئا من ذلك، للحصول على ايداع عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن هذه العمل.[2]

وقد يكون هناك طرفُ ثالثُ في جريمة الرشوة هو (الوسيط) الذي يمثل من كلفه بالوساطة ويعتبر شريكا في الجريمة.[3]

وتدفع الرشوة عادة لواحد أو أكثر في الاغراض الاتية:[4]

أ- الحصول على حقوق ومزايا باطلة.

ب- لابطال واجبات او التزامات مستحقه.

---

(1) اسماعيل الشطي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربيه (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الاول، 2004) ص476

(2) د. احمد رفعت خفا ش، جرائم الرشوة في التشريع المصري والقانون المقارن (القاهرة، دار قباء للنشر والتوزيع، 1999) ص208

(3) د. فتوح عبد الله الشاذ لي، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص (الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2005)ص23

(4) د. عامر الكبيسي، الفساد والعولمة (القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2005) ص28-29

جـ- لدفع ضرر او خوف او خطر متوقع او محتمل.

وايا كانت التبريرات للرشوة فأنها لاتتعدى في مجملها تفضيل المصلحة الخاصة على العامة، وان السماح بها أو غض النظر عنها يؤدي الى ظهور الاشكال الاخرى من الفساد الاداري، وتؤدي الى تراجع ثقة افراد المجتمع بقدرة الحكومة في القيام بواجباتها الطبيعية وفي قدرتها على الحد من هذه الظاهرة او القضاء عليها وتحقيق المصلحة العامة.

2. المحاباة والمحسوبية **Nepotism and fouaritism:**

يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أُخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة[1]، أما المحسوبية فهي تنفيذ أَعمال لصالح فرد او جهة ينتمي اليها الشخص مثل حزب، أو عائلة، أو منطقة دون ان يكونوا مستحقين لها، وهي منتشرة في الوطن العربي بشكل كبير[2]، ويطلق على هذا الشكل من الفساد الاداري بـ(الفساد الرعويParochial corruption) على أساس ان هذه الالية تنطلق عبر تقريب الطبقات والجماعات والولاءات الحزبية مقابل إستبعاد او اضطهاد جماعات وطبقات اخرى قد تكون أكثر كفاءة في توزيع الفرص.[3]

وتتضح الصورة الحقيقية لهذا الشكل للمتعاملين مع الجهاز الاداري للمرة الاولى إنَّ أفراد الجهاز يتخاطبون باسماء عائلاتهم وليس باسمائهم الفردية فحين يعرف المواطن نفسه إنه يعمل عند فلان (مدير المؤسسه) ولا يأتي على ذكر إسم القسم أو المؤسسه أو ذكر الدائرة ألتي يعمل فيها، إنَّ معنى ذلك ان ينتقل ولاء الموظف من الولاء للدولة الى

---

(1) د. احمد ابو دية، الفساد اسبابه، وطرق مكافحته (فلسطين، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمسألة، امان، 2004) ص2.

(2) المصدر السابق، ص2-3.

(3) نبوية على الجندي،" الفساد السياسي في الدول النامية "(رسالة ماجستير، غير منشوره، جامعه القاهره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1983)، ص33.

الولاء للشخص المسؤول في الدائرة أو لعائلته فتصبح دوائر الانتماء الضيقة هي أساس الانتماء بدل الانتماء للبلد والدولة ككل ومن جهة يرى المواطنون ان واجبهم خدمة أنفسهم ومناطقهم لانهم وظفوا أصلاً وفقا لهذه الاعتبارات، ولايرون إن كل المواطنين متساوون في الخدمة التي يقدمونها لهم، وبذلك تصبح مؤسسات الدولة بمثابة مراكز تمثل مناطق جغرافية او تقسيمات عائلية او حزبية وهو أمر يبيح إستغلال المال العام بالطريقة التي يقررونها وذلك لان منظومة القيم الاجتماعية تسعفهم في ذلك.[1]

3. السرقات والاختلاسات **Stealing and embezzlement**

السرقة اخذ الشيء خفية، ولفظا هي مشتقة من إستراق السمع اي سمع مستخفياً وتعني كذلك أخذ مال الغير من دون حرز[2]، والسرقات هي (ممارسات وسلوكيات محرمة ومدانة شرعا وقانونا وغالبا مايكون موظفو الحسابات والموازنات وامناء الخزائن والمدققون ورجال الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب واعضاء لجان الشراء وجرد المخازن واعمال الصيانة طرفا فيها).

وتقع السرقات عادة في الاموال النقدية أو الموارد والاشياء العينية العائدة للدولة أو المؤسسات والهيئات التي تمول من قبلها، وتتراوح هذه الممارسات بين السرقة المباشرة للنقود المودعة لديهم او تلك المسجلة بذمة الغير، وتتطلب السرقات المالية والعينية اجراءات ادارية وترتيبات اجرائية للتغطية عليها، كأن يتم تزوير المستندات أو إتلاف بعضها أو تحريف أو إضافة معلومات كاذبة إليها وهذه بذاتها تعد أيضا تصرفات فاسدة يعاقب عليها مقترفها حتى لو لم تستكمل سرقته.[3]

---

(1) د. محمد قاسم القربوتي، الاصلاح الاداري بين النظرية والتطبيق، م. س. ذ. ص39.

(2) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مادة سرول، م. س. ذ. ص223.

(3) د. عامر الكبيسي، الفياد والعولمه. م. س. ذ. ص30-31

وتتعدد عمليات السرقة الى مايأتي:[1]

1. سرقة النقد الموجود في الصندوق.
2. سرقة الموجودات الخاصة بالمنشأة.
3. سرقة المعلومات من العملاء.

اما الاختلاس، فهو "عبارة عن سوء استعمال الاموال المعهودة لشخص معين او التصرف بها بشكل غير قانوني وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات والحسابات المالية".[2]

والمختلس بالمعنى العام هو سارق الا انه لم يأخذ من حرز، بل اخذ مماكان مطلقا عليه وهو يتلاعب بماتحت يديه من اوراق او عقود مؤتمن عليها، فيحدث بهذا التقصير او التلاعب موردا ماليا لصالحه[3].

وقانون العقوبات العراقي رقم (111) قد وصف المختلس بالسارق وعد الاختلاس بالسرقة[4]، الا ان الاختلاس في الشريعة الاسلامية هو عمل اخر غير السرقة. ولذلك لايعتبر المختلس بالسارق ولايقع عليه قطع اليد في الاسلام.

وللاختلاس طرق متنوعة[5]

1. **الإختلاس النقدي**. وهو التصرف بشكل غير قانوني بالنقد الذي تملكه المؤسسة وله طرق عديدة منها:

---

(1) الهام عطا حطحوط الموسوي، "دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري". م. س. ذ، ص38-39

(2) د.جاسم الذهبي، التطوير الاداري (بغداد، بدون ناشر، 1992) ص426

(3) د. محمد عليوي ناصر. خيانة الامانة واثرها في العقود في الشريعة الاسلامية(عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2001) ص132

(4) المصدر السابق، ص132.

(5) بيداء تركي كاظم، "ادارة اخطار التزوير والاختلاس في المصارف" (رساله ماجستير غير منشوره الجامعه المستنصريه، كليه الاداره والاقتصاد، 1999) ص6-9.

أ- عدم تثبيت بعض المبيعات في السجلات.

ب- محو الارصدة المدينة لبعض العملاء الذين سددت حساباتهم نقدا.

ج- تحرير شيك مسحوب لنفسه على مصرف المؤسسة وتحميله المصروفات من دون التلاعب في الحسابات.

د- ادراج اسماء اشخاص وهميين ضمن اسماء الموظفين او ربما موظفين تركوا الخدمة منذ مدة واستمر بصرف رواتبهم ومخصصاتهم وهذه الحالة قد شاعت في الاونة الاخيرة في العراق.

هـ- التزوير في محتويات الشيك الخاص بالمؤسسة.

2. **اختلاس الموجودات**. ويتخذ طرق متنوعة تشمل:

أ- عدم تثبيت الموجودات في السجلات.

ب- بيع الموجودات الثابتة من دون علم الادارة.

ج- استبدال الجديد بالقديم.

4. التقليد والتزوير Similarity and forgery

التقليد يعني إنشاء شيء مشابه للشيء الذي يحميه القانون ويتحقق بصناعة شيء او اصطناع مجرد يماثل الشيء او المحرر الذي يشهد القانون بحمايته، وهو بهذا يختلف عن التزوير الذي يعني إدخال تغيير على شيء موجود صحيح في الأصل تغيير يحقق مصلحه للمزور ما كانت لتتحقق لو ظل على أصله صحيحاً ويكفي لتحقق إرتكاب الجاني لاحد الفعلين.[1]

والتزوير قد يكون مادياً او معنوياً ولكل نوع طرقه الخاصة، فالتزوير المادي هو الذي يقع بوسيلة مادية، يتخلف عنها اثر يدرك حسيا سواء بالحواس المجردة او بمعرفة اهل الخبرة الفنية، اما التزوير المعنوي فهو الذي يقع بتغيير القيمة الحقيقية دون ان يترك

(1) د. فتوح عبد الله الشاذلي، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، م.س.ذ، ص343-344

ذلك اثرا ماديا يدرك بالحس يحدث بتشويه المعاني التي كان يجب ان يعبر عنها المحرر وقت امضائه.[1]

وتأخذ عمليات التقليد والتزوير طرقاً متعددة هي:[2]

أ- تزوير المستندات الثبوتية.

ب- تقليد التواقيع والاختام.

جـ- تحريف البيانات والمبالغ والارقام والتواقيع والاسماء والعناوين.

5. الابتزاز **Black Mailins**:

وهو سلوك آخر يمارسه بعض الموظفين، وخاصة اولئك العاملين في الاجهزة السيادية والامنية المسؤولة عن حماية ونشر الامن والطمأنينة أو مراقبة النشاطات الاقتصادية او غيرها من الاجهزة التحقيقية والتأديبية والعقابية كالسجون والمحاكم او من قبل اللجان الانضباطية ونقاط التفتيش والسيطرة والمرور والتفتيش الصحي والرقابة على الاسعار ودوائر البلدية وموظفين الكمارك العاملين في المطارات أو نقاط الحدود، فغالبا مايلجأ بعض هؤلاء الى ابتزاز المراجعين والمتهمين ممن تشوب قضاياهم او تنقلاتهم شائبة عن طريق تخويفهم او تهديدهم لارغامهم على دفع المبالغ او تقديم الاشياء العينية والا يعرضونهم للايذاء الجسدي او التعذيب النفسي او التوقيف[3]

6. الاحتيال **Trickery**:

لقد اشار قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة (1969) الى جريمة الاحتيال

---

(1) المصدر السابق. ص392

(2) بيداء تركي كاظم، "ادارة اخطاء الاختلاس والتزوير في المصارف". م.س.ذ، ص9

(3) الفساد واسبابه، اشكاله انشاره- وطرق مكافحته، بحوث المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي السوري. الفساد واسبابه، اشكاله، انشاءه- طرق مكافحته (سوريا، من 9 ولغاية 2005/11/12) ص2.

في المادة (456) التي تنص على انه: يعاقب بالحبس كل من توصل الى تسلم او نقل حيازة مال منقول مملوك للغير لنفسه او لشخص اخر وذلك باحدى الوسائل الاتيه:[1]

أ- باستعمال طرق احتيالية.

ب- باتخاذ اسم كاذب اوصفة غير صحيحة او تقرير امر كاذب عن واقعة معينة متى كان من شأن ذلك خدع المجني عليه وحمله على التسليم.

وتستخدم جريمة الاحتيال للحصول على منافع شخصية تدر على مرتكبيها كسبا مادياً او معنوياً فالمرتكب لهذه الجريمة يقوم بفعله الاحتيالي الفاسد بعد ان تبين انه يستطيع النفاذ من فعله بالحيلة وبعد أن يقارن بين مكاسب الفعل وحسناته قبل إرتكابه.[2]

7.التسيب في العمل وتدني الانتاجية Negligence in work and lowering of Production

قد يأخذ السلوك الاداري غير السليم والفاسد منحى اخريتثمل بعدم احترام قواعد العمل ومن ذلك عدم التقيد بأوقات الدوام حضوراً ومغادره او الحضور الشكلي دون القيام بالمهام المطلوبة.

يعد هذا السلوك هدراً للموارد البشرية وللوقت ويترتب عليه وخاصة إذا كانت متبعاً من مستويات الادارة العليا ان يصبح محل تقليد، إذ يقلد كل موظف سلوك الموظف المسؤول عنه، لانه سيتعذر مساءلته من المدير او المسؤول المقصر وهو الذي يحتاج الى من يسائله، ويؤدي مثل ذلك الوضع الى عدم الانضباط، ممايعني تراكم الاعمال

(1) القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي. قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 وتعديلاته ط2 منقحة (بغداد، المكتبة القانونية، 2006) ص166.

(2) حمدي فؤاد. الفساد في الدول النامية، مجلة الاهرام الاقتصادي، (القاهره، ع 840، في 1985/2/18). ص212

وعدم تصريف شؤون المواطنين وتاخير معاملاتهم واشاعة جو من اللامبالاة وعدم الاكتراث في العمل ومن ثمَّ هدر الجهد والوقت والمال.[1]

8. استغلال المنصب العام Taking advantage of Public Position

يلجأ بعض المسؤولين الى إستغلال الوظيفة في الحصول على إمتيازات خاصة وقد تمثل ذلك بشكل واضح في إحتكار شخصيات متنفذة وذات مناصب عليا في السلطة بعض الخدمات والسلع والمواد الاساسية وحصول آخرين على بعض الخدمات، ومشاركة رجال اعمال وتجار ومستثمرين، فضلاً عن التصرف بالاملاك العامة بطريقة غير قانونية أو الحصول على بعض الصفقات التجارية وعلى إعفاءات ضريبية وكمركية، أو منح تراخيص للاشخاص او للشركات بشكل غير قانوني وبدون وجه حق كما يتم في حالات اخذ اموال عامه تحت مسميات إعانات او مساعدات مباشرة وغير مباشرة، ويندرج هذا الشكل من الفساد الاداري تحت إسم الإثراء غير المشروع.[2]

9. التلاعب Changing of data

يقصد بالتلاعب "هو تعمد إخفاء أو تعديل البيانات لغرض الحصول على منافع خاصة أو لتضليل طرف آخر او الحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة أو تحميله بمايزيد على التزاماته او الحصول على ممتلكات المنشأة ل استعمالها في الاغراض الخاصة "[3].

---

(1) د.محمد قاسم القريوتي، الاصلاح الاداري بين النظرية والطبيق، م.س.ذ. ص40

(2) سعيد يوسف كلاب واخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، ورقة مقدمة للقاء العلمي لمجموعة الدول العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (فلسطين، ديوان الرقابة المالية والادارية، 7-2006/5/10) ص3

(3) الهام عطا حطحوط الموسوي، "دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري". م.س.ذ. ص37

ويتم التلاعب بتوفر الاركان الاتية:[1]

أ- الحافز (الدافع الذاتي لاشباع رغبة ما)

ب- الجاذبية (وهو هدف مقبول من وجهة نظر القائم بالتلاعب)

جـ- وجود فرصة والتغطية الكافية لاثار التلاعب.

وتأخذ عمليات التلاعب الطرق الاتية:[2]

أ- التلاعب في الدفاتر والمستندات بقصد اخفاء عجز او اختلاس او سوء استعمال الموجود للوحدة.

ب- التلاعب بالدفاتر والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالية القوائم المالية على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح اوخسارة في إثناء مدة معينة ومن ثمَّ على مركزها المالي في نهاية السنة، وهذا النوع يحدث بتوجيه من الادارة العليا وتكون نتائجه خطيرة.

رابعاً: آثار الفساد الإداري Effects of Administrative Currroption

يضر الفساد الاداري المجتمعات بطرق عدة، فهو يشكل خطراً على امنها واستقرارها مايقوض مؤسسات وقيم الديمقراطية والقيم الاخلاقية ويُعرض التنمية وحكم القانون للخطر، وحين تنتشر اشكاله في بلد ما فأن اثاره السلبية تصبح ملموسة بمختلف الطرق التي تضر اغلب افراد المجتمع من رجال الاعمال الى المعلمين والى نزلاء المستشفيات.

ويتسبب الفساد الاداري بالضرر بالطرق الاتية:[3]

(1) بيداء تركي كاظم، "ادارة اخطاء الاختلاس والتزوير في المصارف"، م. س. ذ ص10

(2) المصدر السابق. ص11

(3) اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات. م. س. ذ. ص4.

1. يتسبب الفساد الاداري بالفقر ويخلق العوائق أمام التغلب عليه.

الفقراء هم أكثر من يتضرر نتيجة للفساد الاداري لأنهم الاضعف في المجتمع، وهم يضمون عادة النساء والاطفال وكبار السن والذين يعانون من أمراض مزمنه، وبدون وجود موارد متاحة لهم فان لديهم بكل بساطه خيارات أقل لمواجهة العقبات امام حصولهم على الخدمات العامة الاساسية وغيرها من الموارد، كما انهم يميلون لان يكونوا الاكثر تضررا من سوء توزيع الموارد العامة، وماينتج عنه من تعثر في النمو الاقتصادي، ومن الجدير بالذكر ان برامج مكافحة الفقر تتضرر كثيرا بسبب الفساد الاداري ومن ثمَّ تفقد فعاليتها.

2. الفساد الاداري ينتهك حقوق الانسان.

ينتهك الفساد الاداري الحقوق الاساسية والمدنية عن طريق تشويه عمل المؤسسات والعمليات السياسية او جعلها عديمة الفائدة ويقوض إداء القضاء وأجهزة تطبيق القانون، كمايؤدي الى انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لافراد المجتمع في ظل إنعدام المساواة في توفير الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم ووضع عقبات أمام كسب المعيشة في القطاعين العام او الخاص، وكذلك تحريف عمليات إتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد.

3. الفساد الاداري يقوض الديمقراطية.

في الدول ذات التمثيل النيابي المنتخب يجعل الفساد الاداري الافراد او المؤسسات الرسمية تمارس نفوذا غير متناسب في السياسات على المستوى الوطني والاقليمي والمحلي. يمكن ان يكون ذلك نتيجة لشراء اصوات المواطنين في الانتخابات او شراء اصوات الممثلين في البرلمان بشأن امور كالضريبة او توزيع الموارد العامة او تنظيم التجارة والاعمال او حتى السياسة الخارجية.

4. الفساد الاداري يشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي.

الفساد الاداري عائق أمام التنمية حين يقوم الافراد بتحريف أغراض الانفاق العام، وتقويض الكفاءة وإعاقة الاستثمار والنمو، كما يحبط جهود القطاع الخاص للاستفادة من فرص الاعمال والنمو ويهدم التنافس الاقتصادي.

5. يتسبب الفساد الاداري بالضرر البيئي.

يسهل الفساد الاداري الاساءة للبيئة ويؤدي الى سوء استغلال الموارد الطبيعية، وهو يحرم المواطنين من حقهم بالعيش في محيط نظيف خال من السموم، الى جانب حرمانهم من حصتهم من عائدات الموارد الطبيعية وخير مثال على ذلك ازمة المشتقات النفطية في العراق.

6. الفساد الاداري يفقد ثقة المواطن بالدولة.

"إنَّ هيبة الدول وإحترام قوانينها تعتمد على نزاهة العاملين فيها ومدى تمسكهم بإخلاقيات الوظيفية، حيث يفقد المواطن ثقته بالدولة وعدالتها حينما يواجه فساداً إدارياً قد إستشرى في اجهزتها"،حينها تصبح مخالفة القوانين هي الاصل واحترام القانون هو الاستثناء ومن ثمَّ تفقد الدوله قوتها بعد أن فقدت ثقه المواطن بها.(1)

7. الفساد الاداري يحدث خللاً في المنظومة الاجتماعية والثقافية.

يشكل الفساد الاداري أحد الاعراض التي تشير الى وقوع خلل في النسق الكلي (للمجتمع) ومن ثمَّ حدوث خلل في منظومة السلوك والتصرفات التي تنتج من تاكل

(1) د. مهدي حسن زويلف وسليمان احمد اللوزي، التنمية الادارية والدول النامية (عمان، دار مجدلاوي، 1993)، ص37

قواعد الاخلاق، والقيم لدى الفاسدين و يؤدي من ثمَّ الى إنهيار البيئة الاجتماعية والثقافية، وعندما تقبل اجيال المواطنين الفساد أسلوباً في العمل وطريقة للحصول على مزايا في المجتمع يبدأ النسيج الإخلاقي في الانهيار.[1]

8. الفساد الإداري يؤدي الى إعادة وتوزيع الدخول بشكل غير مشروع.

يحدث الفساد الاداري تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية، الامر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي ويزيد من إحتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي، بسبب تركيز الثروة في ايدي فئة تجيد اكثر من غيرها إستغلال الأَنشطة التي لاتتسم بالشفافية، وينتج عن هذا الفعل إرتفاع نسبة البطالة بشكل كبير فضلا عن زيادة التباين بين طبقات المجتمع وخلق فروقات كبيرة في مستويات دخول الافراد ومن ثم تتسبب في تحويل المجتمع الى طبقتين اجتماعيتين طبقة فقيرة كادحة غالبيتها تعيش دون خط الفقر وطبقة غنية بشكل فاحش تمثل المستفيدين من ظاهرة الفساد الاداري مع إختفاء الطبقة الوسطى بسبب تحولها إلى طبقة فقيرة متأثرة بالتضخم والاضرار الاقتصادية او لتحولها الى طبقة غنية نتيجة استثمارها لظاهرة الفساد في تحقيق مآربها الشخصية.

9. يتسبب الفساد الإداري بأشاعة روح اليأس بين افراد المجتمع.

إنَّ أفدح مايحدثه الفساد الاداري من تكلفة هي اشاعة روح الياس بين ابناء المجتمع، ويتفق علماء الاجتماع على إنه كلما انخفض الامل انخفضت المبادرة وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد وعندما يقل الجهد يقل الانجاز ويضيع الوقت، ومن دون

(1) ياسر خالد بركات الوائلي. الفساد الاداري، مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد، مجلة النبأ (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، سنه 11، ع 80، كانون الثاني، 2006)، ص47

إنجاز يتوارث الناس الاحباط واليأس جيلا بعد جيل ولكن الامر أكثر خطورة في العراق هـو إن هنـاك بيئـة حاضنة للفساد وهذه البيئة عادة ماتترك العنان للفساد الاداري لكي يستشري من دون ان تمارس دورهـا في كبح جماحه بل انها تهيئ كل الفرص للتمدد والازدهـار ليـصبح الفـساد مؤسـسة فـوق القـانون ومـن ثـمَّ إضاعة الجهد والوقت والمال.[1]

10. الفساد الإداري يؤدي الى إرتفاع نسبة البطالة.

من النتائج المحتملة للفساد الاداري أن ينخفض مستوى الوظائف في القطاعين العـام والخـاص لان المؤسسات تفقد فرصتها في النمو والتوسـع وتكـوّنُ نوعـاً مـن الوظـائف الرديئـة في الأَنظمـة الفاسـدة لان مسؤولي الحكومة ينفقون الموارد على الرشاوى بدلا من تقديم الخدمات وتوفيرها.

11. يسهم الفساد الإداري في إرتفاع معدلات الجريمة.

يعمل الفساد الاداري على تكرس نظام تغفل فيه سيادة القانون بشكل كبير ويخلق مجتمعا تكون فيه المؤسسات القانونية والقضائية والتنفيذية غير فاعله وفي الأَنظمة الفاسدة يتمكن المحتـالون وبـسهولة من الهروب من العقاب وفي ظل إرتفاع نسبة البطالة تزداد حجم الجريمة وتكثر انواعها، ومن ثمَّ فالفـساد الاداري لايؤدي الى الجريمة السياسية وحـسب بـل هـو مـسؤول ايضا عـن تعزيـز جـرائم القتـل والـسلب والنهب فضلاعن الجرائم المنظمة التي تشيع حاليا في المجتمع العراقي.[2]

ويتضح مماسبق إنَّ تكاليف الفساد تتعدد بشكل كبير ومؤثر على أَفـراد المجتمـع بـصورة عامـة وعـلى الدولـة وامنهـا واسـتقرارها بـصورة خاصـة، والاثـار لاتقتـصر عـلى

---

(1)د. جاسم محمد الذهبي، الفساد الاداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعيـة، مجلـة العلـوم القتـصاديه والاداريـه، (جامعة بغداد، كليه الاداره والاقتصاد، الجزء الصغير، 2005). ص230-231.

(2) د. جـون د. بـسوليفان والكـسندر شـكولنكوف، مكافحـة الفـساد منظـورات وحلـول القطـاع الخـاص (واشـنطن، مركـز المشروعات الدولية الخاصة، 2005) ص16

الجانب الاقتصادي فحسب، فالفساد الاداري يضعف من امكانيات دافعي الرشاوي، ويشكل خطراً على المؤسسات التي يعمل فيها هؤلاء، والتي هي لخدمة المجتمع وليس لخدمة فئة منهم دون غيرهم، أما التكاليف الاقتصادية الاخرى فتتمثل بالاموال التي تنفقها الدولة على انشاء أجهزة الرقابة والتفتيش والضبط الاجتماعي والقوى البشرية التي تعمل فيها والموارد والمعدات التي تستلزمها، فهذه تكاليف كان يمكن ان توجه لتنمية الاقتصاد بشكل اكثر ايجابية.

بل إنَّ الاثار الاجتماعية للفساد الاداري بأشكاله كافه تتعدى الارقام الحسابية لان من أخطر نتائجها هو الخلل الكبير الذي يصيب إخلاقيات العمل وقيم المجتمع، إذ تضعف وظيفة القيم الرادعة ويتعمم سلوك الفساد ويصل غير المؤهلين لمراكز اتخاذ القرار وتضيع بذلك الحقوق الاساسية لافراد المجتمع، بما فيها حقهم في العيش الامن والكريم.

وبضعف القانون وسيطرة السلوك المنحرف يضعف النظام السياسي ويبدأ بالتآكل من جميع الأطراف الى ان يتم إنهياره ونتيجة لذلك يسحب من الدولة موقعها الحضاري وسمعتها الدولية، ومن الجدير بالذكر ان هذه الاثار تختلف في نسبتها وفقا لمعدلات إرتفاع او إنخفاض الفساد الاداري، ودائرة اتساعه في بنية المجتمع.

المبحث الثاني

الفساد الاداري في العراق

جذوره، أشكاله، أسبابه

تمهيد:

لم تقتصر ظاهرة الفساد الإداري على حضارة دون غيرها ولا على نظام سياسي دون اخر ولا على دولة فقيرة واخرى غنية، بل تكاد تكون هذه الظاهرة ملازمة للحضارة البشرية، وجزء لايتجزأ من الصراعات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ. فما من ثورة قامت او أنظمة تهاوت او أُممُ إنهارت الا وكان الفساد الاداري عنصراً فاعلاً في تحقيق ذلك، وتبدو لنا هذه الظاهرة جلية في كل ماقرأناه من تاريخ المدن او سير الشعوب، الامر الذي يجعلنا نشعر بانها حالة ملازمة للحضارة البشرية منذ نشؤها.

ولم تكن الدولة العراقية بمأمن من هذه الآفة التي تعاني منها جميع دول العالم، بل رافقتها مع تأسيس الدولة العراقية عام (1921) ومع تعاقُب الحكومات والأنظمة السياسية المختلفة، بل حتى مع مجيء الاحتلال (الامريكي- البريطاني عام 2003).

وتعد هذه الظاهرة من أهم العقبات الاساسية التي ماإنفكت تعيق كل محاولة للنهوض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، حتى إنتشرت في الوقت الحاضر بشكل سريع ومخيف، فنمت وتشكلت مافيات للفساد الاداري متباينة الحجم ومتعددة الاساليب باعمال السرقة والرشوة ومختلف أشكال الفساد الاخرى.

ولأثراء هذ المبحث بمادته لابد ان نستذكر بعض الشواهد التي تؤكد وجود جذور لهذه الظاهرة في تاريخ العراق القديم وعصر الاسلام.

يكاد يتفق غالبية العلماء المتخصيصين بتاريخ العراق القديم في الوقت الحاضر ان السومريين سكان العراق الاصليين استوطنوا السهل الرسوبي الخصيب من وسط العراق وجنوبه في أزمان لاتعرف بداياتها، قد كانوا أول من أنشأ دولة واخترع رموزاً مسمارية وصاغ ملحمة وترنم بأنغام القيثارة الذهبية، وكانوا أول من سن قانونا في العالم.

فالاقوام التي استوطنت أرض العراق والتي تؤكد الشواهد التاريخية انها إولى الحضارات في العالم قد عرفت ظاهرة الفساد، لذلك نرى اشارات الى الجرائم الظاهرة في القوانين التي عرفتها (اوروك) و(اورنمو) في الالواح السومرية ومحاضر جلسات مجلس (ارك) حسب اراء (السيركريمر)[1].

فقد ورد في مقدمة شريعة (اورنمو) المكتوبة في زمن لاتوجد فيه كتابة في العالم وهو الالف الثالث (ق. م) قول الملك (وبأمر الاله استطاع الملك ان يوطد العدل وان يزيل البغضاء والظلم والعداوة)[2].

كما تبين الوثائق التي عُثر عليها وتعود بتاريخها الى الالف الثالث (ق.م) إنَّ المحكمة الملكية آنذاك كانت تنظر في قضايا الفساد مثل (استغلال النفوذ، استغلال الوظيفة العامة، قبول الرشوة، وانكار العدالة) حتى ان قرارات الحكم في جرائم مثل هذه تصل الى حد الاعدام.[3]

كما يلاحظ ان (حمو- رابي) ملك بابل (1792- 1750) ق. م، الذي وسع المملكة

---

(1) صموئيل كريمر، من الواح سومر. ترجمة د. طه باقر (بغداد، مكتبة المثنى، 1975) ص81-82

(2) طارق حرب، اجندات امام هيئة النزاهة العامة لمكافحة الفساد، النزاهة شرط اساسي في الموظف العمومي دستوريا وقانونيا، جريدة الصباح- ملحق افاق استراتيجية، ع 995، في 9/ك1، بغداد، 2006)، ص 8.

(3) د. ابراهيم عبد الكريم الغازي، تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية (بغداد، مطبعة الازهر، 1973) ص100

وصاحب التشريعات المهمة في التاريخ (شريعة حمو- رابي) قد اشار في المادة السادسة من شريعته الى جريمة الرشوة، حيث شدد على احضار طالب الرشوة أمامه ليقاضيه بنفسه وتوليه أمر اجتثاثه مما يؤكد لنا ان العراقيين القدامى قد أسسوا قاعدة قانونية تمنع الفساد الاداري وتقي المجتمع آثاره.[1]

ثانياً: الفساد الاداري في عصر الاسلام.

Administrative Corruptionin Islamic age.

تكاد تخلو الفترة من حكم الرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم) والعهد الراشدي من أغلب أشكال الفساد الاداري ماعدا حالات ضيقة، فقد كانت لتعاليم الاسلام التي إنبرت لتنفض غبار الذل عن الناس رافعة الظلم والحيف اللذين لحقا بالبشرية[2]، والتي بدت بصورة واضحة في ايات القران الكريم التي حرمت هذه الظاهرة وحذرت من عاقبتها على الفرد والمجتمع.

فبعض هذه الايات حدد صراحة الجزاء الذي يترتب على المفسدين كقوله تعالى (**إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللـهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ**)[3].

وبعضها حدد صراحة عقوبة السارق بقوله تعالى (**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللـهِ وَاللـهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ {38/5}**)[4]، أما البعض الاخر فقد نهى عن

---

(1) د. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة (بغداد، دار الرشيد، 1979) ص119

(2) د. سيف راشد الجابري، ود. كامل صكر القيسي، كيف واجه الاسلام الفساد الاداري، م. س. ذ. ص71

(3) سورة المائدة. اية 33.

(4) سورة المائدة. اية 38.

أَكل المال الحرام بقوله تعالى (**وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ {188/2}**)[1].

فمن أهم اشكال الفساد الاداري اعطاء الرشوة الى الحكام ليقضوا لصاحبها أكثر منها او يحكموا له بغير الحق.

وعدت الشريعة الاسلامية أخذ الاموال العامة بغير حق سرقة، وقد عد النبي عليه الصلاة والسلام الهدايا التي يأخذها العاملون في الاعمال العامة غلولاً بقوله " هدايا العمال غلول" لانها من اكل اموال الناس بالباطل، ووصف حيازة المال العام بدون وجه حق كحيازة قطعة نار من جهنم، ورفض عليه الصلاة والسلام الصلاة على رجل مات يقال له (كركرة) لانه سرق من المال العام.[2]

وكان النبي عليه الصلاة والسلام يستوفي الحساب على عماله فيحاسبهم على المستخرج والمصروف لضمان الاموال العامة من الهدر أو السرقه، منها حديث ابي حميد الساعدي قال "استعمل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) رجلاً من الازد يقال له " إبن اللتيبه على الصدقه فلما قدم، قال: هذا لكم وهذا أُهدي الي قال: فقام النبي عليه الصلاة والسلام فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد فاني أَستعمل الرجل منكم على العمل مماولاني الله فيأتي فيقول: هذا لكم، وهذه هدية أُهديت لي، افلا جلس في بيت أَبيه وامه حتى تأتيه هديته ان كان صادقا؟ والله لايأخذ أحدكم بغير حقه الا لقي الله يحمله يوم القيامة على رقبته، فلا أَعرفن احدا منكم لقي الله يحمل بعيرا له رغاء او بقرة لها خوار، او شاه تيعر، ثم رفع يداه حتى روي بياض أُبطيه يقول: اللهم هل بلغت"[3]

---

(1) سورة البقرة. اية 188.

(2) محمد بن احمد الانصاري القرطبي، الجامع لاحكام القران، ج2، (بيروت، دار احياء التراث العربي، 1985)، ص204

(3) محمد بن اسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح، صحيح البخاري، تحقيق د.مصطفى البغا، كتاب الهبة وفضلها، باب من لم الهدية لعلة، ج2، ط3، (بيروت، دار بن كثير، 1987) ص917

وبذلك أكّد النبي عليه الصلاة والسلام ان هناك حساباً آخروياً سيتعرض له العامل الخائن فضلا عن محاسبة المسؤول الاداري الاعلى له في هذه الحياة.

وقد كان لسلوك النبي (محمد) عليه الصلاه والسلام وتعاليمه أثر كبير في مجتمعه، فقد سار الخلفاء الراشدون من بعده على نهجه فطبقوا تعاليمه التي تضمن اموال المسملين من الهدر والسرقة.[1]

فقد روي انه لما قدم أبو هريره من البحرين التي ولاه الخليفة (عمر) "رضي اللـه عنه" قال له عمر: ياعدو اللـه وعدو كتابه، أسرقت مال اللـه؟ قال ابو هريره: لست بعدو اللـه وعدو كتابه، ولكني عد ومن عاداهما، ولم أسرق مال اللـه، قال له عمر: فمن اين اجتمعت لك عشرة الاف درهم؟ قال ابو هريره: خيلي تناسلت، وعطائي تلاحق، وسهامي تلاحقت فقبضها منه وأودعها بيت المال- قال ابو هريره فلما صليت الصبح استغفرت لامير المؤمنين... قال ابو هريره: ثم قال لي عمر بعد ذلك: ألا تعلم؟ قلت: لا. قال: قد عمل من هو خير منك يوسف، فقلت ان يوسف نبي بن نبي بن نبي وانا ابن أُميمه، وأخشى ثلاثة واثنتين، قال: فهلا قلت خمسا؟ قال: اخشى بان اقول بغير علم، واحكم بغير حلم او قال: اقول بغير حلم، واحكم بغير علم، واخشى ان يضرب ظهري ويشتم عرضي وينتزع مالي".[2]

ويلاحظ انه لاتوجد للحصانة الدبلوماسية والادارية والوظيفية اي مفهوم عند الخلفاء الراشدين، اذا خرج الدبلوماسي عن الحق وجاء الاداري الى مالايليق وباجحاف أو عدم اهتمام بالقوانين، حتى ان العقوبة إستوجبت لأحد العمال المقربين للخليفه

---

(1) د. خولة عيسى صالح، الرقابة الادارية والمالية في الدولة العربية الاسلامية (بغداد، بيت الحكمة، دار الابداع للطباعة والتصميم، 2001) ص21.

(2) ابي عبيد القاسم بن سلام، الاموال، تحقيق محمد خليل هراس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1986) ص282-283

(علي) "كرم اللـه وجهه" ففر منه وجيء به اليه فقال له واللـه إنَّ المقام معك لذل وان تركك لكفر.[1]

وورد إنَّ وهب بن منبه كان علي بيت مال المسلمين في اليمن، فكتب الى عمر بن عبد العزيز رضي اللـه عنه قائلا: اني فقدت من بيت مال المسلمين دينارا، قال: فكتب اليه عمر بن عبد العزيز اني لاأتهم دينك ولاامانتك ولكن اتهم تضييعك وتفريطك، وانا حجيج المسلمين في اموالهم.[2]

وبآنتقالنا من عصر صدر الاسلام الى العصور الاسلامية الاخرى نلاحظ ان الظاهرة برزت في العصرين الاموي والعباسي، حيث كان المال يبذل في العصر الاموي للجماعات والفرق المعارضه لضمان ولائها للامويين، ولكي يحافظ الولاة الباذلون لذلك المال على مناصبهم.

ويذكر أيضاً تجلي ظاهرة الفساد الاداري في العصر العباسي الاخير بشكل منتشر في أغلب المراكز الوظيفية، الامر الذي أدى الى حدوث موجه من الاضطراب الاداري الذي ينتهي بالخلل الى جميع أركان الدولة التي انهارت واتاحت للتتر بقيادة هولاكو اسقاط (بغداد) يوم الاثنين 5 صفر سنة (656هـ-1258م).[3]

وفي إثناء حكم العثمانيين للعراق الذي إنتهى عام (1917) باحتلال الانكليز للعراق، انتشرت الرشوة وأشكال الفساد الاداري الاخرى بشكل أكثر فداحة عما قبل وتمثلت على سبيل المثال لا الحصر في اعطاء فرمانات لبعض العوائل العراقية للاستيلاء

---

(1) السيد صادق الحسيني الشيرازي، السياسة من واقع الاسلام، 2001، (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، 2001).ص147

(2) عبد الرحمن بن علي الجوزي، سيرة عمر بن عبد العزيز (القاهرة، دار الفجر، 1999) ص78

(3) د. قصي الحسين، الفساد والسلطة (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 1997) ص146.

على اراضي الدولة بدون وجه حق، خصوصاً الفرمان الذي اعطاه الوالي مدحت باشا الى ثامر السعدون الذي قام بدوره بتوزيع الاراضي على عائلته وأقاربه وكُتابه.[1]

ثالثاً: الفساد الاداري في العراق الحديث Administrative Corruption in Modern Iraq

لقد شهد العراق في العصر الحديث شيوع ظاهرة الفساد الاداري في مؤسسات الدولة العراقية وكانت سبباً في إنهيار الانظمة السياسية المتعددة التي تعاقبت على الحكم في العراق وأدت الى إنهيار الاقتصاد العراقي مرات عديدة فضلاً عن تكلفتها الاجتماعية على افراد المجتمع، ومن أجل الوصول الى معرفة أسباب الفساد الاداري في ظل الاحتلال (الامريكي- البريطاني)، لابد من معرفة بدايات الفساد الاداري في الحكومة العراقية الحديثة.

1. الفساد الإداري في العهد الملكي Administrative Corruption in Royal age

لم يأت الفساد الاداري في العهد الملكي (1921- 1958) من فراغ وإنما كان إمتداداً للفساد الاداري الذي كان مستشريا في عهد الدولة العثمانية التي كان العراق جزءا منها لعدة قرون.

فقد كانت الوظيفة في العهد العثماني تؤجر وتباع وتشترى، فضلا عن وجود (تسعيره) للمناصب ويزداد السعر مع أهمية الوظيفة او المنصب، ومايمكن ان يجلبه من عوائد على الشخص ابتدءا من الوالي وحتى اصغر موظف.[2]

---

(1) فلاح ياسر القيسي، الفساد الاداري بين الماضي والحاضر، بحث منشور على الانترنت ص2، WWW.arbtopics.com

(2) مؤيد عبد القادر الحبيطي، تحديات الفساد الاداري في العراق خلال التحول والاضطراب، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية (جامعه تكريت، سنه 1، مج 1، ع1، 2005)، ص96

وحين أُسست الدولة العراقية على أَنقاض الولايات العثمانية القديمة (بغداد، الموصل، البصرة) كان من الطبيعي ان ترث (فيما ورثته) تركة ثقيلة بمافيها تقاليد وأَعراف الفساد الاداري وضعف القوانين التي تركت اثارها على الجهاز الاداري في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من إنَّ الوظيفة كانت تمثل السلطة والنفوذ باجلى صورها فضلاً عن إنها تتيح للفرد فرصاً كبيرة لاستغلال النفوذ والاثراء غير المشروع، الا ان الموظفين كانوا يتسمون بقلة الكفاءة وضعف الاداء.[1]

وقد كانت الرشاوى تأتي علناً وتتم في كثير من الاحيان على شكل هدايا او هبات منتشرة بشكل واسع جداً في وزارات الدولة وبشكل مألوف للموظفين والمسؤولين الكبار، إذ كان يطلق على الشرطي العراقي في ذلك الوقت تسمية (أبو الواشر)[*] لأنه يتقاضى الدراهم والرشاوى.

واستمر الحال في ازدياد حجم الفساد الاداري مع بدء توسع الجهاز الاداري في شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الامر الذي دفع اغلب الموظفين لانتهاز الفرص للحصول على الاموال بطرق غير قانونية والذي سبب تذمر المواطنين وعجل بانهيار الحكم الملكي.[2]

---

(1) د. عبد الجبار منديل، استشراف لمستقبل عراقي من دون فساد- الفساد في العراق بين الماضي والحاضر- بحث منشور على الانترنت. ص5، على الموقع www.iraqihome.com.

(*) ابو الواشر، تعبير يشير الى الشرطي العراقي بشكل مباشر فهو يتقاضى العملة المعدنية العراقية (الدرهم) التي كانت لها قيمة شرائية انذاك والتعبير كناية عن الجهاز الاداري العراقي باجمعه.

(2) المصدر السابق. ص8

2. الفساد الاداري في العهد الجمهوري Administrative Corruption in Republican age

على الرغم من مجيء الحكم الجمهوري في (14 تموز 1958)، الا ان الفساد الاداري أخذ بالازدياد، فلم تشكل اي لجنة تطهير او تطبيق من اين لك هذا.[1]

واستمر الحال حتى مجيء النظام البعثي (1968-2003) الذي تسبب بآفة هدر وتبذير اموال الدولة إذ تم صرف الكثير من موارد البلد على مشاريع لاتمت باية صلة للتنمية.

كما ان الحرب العراقية الايرانية وارهاصات غزو الكويت وما أعقبها من حصار اقتصادي ادت الى انهيار الاقتصاد العراقي الاف المرات قياسا بقيمته قبل حرب الخليج الاولى، التي كانت السبب الرئيس لانهيار البنية التحتية للاقتصاد العراقي، وتركت اثاراً بعيدة المدى على القيم الاجتماعية.

ومن جهة اخرى أدت هذه العوامل الى انخفاض مستوى المعيشة للمواطن بشكل كبير وخاصة بعد حرب الخليج الثانية، إذ بات الراتب الشهري لايكفي للمعيشة ممادفع الى ظهور اشكال متعددة من الفساد الاداري في الجيش والشرطة والنظام القضائي والصحي والاجهزة الادارية الاخرى، وكان الاثر الاسوأ لهذه الممارسات قد امتد الى النظام التعليمي[2]، فانتشرت ظاهرة الرشوة والابتزاز في دوائر الدولة فضلا عن فرض بعض الدوائر على المواطنين ممن يراجعونها لتمشية (معاملاتهم) تجهيزها بالورق لاتمام (معاملاتهم) وهو يكفي لعشرٍ منها، وأصبح لبعض الدوائر موظفون يتعاملون مع المواطن ويقبضون مبالغ كبيرة لقاء الحصول على اجازة السوق او جواز السفر او

---

(1) فلاح ياسر القيسي، الفساد الاداري بين الماضي والحاضر. م. س. ذ ص2

(2) مؤيد عبد القادر الحبيطي، تحديات الفساد الاداري في العراق خلال التحول والاضطراب م.س.ذ. ص96.

الجنسية[1]. فضلا عن قيم المحسوبية والسرقة لدى كبار المسؤولين كان اخرها واشهرها عقود مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء).[2]

3. الفساد الإداري في ظل الإحتلال (الامريكي- البريطاني)

Administrative Corruption under the (American– British) occupation.

يشير الباحثون والاكاديميون في مجال الادارة العامة والسياسيون العراقيون وغير العراقيين الى ان ظاهرة الفساد الاداري في العراق ازدادت بشكل سريع ومخيف مع بداية الاحتلال (الامريكي- البريطاني) للعراق، وأصبحت هذه الظاهرة من أهم العقبات التي تواجه الحكومة الدائمة (التي أنشئت بعد الحكومة الإنتقالية)، بعد أن بدأت واضحة في مؤسسات الدولة بصورة اكثر ضراوة عماقبل الاحتلال، اذ تشير إحصائيات منظمة الشفافية الدولية لعام (2004 و2005 و2006 و2007)[*] الى ان العراق يقع في المراتب الاخيرة في سلم الفساد في العالم.

وقد اتسمت المرحلة التي يمر بها العراق في ظل الإحتلال بتزايد أشكال الفساد الاداري في مؤسسات الدولة بشكل سريع ومستمر، نتيجة للفوضى والتسيب الاداري والفراغ الامني، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي المتمثل بتعاقب الحكومات (مجلس الحكم، الحكومة المؤقته، الحكومة الانتقالية، الحكومة الحالية) التي تركت ثقلها على الجهاز الاداري، فغالبية المؤسسات الادارية إثناء مدة البحث تكافح جاهدة لمعرفة العدد الحقيقي للعاملين فيها والذين يتقاضون رواتبهم منها، لان غالبية هذه المؤسسات حسب

(1) نزيه اليعقوبي. الفساد الاداري وكيفية معالجته، مجلة صوت الكلداني العدد(15) ص56 منشور على الانترنت. www. Albagh.com

(2) وجدان فالح الساعدي. مشاكل الهدر والاسراف والفساد الاداري في الدولة، مجلة النبأ (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، سنه11، ع 80، ك2، 2006). ص102

(*) انظر تقارير منظمة الشفافية الدولية على الموقع www.transparparency.org

تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام (2005) ينقصها البيانات والاحصائيات وفي التقرير نفسه حذر بيتر ايجن رئيس المنظمة، من حجم الكارثة التي يمر بها العراق نتيجة للفساد الاداري بقوله "إنَّ أَغلب الاموال المتوقع انفاقها في عمليتي البناء والاعمار لم يتم انفاقها بعد فاذا لم تتخذ خطوات سريعة سيصبح العراق عندئذ اكبر فضيحة فساد في التاريخ الانساني المعاصر".[(1)]

ولكي ندعم كلامنا بالقرائن نورد هذه الامثلة على سبيل المثال لا الحصر نثبت به صحة ماتقدم:[(2)]

1. وصل حد الفساد الاداري في مؤسسات الدولة الى ان كلفة تدريب الشرطي العراقي الواحد خلال مدة تتراوح بين (6-8) اسابيع في الاردن الى قيمة تتراوح بين (40-60) الف دولار امريكي فيما عرضت دول اخرى تدريب الشرطة العراقية مجانا.
2. اكد البنتاغون الامريكي في تقرير صدر عنه بتاريخ الجمعة (4 آذار 2005) ان مبالغَ كبيرة من أَموال اعادة اعمار العراق صرفت على مشاريع لاتمت بأية صلة لاعمار العراق، إذ اشار رئيس مكتب ادارة اعمار العراق (بيل كايلود) إلى أن أَموال العراق قد صرفت في مشاريع غير ذات فائدة وليست مخصصة للاعمار بسبب الفساد الاداري الموجود في مؤسسات الدولة العراقية.
3. انفق المسؤولون الاميركيون المشرفون على صندوق "تنمية العراق" كل اموال الصندوق ماعدا (900) مليون دولار (علما بان اموال الصندوق تقدر بـ(8) مليارات دولار صرفت قبل ايام من تسليم السلطة للعراقيين في (2004/6/28).
4. مليارات خصصت لمشاريع خدمية كالكهرباء والماء ومازالت مدن عراقية تعيش في ظلام شبه دائم ومياه شرب ملوثة نتيجة الفساد الاداري في تلك المؤسسات.

---

(1) منظمة الشفافية الدولية، التقرير الفساد السنوي لعام 2005، م. س. ذ.

(2) وجدان فالح الساعدي، مشاكل الهدر والاسراف في الدولة. م.س. ذ. ص102-103.

5. اكد تقرير المفتش العام الامريكي (ستيوارت بوين) المتخصص بشؤون إعادة الاعمار في العراق والصادر في (23 كانون الثاني 2006) أن أغلب اموال اعادة الاعمار في العراق قد صرفت في مشاريع غير فعالة، والتي اهدرت بسببها عشرات المليارات ،كما اشار التقرير الى ان اثار الفساد المدمرة تهدد عملية اعادة وبناء الديمقراطية لاسيما الفساد في قطاع النفط.[1]

6. بينت احصائيات الامم المتحدة ان مانسبته 70% من اموال اعادة الاعمار في العراق تضمحل جراء الفساد الاداري الذي يترافق مع تنفيذ تلك العمليات وهذه النسبة تعد الاكبر في تاريخ الفساد الاداري في العراق والتي تؤشر حجم الكارثة التي يمر بها البلد الذي يعاني من مرحلة الفوضى الاقتصادية والسياسية.[2]

7. على الرغم من صرف مئات الملايين من الدولارات على وزارة الصحة، الا ان الفساد الاداري في الوزارة جعل الدواء بعيداً عن متناول المحتاجين اليه، مماجعل الاطفال يواجهون الموت الجماعي، فضلا عن ارتفاع معدلات سوء التغذية.[3]

ويتعدى الفساد الاداري في ظل الاحتلال وبخاصه في السنوات الاولى منه نطاق الافراد والجماعات البسيطة الى دوائر البلديات والمديريات والى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات والاحزاب* والشخصيات السياسية والى وحدات الشرطة والحرس الوطني

---

(1) قضايا الفساد في اعادة اعمار العراق تحت الاحتلال، تقرير المفتش العام الامريكي المختص بشؤون اعادة الاعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي (بيروت، مركز دراسات الوحده العربيه، سنه28، ع 325، اذار، 2006) ص84

(2) نضال ناجي، التكلفة الاقتصادية للفساد الاداري والمالي جريدة المدى، صفحه في الحدث الاقتصادي، ع 642، في 13 نيسان 2006. ص13.

(3) "Global Corruption report 2006". transparency international. (London، plyto press، 2006).p.2.

(*) اصدرت المحكمة الجنائية المركزية حكما بالسجن لمدة سبع سنوات غيابيا على وزير الدفاع حازم الشعلان وفق احكام المادة (340) ق.ع بعد احالتها من هيئة النزاهة العامة. وصدر القرار غيابيا وفق احكام المادة الاصولية 182/أ حكما قابلا للاعتراض والتمييز. كما اصدرت المحكمة حكما

وقوات حماية المنشآت (**) والاستخبارات الحديثة والى الشركات الوطنية والاقليمية والعالمية، ويبلغ ذروته داخل اروقة الوزارات (***) على أيدي كبار الموظفين المنفذين لعمليات السطو والنهب والاختلاس واستغلال المنصب العام.

ففي أكثر مؤسسات الدولة نمت مافيات تقود عمليات كبيرة في السرقات والاختلاسات ويحرك الجزء الاكبر من هذه الاعمال مسؤولون كبار (****) بالتعاون مع

=

غيابيا على نائب وزير الدفاع زياد طارق عبد اللـه القطان بالسجن لمدة ستين عاما وفق احكام المادة 182 ق.ع لتوقيعه عقودا مع شركة وهمية وهدر المال العام عندما كان يشغل منصب نائب وزير الدفاع حازم الشعلان.

(**) كما اصدرت المحكمة الجنائية حكما غيابيا بالسجن لمدة (15) خمسة عشر سنة على النائب الاسبق مشعان ركاض ضامن وابنه يزن مشعان ركاض استنادا لاحكام المادة 316 الشق الاول، ق.ع وبدلالة مواد الاشتراك (47، 48، 49) بعد احالتهما من قبل هيئة النزاهة على خلفية قيام المتهمين بجريمة الاستيلاء على المبالغ المخصصة لاطعام افواج حماية النفط التابعة لوزارة الدفاع من خلال تأسيس شركة وهمية يقوم بادارتها المتهم الثاني يزن مشعان بصفته المدير التنفيذي، وصدر القرار استنادا لاحكام المادة 182/أ الاصولية حكما غيابيا قابلا للاعتراض والتمييز.

(***) اصدرت المحكمة الجنائية حكما بالسجن لمدة (15) سنة على احد منتسبي وزارة الدفاع وفق احكام المادة (316) ق.ع وبدلالة المواد (47، 48، 49) بعد احالتها من هيئة النزاهة على خلفية قيام المتهم بالتزوير واختلاس المبالغ المدفوعة كدفعات طوارئ لمنتسبي الجيش العراقي، حيث تم ضبط كتاب مزور بالعدد 289 في 2005/2/28 منسوب الى مديرية المحاربين في وزارة الدفاع والموجه الى مصرف الخلفاء، يتضمن تزويره لتسهيل مهمته بصرف المبالغ، وصدر القرار استنادا لاحكام المادة (182/أ) الاصولية حكما وجاهيا قابلا للتمييز.

(****) كما اصدرت المحكمة الجنائية العراقية حكما غيابيا بالسجن (7) سنوات على وزير الكهرباء الاسبق ايهم جاسم محمد السامرائي وفقا لاحكام المادة (340) ق.ع بعد احالتها من قبل هيئة النزاهة العامة على خلفية قيام المتهم بمخالفات قانونية احدثت ضررا باموال ومصالح الجهة التي يعمل بها بحكم وظيفته وانه صادق على العقد كونه رئيس الدائرة الاعلى وصدر القرار غيابيا قابلا للاعتراض والتمييز وفقا احكام المادة 182/أ الاصولية وافهم علنا في 2007/5/29، ويذكر انه قد صدرت عدة احكام سابقة بحق المتهم الهارب على خلفية قضايا فساد اداري ومالي محالة من قبل هيئة النزاهة.

موظفين آخرين يمسكون بمفاتيح الثروة والدخل(*).

وعليه فمن أهم أشكال الفساد الاداري في العراق في الوقت الحاضر هي (الرشوة، استغلال النفوذ، الاثراء غير المشروع، السرقات والاختلاسات، التزوير) فضلاً عن قضايا المحسوبية والمنسوبية والتي ببسببها تم تعيين اشخاص غير كفوئين لادارة مناصب ادارية عليا في الدولة.(1)

وقد كشف تقرير لجنة النزاهة النيابية الذي قدم الى الجمعية الوطنية في الحكومة الانتقالية والذي نوقش في جلستها الـ(67) المنعقدة بتاريخ (2005/9/21) عن أغلب أشكال الفساد الاداري الموجودة في مؤسسات الدولة وتقسم هذه الاشكال على:(2)

1. وجود مخالفات في اجراءات العقود في اغلب الوزارات ادت الى تبذير المال العام وضياعه تقدر بمليارات الدولارات وكثير منها عقود وهمية.

(*) اعلنت هيئة النزاهة العامة عن احالة (14) وزيراً وعضواً في البرلمان و(43) وكيلاً لوزاره ومستشاراً و(40) من المدراء العامين الى القضاء بتهم الفساد الاداري، الوزراء واغلب المدراء العامين ينتمون الى الحكومة المؤقته والحكومة الانتقالية. وللمزيد يرجى الاطلاع على:-www.Nazaha.org، www.almughtarib.com/index-phpz ملفات الفساد في العراق، www.iraqcenter.net، ملفات الفساد في العراق، الموقف الشامل للحكومات المتعاقبة بعد 9 نيسان 2003، بيان هيئة النزاهة العامة في 2006/12/15 على الموقع httpi//inciraq.com.

(1) تقرير مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات حول الفساد الاداري والمالي في العراق، مجلة النبأ (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، سنه 11، ع80، ك2، 2006)، ص92.

(2) تقرير لجنة النزاهة الدوري في الجمعية الوطنية السابقة عن الفساد الاداري في مؤسسات الدولة، منشور في الانترنت على الموقع WWW.tareekalshaob.com

2. إنتشار ظاهرة الاسماء الوهمية(*) في كثير من الوزارات وخاصة المؤسسات الامنية (الداخلية(**) - الدفاع- حماية المنشآت) فضلاً عن وجود أفواج أمنية وهمية اخرى.

3. إنتشار الرشاوى بشكل علني والتعيين مقابل مبلغ محدد وهذه الظاهرة أحد الاسباب الرئيسية لنفوذ المنحرفين الى جسد الدولة.

4. إنتشار ظاهرة الطرد والفصل وبقاء الرواتب مفتوحة.

5. إنتشار ظاهرة بيع الاسئلة على الطلبة في كثير من المدارس وهذه من اخطر الظواهر التي تهدد الكيان التعليمي للمجتمع.

6. عقود الدول المانحة يتجلى فيها الفساد الاداري فقد أُخرجت هذه المبالغ من بلدانهم بشكل قانوني وسرقت في العراق من قبلهم تحت عناوين مختلفة اهمها مشاريع الاعمار في العراق.

7. إنتشار ظاهرة الايفادات غير المدروسة وغير المبررة والتي ظهرت في اغلب الوزارات بشكل كبير.

ولقد دقت بالفعل منظمة الشفافية العالمية جرس الانذار مرة اخرى بعد التقريرين

(*) اعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية عبد الكريم خلف ان الوزارة قد سرحت (14) الف من منتسبيها في عام ونصف بمافيهم ضباط وصنوف امنية اخرى لقضايا تتعلق بالفساد الاداري.

(**) كشف وكيل وزارة الداخلية عن تشكيل فوجين وهميين تذهب مخصصا تهما الى ارباب الفساد الاداري في اجهزة البصرة الامنية، كما اصدرت المحكمة الجنائية المركزية حكما بالسجن لمدة (6) سنوات على احد منتسبي وزارة الدفاع امر افواج الحمايات النفطية/الفوج العاشر، وفقا لاحكام المادة 315 ق.ع وبدلالة مواد الاشتراك (47، 48، 49) بعد احالتها من هيئة النزاهة على خلفية قيام المدان بنشر اسماء (1000) منتسب بينهم (300) منتسب اسماءا وهمية على ملاك وزارة الدفاع/ الحمايات النفطية واستلام رواتبهم، وصدر القرار لاحكام المادة الاصولية 182/أ حكما حضوريا قابلا للتمييز. للمزيد انظر WWW.Nazaha.org، www.alnajafnews.net

لعامي (2004) و(2005) عندما أعلنت في تقريرها الصادر في (7) تشرين الثاني لعام (2006) ان العراق يأتي بين الدول الثلاث الاولى في نسبة الفساد في العالم.[1]

ومؤشر مدركات الفساد لعام (2006) مؤشر مركب يعتمد على عدة استقصاءات لاراء الخبراء عند ادراكهم للفساد في القطاع العام في (163) دولة حول العالم.*

ويقيم المؤشر الدول على مقياس من صفر الى عشر إذ يشير الصفر الى مستويات عالية من ادراك الفساد بينها عشرة تمثل دولاً اقل إدراكاً للفساد.

وتشير نتائج المؤشر إنَّ ثلاثة أرباع الدول حصلت على نتيجة اقل من خمس نقاط (يشمل ذلك جميع الدول المنخفضة الدخل وجميع دول افريقيا عدا دولتين) مشيرا الى ان معظم دول العالم تواجه تحديات ارتفاع مستويات ادراك الفساد المحلي، فاحدى وسبعون دولة تمثل قرابة نصف عدد الدول في المؤشر حصلت على نتيجة اقل من ثلاث نقاط مشيراً الى ان ادارك الفساد يعد ظاهرة في هذه الدول.

وحصلت هايتي في المؤشر على ادنى نتيجة بمقدار (1.8) نقطة واشتركت كل من غينيا والعراق وميانمار في الترتيب قبل الاخير برصيد (1.9) وتربع على قمة العرش كل من فنلدا وايسلندا ونيوزلندا بدرجات اعلى من (8.6)درجة.

وبين السير لورانس كوكدفت (رئيس فرع منظمة الشفافية في بريطانيا) ان الدول الفقيرة ليست وحدها بؤر ازدهار الفساد، فمستويات الفساد مرتفعة في دول اوروبية وفي دول نفطية مثل نيجيريا، انغولا، اذربيجان، كازاختسان، ليبيا، العراق، فنزولا.

ومن اجل قلب هذا الحال بحيث ينال الناس العاديون حصة من الثروة النفطية في بلدانهم تجري منظمة الشفافية الدولية مع منظمات غير حكومية اخرى، حملة تطالب فيها الشركات النفطية العالمية بنشر ماتدفعه الى الحكومات والى شركات النفط الحكومية.

---

(1) للمزيد انظر Global corruption 2006.Transparency international، (berlin November 2006) www.transpaency.org

(*) أنظر ملحق رقم (2).

فنشر هذه المعلومات يُمكن المواطنين والمجتمع المدني في بلدان مثل نيجيريا، انغولا، العراق، اندنوسيا، كازاخستان، تكوين صورة واضحة عن مداخل البلاد. واضاف كوكدفت "ان ذلك يمكن المواطنين من محاسبة حكومتهم على تقصير موازنة الدولة عن تقديم الخدمات في الموارد العامة، بل تذهب الاموال في مشاريع تمهيدية باهظة الكلفة ولافائدة منها، والى حسابات سرية في مصارف خارجية عائدة الى سياسيين او مسؤولين رفيعي المستوى كما ان الاحزاب السياسية والمحاكم والشرطة هي الهيئات الاشد حاجة للاصلاح.

وحسب مؤشر مدركات الفساد فان هناك تجمعاً يسمى بالدول الفاشلة، في أسفل الترتيب (فشل في عملية الاصلاح) حصل العراق على المركز قبل الاخير، ويذكر ان بيانات قبل الحرب تم (اسقاطها من حسابات المؤشر عام 2006) كما أشار التقرير الى ان وسطاء برنامج الامم المتحدة للنفط مقابل الغذاء مازالوا يمارسون دوراً رئيسياً في قيادة الفساد بالعراق.

ومرة اخرى تدق منظمة الشفافية جرس الانذار عندما أعلنت في تقريرها الصادر في (2007/9/26) إنَّ الصومال و العراق وميانمار هي الدول الثلاث الأكثر فساداً في العالم.

إذ حافظ العراق على تسلسله من بين الدول الاكثر فساداً في العالم طيلة السنوات الاربعة الأولى للاحتلال ،مما يفسر لنا فشل جهود الاصلاح للأجهزه الرقابية المحلية ومدى حجم الظاهره التي إزدادت اثارها واتسعت أشكالها.

إنّ ما تقدم يشير الى بيان تقارير أهم المنظمات الدولية بشان الفساد والتي حددت موقع العراق على خارطه الفساد على المستوى الدولي.

أما مايتعلق بالتقارير المحلية في العراق فقد كشفت هيئة النزاهة العامة عن عدد الاخبارات الكلي لقضايا الفساد الاداري التي حصلت عليها الهيئة عن طريق مصادرها المعتمدة (ديوان الرقابة المالية، مكتب المفتش العام في كل وزارة، الخط الخط

الساخن، وسائل الاعلام، البريد الالكتروني، الاخبار المباشر، وسائل اخرى) والتي بلغ مجموعها الكلي (4598) اخبارا إبتداءاً من تأسيس الهيئة في (2004/6/28 حتى 2006/12/31) وقد أعلنت الهيئة عن عدد هذه الاخبارات عبر مرحلتين:

أ- المرحلة الاولى[1]

الاعلان عن عدد الاخبارات التي حصلت عليها الهيئة من مصادرها المعتمدة ابتداءاً من تأسيس الهيئة حتى (2005/12/31) والتي بلغت (2627) اخبارا، تضم مختلف اشكال الفساد الاداري التي تم التعرف عليها في المبحث السابق والتي صنفت حسب حجمها كالاتي:

1. استغلال المنصب العام (477) إخباراً.
2. الاختلاس (385) إخباراً.
3. الرشوة (254) إخباراً.
4. التزوير (138) إخباراً.
5. اشكال اخرى (1373) إخباراً.

ويلاحظ ان استغلال المنصب العام تصدر قائمة اشكال الفساد الاداري المبلغ عنها مما يشير الى إنَّ كثيراً من المسؤولين متورطون في أعمال فساد اداري وقد تجاوزوا صلاحياتهم، لمايتمتعون به من نفوذ وسلطة في اتخاذ القرارات، وقد إحتل الاختلاس من حيث عدد الاخبارات المرتبة الثانية فيما جاءت في المرتبة الثالثة الرشوة ثم التزوير ثم بقية اشكال الفساد الاداري، ومن ثمَّ يمكن القول إن أخطر أَنواع الفساد الاداري أَصبحت منتشرة في مؤسسات الدولة العراقية ويقوم بها مسؤولون كبار.

وقد تحول عدد من هذه الاخبارات الى قضايا جزائية بعد كفاية الادلة بلغت (786) قضية، صنفت حسب مرحلة التحقيق الى:

---

(1) هيئة النزاهة العامة، دائرة التعليم والعلاقات العامة، التقرير السنوي للفساد في العراق لعام 2005.

- مازالت قيد التحقيق (732) قضية.

- أُغلقت من قبل قاضي التحقيق (27) قضية.

- أُحيلت الى محكمة الجنايات (26) قضية.

- أُحيلت الى جهة تحقيقية بأمر قاضي التحقيق (1) قضية واحدة.

وكانت الجهات التي حصلت على أعلى رصيد من الاخبارات عن قضايا فساد اداري انتشر فيها هي:

1. الداخلية (360) اخبارا.
2. وزارة الدفاع (330) اخبارا.
3. وزارة التجارة (155) اخبارا.

وبعد ان تحولت عدد من الاخبارات الي قضايا جزائية كانت الجهات ذات الرصيد الاعلى من القضايا الجزائية هي نفسها التي حصلت على أعلى رصيد من الاخبارات حيث بلغ عدد القضايا الجزائية لكل وزارة كالاتي:[*]

1. وزارة الدفاع (163) بقضية جزائية.
2. وزارة الداخلية (147) قضية جزائية.
3. وزارة التجارة (56) قضية جزائية.

ب- المرحلة الثانية[1]

الاعلان عن عدد الاخبارات التي حصلت عليها الهيئة من مصادرها المعتمدة ابتداءاً من (2006/1/1 حتى 2006/12/31) والتي بلغت (1971) اخباراً، تضم مختلف أشكال الفساد الاداري التي تم التعرف عليها في المبحث السابق والتي صنفت حسب حجمها كالاتي:

(*) انظر ملحق رقم (3).

(1) هيئة النزاهة العامة، دائرة التعليم والعلاقات العامة- التقرير السنوي للفساد في العراق لعام 2006.

1. التزوير (237) اخباراً.

2. الاختلاس (236) اخباراً.

3. الرشوة (150) اخباراً.

4. إستغلال المنصب العام (122) اخباراً.

5. أشكال اخرى (1226).

ويلاحظ ان التزوير تَصَدَر قائمة أشكال الفساد الاداري المبلغ عنها في العام الماضي مايدل على انتشاره بشكل واسع في اغلب مؤسسات الدولة وقد تلاه الاختلاس والرشوة، فيما جاء استغلال المنصب العام في المرتبة الرابعة بعد ان احتل المرتبة الاولى في التقرير الاول للهيئة مايؤكد إنَّ أغلب المسؤولين واصحاب النفوذ باتوا يدركون حجم وقوة الهيئة في السيطرة على المال العام، بينما تلت الاشكال الاخرى قائمة الاخبارات.

وتدل هذه الاخبارات على وجود وعي لدى بعض افراد المجتمع الذين باتوا يدركون خطورة وابعاد ظاهرة الفساد الاداري، مما يشجعهم على الاتصال بالهيئة للتبليغ عن قضايا الفساد الاداري ومواطن وجودها.

وقد تحول عدد من هذه الاخبارات الى قضايا جزائية بعد كفاية الادلة، بلغت (1586) قضية، صنفت حسب مرحلة التحقيق الى:

- مازالت قيد التحقيق (455) قضية.
- أُغلقت من قبل قاضي التحقيق (366) قضية.
- أُحيلت الى محكمة الجنايات (350) قضية.
- أُحيلت الى جهة تحقيقية اخرى بأمر قاضي التحقيق (415) قضية.

وكانت الجهات التي حصلت على أعلى رصيد من الاخبارات عن قضايا فساد إداري انتشر فيها هي:

1. وزارة الداخلية (331) اخباراً.

2. وزارة الدفاع (183) اخباراً.

3. وزارة التجارة (100) اخباراً.

وبعد ان تحول عدد من الاخبارات الى قضايا جزائية بعد كفاية الادلة، كانت الجهات ذات الرصيد الاعلى من القضايا الجزائية هي:*

1. وزارة الداخلية (323) قضية جزائية.
2. وزارة الدفاع (155) قضية جزائية.
3. وزارة التعليم العالي(137) قضية جزائية.

حيث أصدرت المحكمة الجنائية المركزية خلال عام (2004 و2005 و2006 و2007) العديد من الاحكام القضائية التي تتعلق بقضايا الفساد الاداري المحالة اليها من قبل هيئة النزاهة العامة وهي أحكام صدرت ضد العديد من المسؤولين في مجلس الحكم والحكومة المؤقتة والانتقالية وعدد كبير من الموظفين العاديين.

وقد تسبب الفساد الاداري في العراق بتدهور المصالح والخدمات العامة في كل مجالات الحياة الاجتماعية بمافيها الامن العام والصحة والتربية والتعليم والبنى التحتية وارتفاع نسبة البطالة ونسبة الجرائم، اذ تسربت الكثير من الاموال التي كانت مخصصة لهذه المصالح والخدمات لتشكل بها مافيات فساد كبيرة مولت بها عناصر إرهابية تنفذ عملياتها البشعة لتحقيق اهدافها السياسية[1] وهذا ما ذهب اليه رئيس ال (نوري المالكي) عندما أمر بان تكون مواجهة الفساد الاداري موازية لمواجهة الارهاب[2]، كما أدت الاختلاسات الكبيرة في وزارة الكهرباء الى حصول نقص كبير في الطاقة الكهربائية

(*) انظر ملحق رقم (4).

(1) ابراهيم محمد علي، الفساد الاداري والمالي مصدر كبير لتمويل الاعمال الارهابية، جريدة الصباح، ع 875 في 2 تموز 2006 ص9.

(2) الاستاذ نوري المالكي، ملف محاربة الفساد متداخلا مع الملف الامني، جريدة المؤتمر، ع 107 في 23 ايار، بغداد 2006 ص1.

وباتت بعض المناطق العراقية تعيش في ظلام شبه دائم[1]، أما اشكال الفساد الاداري في وزارة النفط فهي متنوعة بين السرقة التي تشكل أعلى نسبة بسبب المبالغ الكبيرة التي تنطوي عليها، ويرتبط جزء كبير منها بعمليات التهريب والبيع بطرق غير قانونية، فضلاً عن الرشاوى والتسيب الاداري والاختلاسات في إجراءات العقود الى جانب المخالفات المالية في مديرية حماية المنشآت النفطية ومنح الترقيات والعناوين خارج الضوابط وتجهيز المولدات الوهمية، وكل ذلك تسبب في ولادة ازمات متعاقبه للمشتقات النفطية وصعود أسعارها، وفي وزارة الصحة فان الفساد الاداري يتمثل في التزوير والسرقة وخروقات في إجراءات العقود واساءة إستعمال المنصب الاداري فضلاً عن الفساد الموجود في لجان مشتريات الادوية وابتزاز المرضى من قبل الملاك الطبي والاطباء وإجبارهم على دفع اتاوات لخدماتهم للمرضى.[2]

نستنتج مماسبق إنَّ الفساد الاداري يوجد في مؤسسات الدولة العراقية كافة وبمختلف أشكاله ومستوياته، فهو لايقتصر على الموظفين العاديين بل يشيع بين أوساط السياسيين والمسؤولين العراقيين الكبار وتؤكد التقارير ان الفساد الاداري أصبح ظاهرة متفاقمة الابعاد والاشكال مايتطلب حلولاً وإجراءات وقائية وعلاجية وإرادة سياسية تكفل القضاء على الفساد الاداري.

رابعاً: أسباب الفساد الإداري The Causes of the Administrative Corruption

بعد ان استعرضنا مفهوم الفساد الاداري ونتائجه في المبحث الاول وبيان أشكاله في المؤسسات العراقية، لابد من تحديد أبرز الأسباب المحفزة له والتي يمكن أنَّ تنحصر في

(1) المفتش العام في وزارة الكهرباء، الفساد المالي والاداري يؤثر في انتاج الطاقة الكهربائية، جريدة الزمان، ع2365 في 2نيسان، بغداد 2006 ص2.

(2) محمد طه وعواطف عبد الرحمن، ملفات الفساد في وزارتي النفط والصحة، مجلة الشبكة العراقية (بغداد، شبكة الاعلام العراقي، ع10، سنة 1، في 2006/6/20) ص8-9.

الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية والتنظيمية والاعلامية، إذ إنَّ الفساد الاداري ماهو الا نتاج للعوامل المذكورة.

1. الاسباب السياسية.

تلعب طبيعة الانظمة السياسية دوراً بارزاً في تحفيز الفساد الاداري، فالدول التي تتمتع بمؤسسات ديمقراطية قوية ومستقرة تكون أقل فساداً من تلك التي لاتتمتع، اذ لوحظ ان الفساد يزداد في تلك الدول التي يمتلك فيها بعض المواطنين قوة كبيرة وسلطة واسعة تجعلهم أقل عرضه للمساءلة وأكثر حرية في اتخاذ القرارات وهو ماعليه الحال في دول العالم الثالث.(1)

لذلك فأن محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات الاجهزة الادارية وضعف تنفيذ القوانين وضعف العلاقة بين هذه الاجهزة والجمهور والتعالي وشيوع الولاءات الحزبية على حساب الحس الوطني الشامل وحماية المفسدين والتساهل في محاسبتهم وغياب أو ضعف الانظمة الرقابية، من شأنه أن يدفع الى بروز حالات الفساد الاداري وظهور ممارسات منحرفة تخل بالاهداف والمصالح العامة للمجتمع.(2)

ومن جهة اخرى فان الدول التي تمر بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية يضرب فيها الفساد بشدة طالما ان الاولوية تكون دوما لموضوع الحكم وتحقيق الاستقرار السياسي والامني لان وجود فراغ قانوني ونظمي وقيمي يساعد على اضعاف وتعطيل الاليات الخاصة بمكافحة الفساد، كما يوفر تحكم الدولة بالموارد الاقتصادية وتنظيمها

---

(1) د. منقذ محمد داغر، الفساد في دول العالم وعلاقته بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (بغداد، كليه الاداره والاقتصاد، عدد خاص بوقائع المؤتمر القطري الاول للعلوم الادارية 607- ت1، 2001) ص4.

(2) د. جاسم محمد الذهبي. التطوير الاداري مداخل ونظريات- عمليات وستراتيجيات، م. س. ذ، ص252.

فرصا لحصول تجاوزات غير مشروعة لاسيما عندما تسيطر النخب السياسية على الموارد الاقتصادية لتستغلها لصالح النفع الشخصي، أما في الدول ذات الاوضاع السياسية والاقتصادية المستقرة حيث تكون قادرة على تحقيق الفصل مابين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية وسلطة الاعلام) فأن نسب الفساد تكون منخفضة، لأنها تمتلك الاليات الفاعلة في كشف الفساد والحد منه طالما إنَّ هناك امكانية للوصول الى المسؤولين وتوجيه النقد اليهم مقابل خضوع سلوكهم للمراقبة.[1]

وقد شكلت الاوضاع السياسية التي يمر بها البلد عوامل محفزة للفساد مثل عدم استقرار سياسي بعد سقوط نظام سابق ووجود حكومات مرتبطة بمجلس الحكم ثم تصريف الاعمال لحكومات متعاقبة وبفترات زمنية محددة لاتستطيع عن طريق وضع خطط وبرامج طموحة يمتد تأثيرها باتجاه ايجابي نحو الاستقرار السياسي[2]، فضلاًعن ذلك المحاصصة الطائفية على المستوى السياسي التي تسببت في إنشار الفساد الاداري في مؤسسات الدولة لان المحاصصة قد امتدت الى هذه الاجهزة ايضا.[3]

فضلا عن تبعات النظام السابق لاكثر من ثلاثة عقود وغياب المنظمات الديمقراطية والشفافية في تعامل الحكومة مع المواطن وظروف الاحتلال وضعف منظمات المجتمع المدني وممارساتها كماينبغي، وشيوع مفاهيم الولاء للطائفة او القومية على حساب المصلحة العامة وإعتماد معايير الولاء للاحزاب في التعيين واشغال الوظائف حتى وصل

---

(1) برنامج الامم المتحدة الاغاثي، "مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم" (نيويورك، مكتب السياسات الانمائية، شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم، ت2، 1998)، ص10.

(2) د. عبد الرضا فرج بدراوي، الفساد الاداري في العراق- الاسباب ووسائل العلاج، م. س.ذ، ص175.

(3) جاسم الصغير، الفساد الاداري- الاثارالسلبية واعاقة بناء الد ولة الديمقراطية بحث منشور على الانترنت، www.irgdemocracyinfo.com

الامر الى ان القوة التي يتمتع بها الموظف في أيَة مؤسسة تعتمد على انتمائه السياسي وليس الوظيفي او خط السلطة.[1]

2. الاسباب الاقتصادية

يعد موضوع العوامل الاقتصادية ذا أهمية في الوقت الراهن اذ إنصبت أغلب الابحاث العلمية في السابق على دور العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية ومنها الابحاث التي قدمها عالم الاجتماع (روبرت ميرتون) وعالمة السياسة (سوزان روز أكرمان) الا ان الواقع قد تغير جذريا، لاسيما في العقدين الماضيين عندما وجد علماء الاقتصاد ان أَبرز الاسباب التي تقف وراء تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتفشي الفقر والتخلف في الدول النامية يعود الى إرتفاع نسب الفساد الاداري فيها.[2]

ومن جهة اخرى فان الازمات الاقتصادية في اي بلد تؤدي الى اثار اقتصادية وإجتماعية مدمرة تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور القدرة الشرائية ألتي تعمل بدورها على تنشيط فرص الفساد، فالنسب المرتفعة من التضخم تحدث تشوهات في المستوى العام للاسعار وتعيد توزيع الدخل لصالح فئات محدودة من اصحاب النفوذ والقادرين على إستغلال مواقعهم المتميزة في المجتمع، كذلك تغير من نمط الاستثمار وتعمل على تحفيز النزعة الاستهلاكية لدى المجتمع.[3]

فكل فرد يعمل على أن يكسب نفعاً مادياً يعينه على العيش الكريم، لذا فان تردي الوضع الاقتصادي في البلاد وتباين الرواتب والاجور للموظفين والعاملين وقلتها لدى

---

(1) د. عبد الرضا فرج بدراوي، الفساد الاداري في العراق الاسباب ووسائل العلاج م.س.ذ. ص175

(2) عمر طارق وهبي القاضي، "سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع اشارة لحالة العراق".م. س. ذ، ص175.

(3) برنامج الامم المتحدة الانمائي، "الفساد والحكم الرشيد" (نيويورك، مكتب السياسات الانمائية، شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم، تموز، 1997).ص35.

كثير منهم، فضلا عن تأثير التضخم وتبديد الموارد بفعل سوء التخطيط والحروب التي لامبرر لها وتبعاتها الثقيلة وحالة الفقر لدى نسبة كبيرة من السكان وزيادة نسبة البطالة ومحدودية فرص التوظيف لقلة الاستثمار الاجنبي في مشاريع جديدة، دفعَ الفاسدين على زيادة مدخولاتهم المكتسبة من الفساد والعمل على تكريسه للابقاء على نمط حياتهم.[1]

وقد أشار تقرير الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات الى إنَّ نسبة التضخم في العراق بلغت نسبة (58%) في عام (2006) وبين تقرير آخر ان(26%) من المؤسسات الصناعية تعمل بربع انتاجها من الطاقات المتاحة[2]، وبعيدا عن الاحصاءات والبيانات الرسمية، فأن معدلات التضخم قد وصلت الى متسويات غاية في الخطورة اذا ما اخذنا انخفاض القوة الشرائية للعملة العراقية على صعيد الواقع الفعلي، ويمكن ملاحظة ذلك ببساطة شديدة اذا ماقارنا بين أية سلعة أو خدمة بسعرها خلال العام الماضي وسعرها في هذا العام، وفي تقديرنا إنَّ أزمة المشتقات النفطية وإرتفاع اسعارها خاصة في الاسواق التجارية قد لعبت دوراً مهما في إرتفاع بقية السلع والخدمات الاخرى.

3. الاسباب الاجتماعية والثقافية

يجمع علماء الاجتماع والادارة على ان المؤسسات الادارية لاتعمل في فراغ، اذ ان للبيئة الخارجية المحيطة بها تأثيراً مباشراً على سلوك العاملين فيها فقيم المجتمع وعلاقات أفراده وتقاليدهم المتوارثة تفرض نفسها على المؤسسات في ضوء التعامل اليومي

(1) د. عبد الرضا فرج بدراوي، الفساد الاداري في العراق، الاسباب ووسائل العلاج م.س.ذ. ص175.

(2) علي دنيف حسن، انعكاسات التضخم في الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بحث منشور على الانترنت www.incrop.net بتاريخ 19/اب/2006.

للمراجعين، كما ان للتركيبة الاجتماعية والتنشئة الاسرية واتجاهات افراد المجتمع وتربيتهم الدينية تاثيراً على سلوكياتهم.

وبما إنَّ أي مجتمع له قيمه المتوارثة والمنقوله اليه تبرز على شكل ضوابط سلوكية يخضع لها الفرد خشية تعارض رغباته وحاجاته مع الاخرين وخشية تصدع بناء النظام الاجتماعي وحتى خوف وخز الضمير، ولهذا تكون تلك القيم الاجتماعية سبباً في إنحراف السلوك الاداري عن قواعد العمل.(1)

ويفهم من ذلك ان اللحمة الاجتماعية تحتل مكانة مهمة في تفسير أسباب الفساد وممارسته، فهناك الرابط العائلي او القبلي والديني وثمة العادات والتقاليد في حالة ثانية ويعني ذلك ان هذه العوامل يمكن ان تسوغ الفساد او تكون عاملاً مساعداً، ولاسيما العادات والتقاليد التي هي نتاج الماضي(2)، تماما كماصورها العلامة العراقي الراحل (على الوردي) الذي ركز طيلة حياته وكل كتبه في دراسة المجتمع العراقي ومايتسم به من خصائص وسمات مميزة على ثلاثة عناصر:(3)

1. صراع البداوة والحضارة في العراق.
2. التناشز الاجتماعي في المجتمع العراقي.
3. ازدواجية شخصية الفرد العراقي.

وعلى الرغم من إنَّ هذه الصفات موجودة في كل الاقطار العربية الا انها بارزة في

---

(1) مقابلة مع الاستاذ الدكتور احسان محمد الحسن، استاذ علم الاجتماع، في كلية الاداب، جامعة بغداد، بتاريخ 2006/4/28.

(2) د. يعقوب قبانجي، العوامل والاثار في البنيه الاجتماعية ونسق القيم، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004)، ص262.

(3) د. عبد الجبار منديل، استشراف لمستقبل عراقي من دون فساد (الفساد في العراق بين الماضي والحاضر)، م.س.ذ، ص4

العراق بشكل يلفت النظر، إذ توجد في المجتمع العراقي منظومة واسعة من القيم والاعراف التي تكون اكثر بروزا لدى سكان الارياف منها في المدن ولدى الاميين مقارنة بالمتعلمين وهي ترتبط بالظروف السياسية والاقتصادية العامة التي مرت بالمجتمع العراقي لعدة قرون والتي أثرت في نفسية الفرد العراقي[1]، وضمن هذه المنظومة فأن كثيراً مايعد في بعض دول العالم فساداً يعد عندنا خيراً وصلاحاً، فالرشوه مثلا وفقاً للمعاير العالمية فساداً ولكنها وفقا لمنظومة القيم والاعراف العربية والعراقية نخوة وشهامة وتفضيل القريب على الغريب فساد ولكنها وفقا للمعايير العراقية "الاقربون اولى بالمعروف"، والاستجابة للحالات الانسانية خارج النظم والقوانين فساد ولكنها عند العراقيين إغاثة الملهوف... الخ، هذه الممارسات تجعل الفساد مباحا في نظر الفرد الذي يمارسه ولكن عندما يمارسه الاخرون يجأر بالشكوى وينادي بحماية القوانين ومعاقبة الفاعلين بأشد العقوبات.[2]

وقد تجعل القيم العشائرية والقبلية والمذهبية في المجتمع من الموظف يعمل باتجاه خدمتها أولاً وان كان على حساب المصلحة لأكبر عدد من السكان وهذا تجسيد للسلوك المنحرف المسبب للفساد ليصبح الفساد سلوكاً مقبولاً والمفسدون لايشعرون بالخجل بل لربما يكونون موضع ثناء عند البعض، وينعت هؤلاء الفاسدون بصفات حميدة وعلى العكس من ذلك ربما ينتقد الموظف النزيه باوصاف غير لائقة، وفي ظل هذه الاجواء قد يتعرض بعض القائمين على كشف الفساد او المخبرين للمساءلة العشائرية من قبل

---

(1) د. جاسم محمد الذهبي، الفساد الاداري في العراق وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية، م.س.ذ، ص85

(2) المصدر السابق، ص85

عشيرة الموظف الفاسد اذا كانت عشيرته ذات نفوذ وقوة في المجتمع[1]، ومن ثمَّ ينعدم الشعور بالمسؤولية الوطنية والحرص على المال العام لقلة الوعي بمخاطر وأبعاد الفساد الاداري وبسبب تكريس الولاء للعشيرة، كما إنَّ الموظف النزيه والمخبر عن قضايا الفساد يقف عاجزاً أمام نفوذ المفسدين وأمام القوانين والروتين الاداري مما يتسبب في تهيئة الاجواء المناسبة لبروز أشكال الفساد الاداري.

يتضح مماسبق ان انتشار الفساد الاداري يعطي دلالات على غياب اخلاقيات الوظيفة، لذلك تكون هنا علاقة عكسية ، فكلما هبطت إخلاقيات الوظيفة والقيم الروحية للموظفين ارتفعت نسبة الفساد الادراي الذي يستغل الوظيفة لغرض الحصول على منافع شخصية، فارتفاع حجم الفساد الادراي يرتبط بالخلل الاخلاقي والقيمي والثقافي لافراد المجتمع ويكون العكس بالعكس.

ويعد هذا السبب من أهم أسباب الفساد الاداري فيهيىء البيئة المناسبة التي لايمكن القضاء عليها بقانون او قرار اداري، بل عن طريق جهود علاقات عامة فعالة مبنية على استراتيجية واضحة وسليمة.

لذلك تزداد هنا أهمية العلاقات العامة لوضع برامج وخطط استراتيجية مستقبلية لتثقيف وتوعية افراد المجتمع بخطورة هذه العادات والتقاليد وتوضيح تبعاتها السياسية والحضارية والاقتصادية ولنشر ثقافة النزاهة وتصحيح السلوكيات الخاطئة ولتكوين رأي عام ينبذ الفساد ويعمل على محاربته بدل تهيئة البيئة المناسبة لاحتضانه.

4. الاسباب الادارية والتنظيمية

تعد البيئة الادارية التي تتسم بدرجة عالية من الوعي والثقافة أكثر حصانة ومنعة

---

(1) د. عبد الرضا فرج بدراوي، الفساد الاداري في العراق. الاسباب ووسائل العلاج، م.س.ذ. ص176

من مظاهر الفساد الاداري وبالعكس كلما إتسمت البيئة الادارية بضعف الوعي والثقافة او عدمها كلما ادى ذلك الى بروز حالات فساد اداري، متمثلة بضعف القيادات الادارية وعدم نزاهتها وسوء إختيار العاملين وبصورة عامة يمكن سرد الاسباب الادارية والتنظيمية في النقاط الاتية:[1]

1. سيادة النظام البيروقراطي المتعال في ادارة نواحي الحياة كافة من قبل الدولة وعدم تناسب بين السلطة والمسؤولية.
2. ضعف القيادات الادارية وعدم نزاهتها وعدم وضوح التعليمات وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
3. ضعف الرقابة والمتابعة وسوء تقويم اداء الافراد والمسؤوليات.
4. عدم وجود نظام لمعالجة الشكاوى التي ترد من الجمهور الى المؤسسة عن صور الفساد فضلا عن انعدام التوعية في هذا المجال.
5. ضعف الاتصال بين المؤسسات الادارية ووسائل الاعلام.
6. عدم وجود اجراءات وقائية في وحدات الاجهزة الرقابية للحد من الفساد الاداري.
7. عدم استقرار القيادة الادارية وتغيرها باستمرار وعدم وجود دليل تنظيمي يتضمن ارشادات وتوجيهات ادارية لسلوك الموظفين والعاملين كل ذلك تسبب في تدني السلوك الوظيفي المرغوب وأدى الى تفشي السلوك اللاإخلاقي في المؤسسة.
8. سوء تطبيق الاجراءات العملية في اختيار وتعيين العاملين نتيجة لعدم استعمال اسلوب المقابلات الشخصية والاختبارات اللازمة لاختبار العالمين الذين تتوفر فيهم الكفاءة والامانة في التعامل والعمل فضلا عن اهمال استعمال التقارير الدورية والسنوية وتقويم الاداء ومعايير الترفيع والترقية.

---

(1) د. جاسم محمد الذهبي، التطوير الاداري، مداخل ونظريات- عمليات وستراتيجيات، م. س.ذ، ص254-256.

9. افتقاد العمل الاداري في معظم الوزارات في الادارات العراقية الحالية الى مبدأ الشفافية اللازمة للتصدي لمظاهر الفساد الاداري.[1]

5. أسباب إعلامية

تتعلق الاسباب الاعلامية بدرجة الحرية والاستقلالية التي تتمتع بها وسائل الاعلام في المجتمعات المختلفة وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة النظام السياسي السائد، إذ تزداد درجة الحرية والاستقلالية في الانظمة الديمقراطية ويتحول الاعلام الى سلطة رابعة، ويضعف في الدول التي تكون فيها وسائل الاعلام أداة بيد السلطة[2]، اذ ان ميزة وسائل الاعلام وقوتها وحدود سماتها تتجلى عن طريق علاقتها بالنظام السياسي وقدرتها في التعبير عن الرأي العام وعن مدى قوتها وشخصيتها عن طريق إستقلاليتها أو تبعيتها في المواقف والاتجاهات وبالعرض الموضوعي للمعلومات والحقائق والاخبار.[3]

وتؤكد الكثير من المؤشرات الدولية ان الأنظمة الديمقراطية هي أبعد ماتكون عن الفساد الاداري، وأقرب الى النزاهة الادارية مقارنة بالانظمة السياسية الاخرى، كما ان ترسيخ سيادة القانون وفصل السلطات والتعددية السياسية بدون تطويق او خنق للعملية السياسية، وتداول سلمي للسلطة ووجود ضمانات دستورية وقانونية للجهات الرقابية بمافيها رقابة الاعلام التي بدورها تستطيع التخفيف من الفساد او القضاء عليه، كل ذلك لايمكن ان يتحقق الا في ظل انظمة ديمقراطية حقيقية، لذلك نجد افراد المجتمعات في

(1) د. محمد المعموري واخرون، "العلاقة بين البيروقراطية والفساد واثرها على التنمية الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصاديه والاداريه (جامعة بغداد، كليه الاداره والاقتصاد، الجزء الصغير، 2005)، ص108.

(2) فاروق محمد ابو زيد، مقدمه في علم الصحافه (القاهره: مركز التعليم المستمر، 1999)، ص16

(3) د. عماد محمد علي العاني واخرون، دور الاعلام في بلورة الرأي العام في صنع القرار السياسي، مجله العلوم الاقتصاديه والاداريه (جامعة بغداد، كليه الاداره والاقتصاد- الجزء الصغير، 2005)، ص172.

الانظمة الديمقراطية يعتمدون علي وسائل الاعلام للتخلص من الفساد وكشف سوء تطبيق العدالة او عدم الكفاءة وفعالية عمل حكومي معين، إذ تتميز هذه المجتمعات بامتلاكها لوسائل اعلام قادرة على توجيه النقد والرقابة وتمثيل المواطن والدفاع عنه بحملات اعلامية مكثفه من شأنها أن ترهب المفسدين من سياسيين واداريين وغيرهم، وتجعلهم (عن طريق نشر أسماء المفسدين الذين صدرت ضدهم احكام قضائية) يفكرون الف مرة قبل ان يرتكبوا الاخطاء والخطايا، كماتدافع عن الثوابت الوطنية والتحديات والمصالح العامة وعن القيم الصحيحة وعن العلم ضد الجهل والنظام ضد الفوضى والتقدم ضد التخلف، فهي تدعم البرامج والمؤسسات وكيان المجتمع ككل لا الافراد مهما علت مقاماتهم ان لم يحترموا القانون ويحكموا بالعدل.[1]

ومن جهة اخرى فان فعالية وسائل الاعلام تتوقف في تحقيق ذلك على مدى الالتزام بالشفافية التي تعد من أبرز سمات الثقافة الديمقراطية، اذ يتلازم الحق في الوصول الى المعلومات مع إمتداد هذه الثقافة واتساع تأثيرها داخل المجتمعات، فأداء انظمة الحكم لايتحدد فقط على صعيد النمو الاقتصادي والاصلاح الاجتماعي والمشاركة السياسية، بل يشمل في الوقت نفسه نشر المعلومات واطلاع المواطن عليها من اجل ان يكون الشعب المعني الاول بهذه المعلومات وعلى بينة بما يجري في أروقة الحكم.[2]

إنَّ من شأن تلك العملية أن تخلق جماعات ضغط تعمل على تحسين نظام الحكم وترشيد السياسات والكشف عن الفساد ومحاربته، ومن هنا تبرز اهمية دور وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني في توسيع نطاق الشفافية والمساءلة بالنسبة للاعمال التي تزاولها اجهزة السلطة ومؤوسساتها، اذ ابرز ظهور وسائل اعلام مستقلة وجريئة

(1) الهام عطا حطحوط الموسوي، "دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري"، م. س. ذ. ص177-178.

(2) د. هدى شاكر النعيمي، الحق في الوصول الى المعلومات، بحث منشور على الانترنت على الموقع www.aman-palestine.org

الدور الذي يمكن ان تقوم به في فضح الفساد وتعبئة الرأي العام[1]، فالفضائح فرصة لحشد الدعم والتأييد الجماهيري من أَجل اجراء تغييرات في المؤسسات التي لاتعد بحد ذاتها شيئا عظيما.

ولابد من الاستعمال الاعلامي الامثل والجيد للفضيحة بحيث يؤدي الى دعم شعبي لاجراء تغييرات مكلفة في اداء الحكومة التي تغامر بفقدان شعبيتها[2].

وعلى الرغم من الاهتمام الدولي في الدور الذي ينبغي ان تمارسه المؤسسات الاعلامية في إمكانية الوصول الى المعلومات والكشف عن الفساد في عمل المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة، وسعي المؤسسات الدولية في ذلك كالبنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة الشفافية الدولية، الا ان العلاقة مابين المؤسسات الاعلامية والسلطة السياسية في العديد من دول العالم وتحديداً الثالث * منه مازالت تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات عبر وضع العديد من العراقيل والقيود على وسائل الاعلام والتي قد تصل أَحياناً الى التهديد بالقتل، إذا مااستمرت تلك المؤسسات الاعلامية في ملاحقة وكشف الفاسدين، الامر الذي يلحق ضررا واسعا في الية المشاركة العامة والحوار بين مؤسسات المجتمع المدني في الكشف عن الفساد والحد منه، ويشير التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للصحفيين ان عدد الاعلاميين الذين اغتيلوا عام 2001 نتيجة ملاحقتهم وكشفهم لقضايا فساد قد بلغ (68) إعلامياً وهو رقم ينذر بالخطر في ضوء

---

(1) برنامج الامم المتحدة الانمائي، الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، (نيويورك، مكتب السيايات الانمائيه، شعبه التطوير واداره الحكم، 1998)، ص110.

(2) سوزان- روز اكرمان، الفساد والحكم، الاسباب- العواقب- والاصلاح، ترجمة فؤاد مروجي (عمان، دار الاهلية، 2003) ص367-368.

(*) تشير الاحصائية المنشورة على موقع مرصد الصحفيين على موقعها على الانترنت الى استشهاد (109) صحفي عراقي ابتداءا من مارس 2003 حتى 24 ابريل 2006 انظر موقع مرصد الصحفيين www.marsad.watan.com

تزايد أعمال السرقات والاختلاسات الكبرى التي تنشرها وسائل الاعلام في الوقت الحالي.[1]

ونستنتج مماسبق ان ارتفاع او انخفاض نسبة الفساد الادراي في اي مجتمع لها علاقة مباشرة بوجود وسائل إعلام حرة وقوية وقادرة على نشر الوعي وكشف أنواع الفساد والمفسدين وتحصين المجتمع من القيم الضارة ويمكن توضيح ذلك في المعادلتين الاتيتين:

وسائل اعلام(مستقله)+ انظمة ديمقراطية (حقيقيه)= انخفاض نسبة الفساد الادراي

وسائل اعلام(غير مستقله)+ انظمة استبدادية= ارتفاع نسبة الفساد الاداري

كما يلاحظ ان هناك علاقة عضوية بين الاعلام الحر والقدرة على تنشيط المجتمع المدني عن طريق التأكيد على الحقوق الاساسية ومنها الحق في الحرية، الحق في الاطلاع مضافا اليها حريات اساسية منها حريات التعبير والرأي وحرية المشاركه في الحياة العامة وعلى وفق المعادلة ادناه:

اعلام حر + مجتمع مدني نشيط = مشاركة شعبية فاعلة

---

(1) الاتحاد الدولي للصحفيين "قائمة باسماء الصحفيين والموظفين في وسائل الاعلام الذي اغتيلوا عام 2001، بروكسل، كانون الاول 2001. انظر الموقع الاتي.

WWW.ifj.org/hrights/killist.lilloreriew.html

المبحث الثالث

استراتيجية المكافحة الاعلامية للفساد الاداري الاليات، والوسائل

تمهيد:

لم يعد الصمت في إثناء العقدين الماضيين مقبولاً أمام ظاهرة الفساد الاداري في العديد من دول العالم، ومن العوامل الرئيسية التي أسهمت باحداث هذا التغيير هو الوعي المتزايد بالاثار السلبية المترتبة على هذه الظاهرة وارتفاع عدد الدول التي تحتضن الحريات الديمقراطية مع إستمرار وجود قضية الفساد الاداري على رأس قائمة المسائل ذات الاهتمام الكبير سواء على الصعيد العالمي او المحلي.

كما شكل ربط عمليات التسليف والإقراض التي يقوم بها البنك الدولي للدول المحتاجة بموقع هذه الدول وترتيبها في سلم الفساد ودرجة نجاحها في مكافحتة دافعاً اخر لاهتمام الدول بموضوع الفساد ومحاربته، لذلك لم يقتصر الاهتمام على الجهود الفردية والمحلية عن طريق تأسيس المؤسسات والجمعيات المناهضة للفساد، بل تعداه الى عقد العديد من المؤتمرات الاقليمية والدولية ووضع الاتفاقيات باشراف الهيئات والمؤسسات التابعة لهيئة الامم المتحدة فضلاً عن إعداد الخطط والبرامج التدريبية الوقائية والامنية والقضائية والاعلامية لمكافحتة، بعد أن تفاقمت المشاكل وسوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه، وفي مقدمتها تفشي الجرائم المنظمة وتصاعد معدلات العنف والاعتداء على المال العام وتراجع ثقة المواطنين بالنظم الادارية والامنية التي تفشى بها الرشاوى والوساطات، لذلك علقت كثير من جهود تحقيق التنمية وتقدم المجتمعات بأمال الحد من هذه الظاهرة.

أولاً: الجهود الدولية في مجال المكافحة الاعلامية للفساد الاداري.

The National efforts in the field of media fighting for the Administrative Corruption

ان تزايد قلق الأوساط الدولية من تكاليف الفساد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دفع أغلب الحكومات في العالم الى تكثيف جهودها لتنفيذ اصلاح فعال ومستمر، ومافُتئت مجموعات ومؤسسات دولية من قبل هيئة الامم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية فضلاً عن المنظمات الامريكية الاخرى التي درست مشاكل الفساد بصفته شاغلاً مهماً من شواغل السياسات العامة، وفي إطار دراسة هذه المجموعات والمؤسسات للممارسات المخله بامانة الوظيفة، فقد جُمعت المزيد من المعلومات وأُجرت العديد من البحوث ووضعت كثيراً من التوصيات التي تتعلق بمكافحة الفساد الى جانب توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد.[1]

لذلك نجد العديد من الجهات الدولية التي قامت بوضع الاليات والستراتيجيات للحد من الفساد الاداري، نذكر أَهمُها:

1. الستراتيجية الاعلامية لهيئة الامم المتحدة

تبنت هيئة الامم المتحدة توصيات واتفاقيات دولية عدة كان أولها توصية الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بادانة الممارسات الفاسدة عام (1975) والتي كانت نقطة البداية على المستوى الدولي، خاصة وان التوصية قد خصت بالذكر العمولات والرشاوى التي تقدم مقابل العقود والمناقصات التي توقعها الشركات في الدول النامية[2].

(1) برنامج الامم المتحدة الانمائي، الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، م. س. ذ، ص141.

(2) عامر الكبيسي، الفساد والعولمة، م.س.ذ. ص104.

وتعد اتفاقية مكافحة الفساد التي تم التوصل اليها في نهاية عام 2003 * من أحدث الاتفاقيات الدولية في العقد الاخير لمكافحة الفساد، فهي تعكس الاقرار المتنامي بان الفساد مشكلة يجب التعامل معها على أساس عالمي وليس اقليميا أو محليا فحسب.[1]

كما انها إتفاقية خطية دولية ملزمة بين مجموعات من الدول التي تسير وفق قوانين ومعايير متفق عليها بالاجماع، وتعبر عن قدر عال من الالتزام السياسي المشترك، وتبنيها من قبل الجمعيات العامة للحكومات مثل الجمعية العامة للامم المتحدة او المنظمات الاقليمية، يشكل إجماعاً دولياً حول القضايا التي تشملها هذه الاتفاقيات وقد وقع على الاتفاقية المذكورة (140) دولة في العالم والتي أصبحت جميعها ملزمة بتنفيذها مع بدايه (14) كانون الأول (2005).[2]

ولما كان الفساد الاداري واحداً من أهم آليات انتهاك حقوق الانسان فقد وضعت هيئة الامم المتحدة عددا من الستراتيجيات والانشطة المهمة في هذا المجال:[3]

أ- أنشطة إعلامية ودعائية: تستهدف الترويج لحقوق الانسان (promotion) عن طريق برامج للتوعية ونشر المعرفة بحقوق الانسان عبر وسائل الاعلام المختلفة او عن طريق تطوير برامج خاصة لتدريس هذه الحقوق في المدارس والجامعات.

ب- أنشطة تستهدف حماية حقوق الانسان وكفالة احترامها (protection) عن طريق وسائل وآليات مختلفة شملت تلقي وفحص الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق

(*) تم تبنيها في 31 اكتوبر تشرين الاول عام 2003 من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة، الدول الموقعة عليها (140) دولة (فتحت للتوقيع عليها بتاريخ 9 ديسمبر كانون الاول 2003 واغلقت بتاريخ 9 ديسمبر، كانون الاول، 2005) مفتوحة لكافة الدول والمنظمات الاقتصادية والاقليمية. للمزيد انظر

httpi//www.unode.org/unodc/en/crmine-convention-corruption.html

(1) دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات. م.س.ذ. ص13.

(2) المصدر السابق، ص13.

(3) حسن نافعه، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ك1، 2004)، ص535.

الانسان وإيفاد لجان لتقصي الحقائق واقتراح الحلول المناسبة لمعالجة هذه الانتهاكات أو عدم تكرارها.

جـ- أنشطة عملية او ميدانية (operational) تركز على تقديم خدمات ومعونات انسانية مباشرة لفئات اجتماعية حرمت من بعض حقوقها الاساسية او تعرضت لكوارث تمس هذه الحقوق.

د- أنشطة معيارية او تقنية (standard -setting) تركز على بلورة مفاهيم ومضامين حقوق الانسان وتقنيتها في توصيات وقرارات او إعلانات او مواثيق او معاهدات دولية.

2. الستراتيجية الاعلامية لمنظمة الشفافية الدولية

تعد منظمة الشفافية الدولية أكبر منظمة غير حكومية في العالم، قام بتاسيسها (بيتر ايجن) احد مديري البنك الدولي السابقين في عام 1993، إكتسبت شهرتها في عمل استطلاعات الفساد وهي تمتلك الان فروعاً في اكثر من (100) دولة في العالم، لذلك فهي منظمة رئيسية في مجال مكافحة الفساد والذي يعده (ايجن) أكبر عائق أمام التطور الاقتصادي والديمقراطي وخاصة في دول العالم الثالث.[1]

وقد أصدرت هذه المنظمة كتباً مرجعية لانظمة الاستقامة الوطنية وتنظيم الشفافية ووضعتها بين ايدي المعنيين في دول العالم بمكافحة الفساد كان اخرها (كتاب النزاهة الوطني)[*] والذي صدر باللغة العربية، ويذهب (إيجن) في كتابه (نشأة وعمل منظمة الشفافية الدولية) الى أن منظمة الشفافية لاتقوم بناءاً على منطلقها المبدئي بالتشهير

---

(1) عامر الكبيسي، الفساد والعولمة، م.س. ذ. ص105.

(*) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية تحرير واعداد المركز اللبناني للدراسات (لبنان، منظمة الشفافية الدولية، 2005)

بحالات فردية، بل تقوم باقتراح منافذ للخروج من هذا المأزق الواقعي للفساد المستشري.[1]

اذ تستعين منظمة الشفافية في آليات عملها بنظم الصحافة والاعلام الحر، وبالحكومات لان الية الفساد لايمكن حصارها بدون توافر المعلومة عنها التي يكون دور الحكومة مهما في الحصول عليها وكذلك بإداء الافرع القومية عن طريق اثارة الوعي بالفساد بطرق خلاقة ذات تأثير غير سيء إذ تقوم هذه الافرع في المسوحات ووضع مؤشر لقياس ادراك الفساد وتطبيقه على الكثير من دول العالم، مستعينة بمعلومة الصحافة والحكومة فضلاً عن مستوى ادراك الفساد كما يراه المراقبون للشؤون العامة ورجال الاعمال.[2]

وإنطلاقاً من هذا المنظور تعمل المنظمة على خلق الوعي العام باهمية مكافحة الفساد في جميع دول العالم، عن طريق خلق ارادة شعبية وسياسية لمحاربة الفساد وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام لتعزيز قيم النزاهة والشفافية بين افراد المجتمع، وتسعى عن طريق فروعها المنتشرة في العالم الى تعقب ظاهرة الفساد والحد منها محلياً واقليمياً ودولياً، وتعمل على حشد جهود الجمعيات الاهلية والمؤسسات الحكومية ووسائل الاعلام للتحكم بالفساد والسيطرة عليه عن طريق[3]:

1. نشر التقارير المتعلقة بالفساد وفضح الجهات التي تمارسه سراً وعلانية.
2. رصد مكافآت مجزية لافضل مقالة او كاريكاتير يعنى بسبل كشف الفساد وفضحه والتعليق عليه.

---

(1) الفساد، المفهوم والاثار، م.س.ذ. ص13.

(2) د. مصطفى كامل السيد، ود. صلاح سالم زرنوقه، الفساد والتنمية- الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية. (القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 1999) ص286

(3) د. ناصر عبيد ناصر، تفكيك ظاهرة الفساد، مجلة النبأ (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، سنه 11، ع 80، ك1، 2006). ص57-58

3. تزويد وسائل الاعلام بالمعلومات المتعلقة بظاهرة الفساد وتأهيل الصحفيين وإعدادهم لتعقب مرتكبي الفساد والكشف عن ممارساته الخاطئة.

4. اعداد دراسات ميدانية عن الفساد على مستوى الصحة والتربية والتعليم والقضاء والشرطة.

5. عقد ندوات لمناقشة ظاهرة الفساد وسبل مواجهته على مستوى الجمعيات الاهلية والمؤسسات البرلمانية ووسائل الاعلام.

6. وضع خطط استراتيجية (طويلة المدى) لتأسيس لجان شعبية من ذوي الاهتمامات بالشأن العام لخلق ارادة سياسية قامعة للفساد الاداري.

7. تأسيس منابر إعلامية حرة تتولى كشف ماهو مستور ومعلن من ممارسات فاسدة وتوفير بيئة سياسية واقتصادية نظيفة تسهل عمل منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام للحد من الفساد الاداري.

3. الستراتيجية الاعلامية للبنك الدولي

يحتل البنك الدولي موقع الصدارة في مجال تطوير وتطبيق تدابير تشخيص اوضاع نظام الادارة العامة ومؤشراته لاكثر من (200) بلد، والتي تستخدم في بناء القدرات المعنية بنظام الادارة، ومكافحة الفساد على الصعيد القطري، وهو بذلك يعتمد على " ادارة النزاهة المؤسسية" في التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد داخل البنك وخارجه وعلى لجنة العقوبات التي تنظر في القضايا المحالة اليها وتفرض العقوبات الملائمة لها.[1]

وتأخذ أنشطة البنك الدولي لمعالجة الفساد أربعة مستويات:[2]

أ- منع الغش والفساد داخل المشاريع الممولة من البنك.

---

(1) الفساد، المفهوم والاثار، م.س.ذ. ص14.

(2) برنامج الامم المتحدة الانمائي، الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، م.س.ذ. ص145.

ب- مساعدة البلدان التي تطلب دعم البنك في جهودها الرامية الى الحد من الفساد.

ج- مراعاة الجدية في مكافحة الفساد بصورة صريحة في استراتيجيات المساعدة القطرية وفي اعتبارات تقديم القروض للبلدان وفي الحوار بشأن السياسات

د- الترويج للجهود الدولية الرامية الى الحد من الفساد الاداري ودعمها.

ويتحدد موقف البنك في ان التصدي للفساد ليس مسألة وضع أدوات جديدة بل هي مسالة القيام بالانشطة الجارية حاليا بطريقة تركز بقدر أكبر على قدرتها في الحد من الفساد وبالتعاون مع منظمات وشبكات دولية* عدة معنية بمكافحة الفساد وفضلاً عن ماتقدم فقد وضع البنك وصفته للسيطرة على الفساد ومحاصرته في اي بلد عن طريق ثلاث روافع:[1]

أ- الرافعة الاولى: تشخيص ظاهرة الفساد وأسبابها وعواقبها.

ب- الرافعة الثانية: ادخال اصلاحات على انظمة الدولة من النواحي التشريعية والادارية والاقتصادية وذلك للتقليل من فرص حدوث الفساد، عن طريق تحسين نظام الحكم الجيد وترسيخ مؤسساته.

ج- اشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام وذلك من اجل تنظيم حملات تعميم ثقافة مكافحه الفساد وتحديد الاليات اللازمة للسيطرة على الفساد والحد منه.

ويبين د.جيمس وولفنسون رئيس مجموعة البنك الدولي إن (معهد البنك الدولي)- وهو ذراع البنك المعني بالتعليم يسهم باقامة برامج تدريبية شارك فيها حتى نهاية 2005 اكثر من 3 الاف صحفي، وتشمل هذه البرامج دورات متخصصة في

(*) يعمل البنك الدولي لتطبيق استراتيجيات مكافحة الفساد بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية مؤسسة الشراكه من اجل صندوق الشفافية، والتحالف العالمي للنزاهة وفريق العمل المعني بالتدابير المالية، وبرنامج الاتفاق العام والمعادلة المالية. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ GovNet DAC - OECD

(1) د. ناصر عبيد ناصر، تفكيك ظاهرة الفساد، م.س.ذ، ص53- 54.

الصحافة الاقتصادية والرعاية الصحية والبيئية وتتم اتاحة معظم البرامج باستعمال تكنولوجيا التعليم عن بعد، مثل المؤتمرات عبر الفيديو، والبث التلفزيوني التفاعلي، وشبكة الانترنت وذلك بهدف توسيع نطاق التواصل مع المشاركين في أكثر من 50 بلدا، كما إن الدورات الاستقصائية تساعد الصحفيين على معالجة قضايا الفساد بطريقة مهنية.[1]

ولم يعد هناك أدنى شك في زيادة قيمة وسائل الاعلام لتعزيز التقدم الاقتصادي ومحاربة الفساد ومعالجه الاختلالات الكبيرة بين الاغنياء والفقراء.

وبناءاً على ماتقدم يمكن أن نستعرض استراتيجيات بعض دول العالم في مكافحة الفساد الاداري لنتعرف على دور وسائل الاعلام في هذه الدول:[2]

(1) الولايات المتحدة الامريكية

تعد الولايات المتحدة الامريكية من أوائل دول العالم المتقدمة في مكافحة الفساد وقد إتخذت اجراءات فعالة للقضاء عليه وعلى اثاره السلبية، فوفقاً لمؤشر (CPI لعام 2006) فان درجة الولايات المتحدة هي (7.3)[*] ممايدل على نجاح سياستها في التصدي للفساد الاداري والحد منه، ويرجع نجاحُها في ذلك الى تبنيها عدة مبادرات وستراتيجيات شرعت في تنفيذها بدء منتصف التسعينات، وهذه الستراتيجيات هي:[3]

أ- الاصلاح الاقتصادي.

ب- تحقيق الشفافية.

---

(1) د. جيمس د.وولفنسون، حرية الصحافة تساعد على محاربة الفقر، منشورات مجموعة البنك الدولي، 2006. ص3.

(2) تجارب الدول في الحد من الفساد الاداري

WWW.ad.gov.eq/longArbic/(USA.qspx.

(*) للمزيد راجع مؤشر مدركات الفساد CPI، 2006، ملحق رقم (2).

(3) المصدر السابق

ج- دعم وسائل الاعلام في الكشف عن الفساد الاداري.

د- الاصلاح المالي بهدف خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبه.

هـ- تجديد ومراجعة القوانين القائمة بمايضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة.

و- وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه.

ز- رفع مستوى وعي وثقافة الشعب الامريكي عن طريق الاستعانة بوسائل الاعلام المقروءه والمسموعة والمرئية.

(2) سنغافورة

تعتبر تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، حيث تحتل المرتبة الخامسة بين دول العالم طبقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية (CPI لعام 2006)[*] إذ إن درجتها (9.4) ممايعكس نجاحها في مكافحة الفساد الاداري.

ويرجع هذا النجاح الى عدة عوامل منها:[1]

أ- الرغبة السياسية في القضاء على الفساد.

ب- وجود دعم من قبل وسائل الاعلام لمكافحة الفساد.

ج- تحقيق المشاركة الجماهيرية للحد من الفساد.

د- وضع استراتيجيات واليات جادة لمحاربة الفساد.

هـ- رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش.

(3) نيجيريا

تعتبر نيجيريا من بين عشرين دولة في العالم يتوغل فيها الفساد وفقا لمؤشر CPI إذ

(*) للمزيد راجع مؤشر مدركات الفساد، cpi،2006، ملحق رقم (2).

(1) المصدر السابق.

إن درجتها هي (2.3) وفقا لتقرير عام 2006[*] وقد قامت نيجيريا بكثير من الجهد لمكافحة الفساد ولها في هذا المجال تجربة رائدة بدأت في عام 1999 إذ كانت تعاني من اثار مابعد الحرب وكان 60% من الشعب يعيش تحت خط الفقر، فضلاً عن تراكم الديون الداخلية والخارجية وقد وضعت الحكومة النيجيرية عدداً من الستراتيجيات والاليات الفعالة لحلها وكان أهمها:[1]

أ- الاصلاح السياسي والاقتصادي للحد من الفساد المنتشر في البلاد.

ب- خلق الثروة وفرص العمل وتقليل معدلات الفقر في البلاد

ج- رفع كفاءة الجهاز الاداري للدولة عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

د- رفع مستوى العاملين بالجهاز الاداري للدولة.

هـ- تحسين اداء القطاع العام بالدولة من حيث الاكتفاء بالعدد المناسب من العاملين وتحسين نظام الاجور.

و- تحديد وترتيب اولويات الاصلاح في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ي- خلق رأي عام رافض للفساد الاداري.

ز- اشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام بفاعلية في عملية الحد من الفساد الاداري.

أما على صعيد اقطارنا العربية فقد كان لمجلس وزراء الداخلية العرب وقفة تأملية في إثناء انعقاد دورته السادسة المنعقدة عام (1987) فقد نبهوا الى مخاطر الفساد واثاره السلبية واكدوا على صبغته العالمية والدولية ودعوا الى تضافر الجهود وتقوية التعاون الدولي للحد من اثاره وفي جامعة القاهرة عقدت عدة ندوات متخصصة عن الفساد واثاره السلبية على التنمية الادارية باشراف مركز دراسات وبحوث الدول النامية عام

(*) للمزيد راجع مؤشر مدركات الفساد، cpi، 2006. ملحق رقم (2).

(1) المصدر السابق.

(1999) وحول المساءلة الادارية والثقافية والممارسات غير الاخلاقية التي تشيع في اجهزة الادارة العامة العربية، وعرضت الحلول المناسبة والسياسات الملائمة ومنها اشاعة الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية وتمكين السلطتين التشريعية والقضائية من محاسبة السلطة التنفيذية على المخالفات والجرائم التي تدخل في دائرة الفساد.[1]

وآخر مؤتمر عربي حول مكافحة الفساد الاداري نظمته جامعة نايف العربية الامنية بالتعاون مع ادارة المخدرات والجريمة التابعة لهيئة الامم المتحدة عام (2003)م بمدينة الرياض وقد حضره أكثر من مائتي مشارك وقدمت فيه اكثر من (40) ورقة علمية جميعها حول موضوع الفساد وسبل الوقاية منه وأساليب علاجه.[2]

أما على المستوى المحلي في العراق فقد أقامت جامعة بغداد بالتعاون مع كلية الادارة عدة مؤتمرات تبرز أهمية الشفافية وتوضح خطورة الفساد وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلاً عن ندوات ومؤتمرات أقامتها بعض منظمات المجتمع المدني في السنوات الثلاث الماضية.

ثانياً: أُسس النزاهة في العمل العام Bases of Integrity in Public work

توجد العديد من الأُسس والمعايير التي تعمق أُسس النزاهة في العمل العام والتي تحتاج الى تطوير الوعي العام بها في جميع المجتمعات اذ إن فهم هذه الاسس يساعد في مكافحة الفساد الاداري وهي: المحاسبة، المساءلة، الشفافية، النزاهة، ويمكن توضيح كل منها كمايلي:[3]

1. **المحاسبة.** وهي خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والادارية والاخلاقية ازاء قراراتهم واعمالهم، ويتمثل ذلك بمسؤولية من يشغلون الوظائف

---

(1) عامر الكبيسي، الفساد والعولمة. م.س.ذ. ص109-110.

(2) التنميه الاداريه والفساد الاداري بحث منشور على الانترنيت، WWW.Nafi.org.

(3) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية تحرير واعداد المركز اللبناني للدراسات (لبنان، منظمة الشفافية الدولية، 2005) ص36.

العامـة امـام مـسؤوليهم المبـاشرين، وهكـذا حتـى قمـة الهـرم في المؤسـسة، اي الـوزراء ومـن هـم في مـراتبهم الـذين يُـسألون بـدورهم أمـام الهيئـات الرقابيـة المختلفـة القائمـة في النظـام الـسياسي وفي مقـدمتها البرلمانـات ومـنظمات المجتمـع المـدني التـي تتـولى الرقابـة عـلى اعـمال الـسلطة التنفيذيـة، لـضمان حقـوق الانـسان مـن الانتهـاك بمافيهـا الحـق في الحفـاظ عـلى المـال العام.

2. **المساءلة**. وتعني ضرورة تقديم الاشخاص المسؤولين والذين تم تعيينهم او انتخـابهم تقـارير دوريـة ومستمرة وفي مدد زمنية يتفق عليها حول سـير العمـل في المؤسـسة او الـوزارة، وبـشكل تفـصيلي يوضح الايجابيات والسلبيات في العمل والصعوبات التي يواجهونها، وللمساءلة أساليب وإجـراءات منظمة عبر قنوات لاينبغي للفرد بصفته الشخصية القيام باعبائها من باب المساءلة، اي انها تعنـي بشكل أكثر اختصاراً الحساب عن أَعمال معينة او المسؤولية عن اداء العمل او تـولي المنـصب عـن طريق الاليات الاتية:[1]

أ- المساءلة التنفيذية.

ويقصد بها مسؤولية الجهاز الحكومي عن محاسبة نفسه بنفسه عبر سبل اداريـة تضبط العمل الاداري وتضمن سلامة الجهاز التنفيذي، وتندرج تحت هـذه الاليـة الكثـير من المهام منها إستعمال التدابير الوقائية والبرامج الاعلامية للتوعية وفتح قنوات الاتـصال مـع الجمهـور لايـصال صـوتها الى الادارات حـول مايـشوب الجهـاز التنفيـذي مـن

---

(1) د. عماد محمد علي العاني ود.ثائر محمود رشيد العاني،"الفـساد الـوظيفي في الاقتـصاد العراقـي، اسـبابه ونتائجـه وسـبل مواجهته". م. س.ذ. ص259

إنتهاكات لحقوق الانسان كي تؤخذ من قبل القائمين بالامر لاحالة بعض اللجان او الهيئات الى التحقيق الفعال لتعزيز المساءلة داخل المؤسسة الحكومية ذاتيا.[1]

ب- المساءلة التشريعية

وهي من أعرق آليات المساءلة في النظم الديمقراطية، حين يؤدي البرلمان أو ممثلو الشعب دوراً مهماً في تقييد الحكومة والرقابة عليها ومعارضتها في أَحيان كثيرة لضمان إستقامة سير العمل الحكومي، ذلك ان للبرلمان القدرة في تحديد الاطار القانوني لشكل الحكومة، فضلا عن اجراءاته الاخرى التي تضمن الى حد كبير تحقيق حسن الاداء والوصول الى درء المفاسد حيث الحكم الصالح والرشيد في ادارة الدولة.[2]

جـ- المساءلة القانونية

تعد ركنا أساسياً في ضبط عمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تنهض به السلطة القضائية القائم عملها على اساس تطبيق القوانين وبأستقلالية تامة عن تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث امتلاكها سلطة الارغام لتنفيذ احكامها مماجعلها السلطة الأَكثر كفاءة وقوة في الكشف عن الخروقات التي تكتنف عمل السلطتين المشار اليهما أعلاه، فهي المسؤولة عن تطبيق منع الفساد وتوجيه ومحاكمة الموظفين والمسؤولين المدانين بهذه التهمة ومنع الانحراف،[3] وتُشكل هيئة النزاهة العامة في العراق اعلى سلطة رقابية وقضائية لمحاسبة الفاسدين ومحاكمتهم.

---

(1) كيمبرلي آن اليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال امام، (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 2000) ص199.

(2) منذر ابراهيم الشاوي، القانون الدستوري، نظرية الدولة (بغداد، مركز البحوث القانونية، 1980) ص198.

(3) عماد الشيخ داود. الشفافية ومراقبة الفساد، م. س. ذ، ص18

د- المساءلة بالسلطة الرابعة.

يقصد بالسلطة الرابعة سلطة وسائل الاعلام التي تعد احدى أهم أدوات صناعة الرأي العام، فهي تسهم في تكوين الرأي وتهذيبه ورفع مستواه السياسي والمعنوي، أما الدور الاخر فيتضح عن طريق واجبها في مراقبة الادارة مراقبة حقيقية بمناقشتها اعمالها وفي انتقادها، اذا ما ارتكبت اخطاء جسيمة كانت او تافهه وفي ارشادها الى طريق الاصلاح التي تتطلبها المصلحة العامة، وهي رقابة مستمرة تعد ضماناً بالغ الاهمية للافراد ضد الانحراف والتعسف في استعمال السلطة وضد السلبية والبيروقراطية المضرة في المؤسسات الادارية.[1]

3. **الشفافية:** وهي تعبير عن ضرورة الافصاح للجمهور وإطلاعهم على منهج السياسات العامة وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها من رؤساء الدول والوزراء وبقية مفاصل الدولة الاخرى بغية الحد من السياسات غير المعلنة او مايطلق عليه اصطلاحا "سياسات خلق الكواليس" التي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح.[2]

ومن ثمَّ فالشفافية، هي المنفذ لرقابة الشعب على السلوك العام للحكومة والمنظمات والاحزاب والجمعيات والافراد ليطلع على حسن الاداء من عدمه وتقييم الخير والشر عن هذا الطرف وذاك، فهي الاداة التي تتيح للجمهور ولوسائل الاعلام القدرة على مساءلة ومحاسبة من يسيء إليها ويسلك سلوكا بعيدا عن الاهداف والاعراف والقوانين المقررة من الشعب وتعويد الناس على الاسلوب الحضاري في المحاسبة، وهذا بدوره يؤدي الى التخلص من الفساد بأشكاله المختلفة.

---

(1) د. سعيد عبد المنعم الحكيم، الرقابة في اعمال الادارة في الشريعة الاسلامية والنظم المعاصرة (القاهره، دار الفكر العربي، رسالة دكتوراه، منشورة 1976)، ص170.

(2) المصدر السابق. ص140

4. **الأمانة:** وهي منظومة القيم المتعلقة بالـصدق والنزاهـة والاخـلاص في العمـل ومـن واجـب جميـع الموظفين بمافيهم الذين يتولون مناصب عامة عليا ألكشف أو الافصاح عـن ممتلكـاتهم قبـل تـولي المنصب، والاعلان عن أي نوع من تضارب المصالح، الذي قد ينشأ بين مصالحهم الخاصـة والمـصالح العامة التي تقع في اطار مناصبهم، وتشمل هذه المنظومة أيضا حرصاً من الموظف على عدم تلقـي اي مقابل مالي (رشوة) من مصدر خارجي للقيام بأي عمل يـؤثر في المـصلحة العامـة او يـؤدي الى هدر المال العام.[1]

ثالثـاً: اسـتراتيجيات مكافحـة الفـساد الإداري The Strategies of Fighting the Administrative Corruption

تحتاج قضية الفساد الاداري الى أكـثر مـن جهـد وسـتراتيجيات عمـل لتوضـيح الخطـوط الرئيـسية التي من الممكن عن طريقها السير في مكافحة الفساد، لذلك فأن مكافحة الفـساد لاتـتم بحلـول إنفراديـة بـل تتطلـب منظومـة متكاملـة مـن الاجـراءات والـستراتيجيات التـي تبـدأ جميعهـا برفـع الـوعي العـام بـضرورة محاربـة الفـساد والقـضاء عليـه، فكلـما كـان الـوعي العـام عاليـا وقـيم المجتمـع سـليمة، فهـي سـتدعم اسـتراتيجيات المكافحـة وتمنحهـا قـوة إضـافية والعكـس صـحيح، فغيـاب الـوعي وضـعف العلـم يجعلان أساس البناء ضـعيفا وتـصبح الـستراتيجيات واهنـة وغـير قـادرة عـلى حمـل وتطبيـق الإجـراءات الاخرى.

وإنَّ من أهم الشروط الواجب توفرها في اية اسـتراتيجية لمكافحـة الفـساد الاداري هو ان لاتكون فوقية أو منقولة دون تكييف، وأن تتناسب مـع الظـروف الـسائدة، ذلـك لان مايناسب مجتمعاً مـا قـد لايناسـب ضرورةً مجتمعـاً آخـر، أمـا الـشرط الثـاني في أيـة استراتيجية فهو أن تكون واقعية وممكنة التنفيذ وليست مجرد أفكار إنـشائية يستعـصي

(1) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية، م.س.ذ. ص36-37

تطبيقها، أما بسبب التكاليف المالية الكبيرة التي تستلزمها، أوالمقاومة من عامة افراد الشعب لهـا، أو عـدم توافر الخبرات اللازمة لنجاحها.

ويمكن إتباع وسائل سياسية وقانونية وإعلامية وجماهيرية لمكافحـة الفـساد الاداري وكمايـلي عـن طريق: [1]

1. تبني نظام ديمقراطي يـوفر العدالـة والمـساواة وتكـافؤ الفـرص، يقـوم عـلى مبـدأ فـصل الـسلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية وسلطة الاعـلام) وسـيادة القـانون عـن طريـق خـضوع الجميـع للقانون والمساواة امامه وتنفيذ واحترام احكامه وقيام النظام والمحاسبة بشكل علنـي حتـى يـردع ذلك من يفكر بممارسة سلوك الفساد.
2. بناء جهاز قضائي قوي ونزيه وابعاده عن كل المؤثرات التي تؤثر عـلى عملـه مـع الالتـزام مـن قبـل السلطة التنفيذية المتمثلـة في الحكومـة عـلى احـترام وتنفيـذ احكـام القـضاء، مـع ضرورة صـياغة القوانين التي تحارب الفساد بجميع مستوياته.
3. تفعيل الرقابة الصادرة من الجهات التشريعية المتمثلة في المجلس التشريعي التي تـسمح بالمـساءلة للمسؤولين المعنيين مثل الوزراء، عن طريق النقاش العلني لاعمالهم في جلسات البرلمان.
4. دعم وتعزيز دور هيئات الرقابة العامـة التـي تـشرف عـلى أعـمال الحكومـة والـوزراء، واسـتحداث مؤسـسات رقابيـة لهـذا الغـرض تنظـر في شـكاوى المـواطنين ضـد الجهـات الحكوميـة والمـوظفين المسؤولين في حالة وجـود سـوء استعمال للـسلطة لاغـراض ومـصالح خاصـة وغيـاب الوضـوح في الاجراءات وخطوات ممارسة الوظيفـة العامـة، مـع ضرورة ان تتمتـع هـذه الهيئـات بالاسـتقلالية والمصداقية.
5. التركيز عـلى البعـد الاخلاقـي في محاربـة الفـساد القـائم عـلى النزاهـة والـشفافية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وغـير ذلـك مـن إخلاقيـات المهنـة عـن طريـق التركيز على دعوة كل الاديان الى محاربـة الفـساد بأشـكاله المختلفـة وكـذلك عـن

---

(1) د. احمد ابو دية، الفساد- اسبابه- وطرق مكافحته، م.س.ذ. ص8-9.

طريق تطبيق القوانين الداعمة لهذه الاخلاقيات كقانون الخدمة المدنية والذي يعطي حقوقا متساوية لجميع الموظفين وفق الشهادات العلمية والخبرات والكفاءات، ويساعد على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وكذلك تطبيق الانظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة المهنة، فضلا عن وضع نظام عصري وعادل لتقييم اداء الموظفين واصلاح معدلات الاجور.

6. إعتماد مبدأ الشفافية والوضوح بمافيه نشر المعلومات والبيانات الحكومية والحرص على تدفقها وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

فالشفافية تعد عنصراً رئيسياً في مكافحة مختلف أشكال الفساد وتحقيق التواصل بين المواطنين والمسؤولين بمايسهم في تطويق ومحاصرة الفساد واجتثاث جذوره، وقد أثبتت تجارب العديد من دول العالم ان التمسك بالشفافية يقلل من قوع الازمات الاقتصادية ويساعد بدرجة كبيرة على معالجة القضايا عند وقوعها وقبل إستفحالها واتساع مداها، لذلك تُعنى الاجهزة العليا للرقابة بتحقيق الشفافية للاعمال الحكومية، وتسعى الى نشر تقاريرها الدورية والسنوية بما يردع الفاسد ويعزز ثقة المواطن وتفاعله واسهامه في التصدي للفساد ومكافحته.[1]

7. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة بالحد من الفساد وباشكاله المختلفة، إذ تعد مشاركه هذه المؤسسات أمراً حاسماً لنجاح أي استراتيجية لمكافحة الفساد وبناء نظام النزاهة الوطني ودفع الجمهور الى المشاركة في جهود مكافحة الفساد وقد يستدعي ذلك إستعمال أغلب وسائل الاعلام والتقارير الرسمية والملصقات فضلاً عن تشجيع الجمهور على حضور جلسات الإستماع العامة للمسؤولين التي تتعلق بطبيعة العمل الذي يقوم به المسؤول بشكل خاص

---

(1) سعيد يوسف كلاب واخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد. م.س.ذ. ص7

في قطاعات ذات علاقة بعمل كل مؤسسة، لايجاد الية لحوار مباشر مابين المسؤول وجمهور الناخبين.[1]

8. تنمية دور الجماهير في مكافحة الفساد الاداري عن طريق إقامة وتنظيم برامج توعية تساعد على نشرها وسائل الاعلام المرئية مثل التلفاز والمسموعة مثل المذياع والمقروءة مثل الصحف والمجلات والنشرات إلى جانب الإستعانة بمؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية، عن طريق إقامة المؤتمرات وإعداد البحوث والدراسات بشكل مكثف لتسليط الضوء وبشكل واسع على الفساد واثاره المختلفة لغرض تطويقه ووضع الاليات المناسبة للحد منه.

9. العمل على تفعيل الإعلام وإمكانية الوصول الى المعلومات المتعلقة باداء المؤسسات والهيئات الحكومية الخاصة، والكشف عن الممارسات الفاسدة بهدف ضمان حق المجتمع في الوصول الى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات أولاً، وإلتزام السلطات الرسمية بنشر المعلومات وبشكل مستمر ثانيا، ومن ثمَّ تساعد هذه الستراتيجية على إيجاد جماعات ضغط تعمل على تحسين نظام الحكم وترشيد السياسات والكشف عن الفساد الاداري ومحاربته.[2]

رابعاً: استراتيجية المكافحة الإعلامية في العراق القديم The strategy of Media Fighting in ancient Iraq

قبل تحديد استراتيجية المكافحة الاعلامية في العراق القديم لابد من معرفة أهم الشرائع القانونية العراقية التي عملت وسائل الاعلام البدائية على نشرها بقصد تعبئة الرأي العام والتأثير فيه عن طريق إستعمال الكلمات والالوان، فقد عرف التاريخ القديم عند فجره أهم اصلاحي في بلاد الرافدين وسادس ملوك سلالة بابل الاولى (حمو- رابي)

(1) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية، م.س.ذ. ص40

(2) المصدر السابق، ص122-123.

الذي سن قانونا موحداً للبلاد في مسلته الشهيرة متضمناً إياه العديد من الجوانب الاصلاحية، كمعالجة الاتهام بالباطل وشهادة الزور وتغيير القاضي حكمه بعد اصداره، ومواد خاصة بالاموال والسرقات، فضلاً عن الاحوال الشخصية وتوجيه المجتمع ضد الفساد الاداري.[1]

إذ لم تستطع حضارة بلاد الرافدين المضي قدماً وهي معتمدة على الاعراف والتقاليد والدين مالم تكن لها قوانين مدونة يطلع عليها الشعب ليكون واعياً بمايصدر من قوانين وتعليمات، وهذه المدونات تمثل صورة إعلامية أمينة وصادقة عن حالة المجتمع آنذاك والدرجة التي وصل اليها الرقي والتقدم.[2]

فشريعة حمورابي تمثل تقدما حقيقيا فاق القوانين التي سبقته في العراق القديم حتى انه يمثل مرحلة متقدمة على القانون الروماني في بعض نواحية، على الرغم من قدمه بأكثر من خمسة عشر قرنا على القانون الروماني.[3]

وقد دلت المكتشفات الاثرية في بابل القديمة إنَّ (حمو- رابي) الذي فرض العقوبة على تابعيه من الحكام إذ حاسبهم عن ممتلكات التاج وعين مخبراً يبلغه عن العجز في الاموال العامة والضرائب كما كان يقوم بجولات تفتيشية ومعه موظف لجرد قطعان الماشية، وكذلك كان ينهج التفتيش عن قضايا الرشوة واشكال الفساد الاداري التي كانت تصل الى علمه.[4]

وضمن مايعرف اليوم بستراتيجية مكافحة الفساد (كالمساءلة) و(حسن الحكم)

---

(1) د. تقي الدباغ، العراق في التاريخ القديم، (بغداد، دار الحريه للطباعه، 1983). ص185

(2) د. هشام علي صادق، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1982) ص195-196

(3) د. احمد ابو الوفا، تاريخ النظم، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1980) ص33-34

(4) فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، م.س.ذ. ص119

عالج حمورابي كثيراً من المشكلات حيث أولى (مساءلة) القضاء أهمية بالغة وعمل على مكافحة الرشوة في أوساطهم وكان يضرب بشدة على ايدي المتجاوزين فضلاً عن اجبار تشريعاته بعض حكامه على رد حقوق الاخرين التي يكون بها أثبت مبدأ حسن الحكم المعروف في عالم اليوم.[1]

وكانت تنشر كل هذه الاعمال على الالواح الطينية، فقد كشفت الاثار إنَّ العراقيين القدامى (الاشوريين) هم أول من عرف استراتيجية المكافحة الاعلامية في التاريخ القديم، فهم أول من إبتدع النشرات المصورة عن طريق استعمال الرقم الطينية فكانوا يصورون الاحداث بالالوان ويعرضونها على جدران القصور وفي ساحاتهم العامة وشوارعهم الكبرى.[2]

فضلا عماتقدم فقد إستعمل السومريون من أجل مكافحة الفساد والغش بشكل عام النشرات المصورة عن طريق استعمال الالواح الطينية، إذ عثر المنقبون في اثار (مملكة اشنونه) على رقم طينية (لم يتم التعرف على مشرعها) فيها الكثير من نواحي الاصلاح كتحديد أسعار المواد وتحديد أسعار العبيد فضلاً عن قوانين اخرى تنظم الحياة الاجتماعية عن طريق نشر هذه القوانين والتعليمات على الالواح الطينية، فهي قوانين ملزمة التنفيذ ولايمكن لاحد أن يخالفها[3]، وهي تشبه الى حد ما النشرات الاعلامية التي تستخدمها إدارات العلاقات العامة في دوائر الدولة لإ رشاد المواطنين بتجنب التعامل مع الاشخاص المفسدين ولتوعيتهم بأحكام جرائم الفساد.

ويروي التاريخ إنَّ الملك البابلي (حمو- رابي) كان يدعو عماله وموظفيه في الاقاليم والمدن التابعة له للحضور الى بابل في الاعياد والمناسبات ويقوم بدفع أوامره

---

(1) د. تقي الدباغ، العراق في التاريخ القديم. م.س.ذ. ص184

(2) د. جميل احمد خضر، العلاقات العامة. (عمان، دار الميرة للنشر والتوزيع، 998) 38- 39.

(3) د. تقي الدباغ، العراق في التاريخ القديم. م.س.ذ. ص185

وتعليماته، وهو يشابه في وقتنا الحاضر التخطيط لإختيار الوقت المناسب للحملـه الاعلاميـة في أُسـس فـن العلاقات العامة.[1]

ونستنتج مماسبق إنَّ العراقيين القدامى قد عرفوا أهمية الوسائل الاعلاميـة لنـشر المـواد القانونيـة المتعلقة بقضايا الفساد بقصد توعية وإبلاغ الموظفين وافراد الـشعب بتجنـب الغـش والـسرقة او الاعتـداء على حقوق الغير، وهو يشابه ماتقوم به اليوم هيئة النزاهة التي تعمل على نشر الـوعي القـانوني الخـاص باحكام جرائم الفسادعن طريق استعمال الوسائل الإعلامية.

خامسـاً: اسـتراتيجية المُكافحـة الاعلاميـة في عـصر الاسـلام The strategy of Media Fighting in Islamic age

تكاد تخلو الفترة المحصورة بين تاريخ العراق القديم وعصر الاسلام من مـؤشرات حقيقيـة للنـشاط الاعلامي، فقد ترددت المجتمعات في ظلمات الجهل وتحولت الى الانحلال الاجتماعي والاقتصادي، ولم يكـن هناك مجال لتطوير العلاقات العامة، غير إنها نشطت مرة اخرى عند ظهور المذهب البروتستانتي والتبشير به وماصاحب ذلك من دفاع عن المذهب الكاثوليكي.

وبعد ذلك جاء الاسلام ليدعو الى العدالة المطلقة في معاملة النـاس والى المـساواة في تلك المعاملة، كما حث على التمـسك بالنزاهـة ومبـادئ الاخـلاق في التعامـل الاداري والتجاري وهذا هو احد المبـادئ الاساسـية للعلاقـات العامـة اليـوم والتـي سـبقها اليـه الاسلام بقرون عديدة[2]، ويحدد عبد اللطيف حمزة تسع وسائل يعتبرها اقوى الوسـائل

(1) د. حسين محمد علي، المدخل المعـاصر لمفـاهيم ووظـائف العلاقـات العامـة (القـاهرة، مكتبـة الانجلـو المـصرية، 1976). ص112.

(2) فضيلة زلزلة واخرون العلاقات العامة (الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981) ص44

تـــأثيرا في النفـــوس وأعظمهـــا نجاحـــاً في الـــترويج للعقيـــدة الاســـلامية ويرتبهـــا حـــسب أهميتهـــا كمايلي:[1]

1. القران الكريم
2. الحديث الشريف والخطبة النبوية
3. القدوة الحسنة من جانب الرسول واصحابه اجمعين
4. الاتصال الشخصي والجمعي
5. إسلوب القصص
6. مواسم الحج
7. الفتوحات التي نظر اليها على انها وسائل اعلامية واجبها نشر تعاليم الاسلام.
8. القصائد الشعرية

حيث كانت تلاوة القران الكريم ومازالـت مـن أنجـح الطـرق وأفضلها تـأثيراً عـلى نفـوس النـاس بماتتضمنه من حجج وبراهين لاولي العقول الواعية وكانت تلك التلاوة تعمل عملها في زمن السلم والحـرب ويقرأ القران في البيوت والمساجد.[2]

إذ إن النبي (محمد) عليه الصلاة والسلام إستعمل الإعلام بمعناه الواسع من حيث فصاحة الكلمـة وبلاغة التعبير وقوة التأثير القرآني لاقناع الناس بصدق رسـالته وجـدواها كمـسلك حيـاتي وإسـلوب خلقـي لعبادة الـلـه في الارض، كما أوفد الرسل وبعث بالكتب الى الملوك والامراء يدعوهم الى الاسلام.[3]

كما إستفادت الدعوة الاسلامية منذ إنبثاقها الى جانب استعمال الوسائل الاعلامية من أساليب ووسائل الاتصال المختلفة في مجـال نـشر الـدعوة والتـاثير في الجماهـير عـن طريـق الخطابـة والحمـلات التجاريـة والحربيـة والمـؤتمرات والمواسـم وخاصـة مواسـم

(1) د. جميل احمد خضير. العلاقات العامة.م.س.ذ. ص49.

(2) فضيلة زلزلة واخرون، العلاقات العامة.م.س.ذ. ص45.

(3) د. جميل احمد خضر، العلاقات العامة، م.س.ذ. ص49.

الحـج التـي يتـصل بواسـطتها المـسلمون بعـضهم مـع الـبعض الاخـر ويتعـرف حاجـاتهم ومشاكلهم.

ويعد إنشاء ديوان الرسائل والبريد فيما بعد دليلاً على أهمية الاساليب الاتصالية التي توجه المسلمين من العاملين وغيرهم، والتي تحثهم على الالتزام بمبادئ الاسلام للتحلي بالاخلاق الفاضلة في التعامل بين المسلمين ولنبذ كل سلوك يَنهى عنه الدين... لذلك كان الاقناع ووضوح الهدف ودراسة المجتمع وإتجاهاته من أحدث عمليات العلاقات العامة (العلمية) التي وصل اليها المسلمون الاوائل (بدايه صدر الاسلام وبعده).[1]

وقد إعتمد الخلفاء الراشدون على الوسائل الاعلامية والاساليب الاتصالية التي كان لها الاثر الواضح في حياة الرسول عليه الصلاة والسلام ولعل أشهر ما إعتمده الخلفاء من الاساليب الاتصالية هي الخطبة الدينية والرسالة التوجيهية، كرسالة الخليفة (علي) (كرم الله وجهه) إلى عامله في مصر مالك الاشتر "أختر للحكم من بين الناس افضل رعيتك ممن لاتضيق به الامور ولايتمادى في الزلة، ولاتشرف نفسه على طمع، ولايكتفي بأدنى فهم دون اقصاه، وأوقفهم في الشبهات وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم، وأصبرهم على تكشف الامور، وأصرمهم عند إتضاح الحكم، ممن لايزدهيه إطراء ولايستميله اغراء".

وقد إمتد هذا الاعتماد على الوسائل والاساليب الى الدولتين الاموية والعباسية "ففي عهد هارون الرشيد وهو عهد إزدهار الحضارة العربية والاسلامية نجد إنَّ الرشيد كان يخرج متنكراً الى شوارع بغداد يستطلع امور الناس وأَحوالهم وهو في عمله

---

(1) رضا عبد الرزاق وهيب واخرون، العلاقات العامة في المؤسسات الصحية، (بغداد، وزاره التعليم العالي والبحث العالي، 1985)، ص11.

هذا يعطي خبراء العلاقات العامة المعاصرين درسا في أَهمية قياس الراي العام وعلاقته بتحسين الصورة الذهنية للخليفة لدى المواطنين.[1]

وسنتحدث عن العلاقات العامة بشيء من التفصيل في الفصل اللاحق.

سادساً: أَجهزة مكافحة الفساد الإداري في العراق بعد عام 2003

The foundations of fighting the Administrative Corruption in Iraq after 2003

تؤدي الاجهزة العليا للرقابة في الدول دوراً مركزياً في مكافحة الفساد الاداري، فهي أَجهزة دستورية أولاً كما انها أَجهزة متخصصة ثانيا مهمتها المحافظة على المال العام وضمان حسن استعماله للارتقاء بالاداء الحكومي بمايخدم عملية التنمية الشاملة تحقيقا للمصلحة العامة، ولاشك في إنَّ نجاح أَية عملية تنمية يرتبط بشكل رئيسي بالقضاء على السلوك المنحرف في الاجهزة الادارية وتحقيق الاصلاح المالي والاداري وحسن إستعمال الموارد المتاحة وتطوير السياسات الادارية ورفع كفاءة الافراد، وهي أَهداف تسعى الاجهزة الرقابية الى تحقيقها، لذا فان الاجهزة العليا للرقابة تعمل على التصدي لظاهرة الفساد الاداري بالوسائل والستراتيجيات كافة، لتواكب التطور في بيئة الاعمال الحديثة والتقنيات التكنلوجية وثورة المعلومات.

وتعتمد عملية مكافحة الفساد الاداري في العراق على النظام القانوني للنزاهة، وهو يقوم على التكامل بين عمل ثلاثة أَعمدة هي (هيئة النزاهة العامة، ديوان الرقابة المالية، ومكتب المفتش العام في مختلف الوزارات).

وسنتعرف في الصفحات اللاحقه على نظام كل جهاز من هذه الاجهزة وطبيعة العلاقة بينها عبر الحديث عن كل جهاز على حده:

---

(1) محمد ناجي الجوهر، دور العلاقات العامة في التنمية (بغداد، مؤسسة الرشيد للنشر، 1 198) ص94

1. هيئة النزاهة العامة

تمارس الهيئة واجباتها القانونية بصفتها مؤسسـسـة دسـتورية وجهـازاً مـستقلاً ورئيـسياً في العـراق لمكافحة الفساد الاداري وفقا للامر (55) لسنة 2004 [1]:

أ. التحقيق في قضايا الفساد وعند عرض القضية على قـاضي التحقيـق تـصبح الهيئـة طرفـا في الـدعوى، واشار القانون الى ان الهيئة هي الجهاز الوحيد المخول بالاسـتعانة بـالاجراءات الجنائيـة مـن اجـل البت والفصل في القضايا المتعلقة باساءة التصرف.

ب. للهيئة ان تحقق في قضايا فساد تنطوي على اعمال تمت في الماضي حتى تأريخ (17 تموز 1968).

جـ. تتخذ التدابير اللازمة لتسلم شكاوي المواطنين المتعلقة بالفـساد بمافيهـا المـزاعم المقفلـة، ومـن اي مصدر والتحقيق فيها.

د. ضمان تطبيق مبدأ سـيادة القـانون ومتابعـة ممارسـة مؤسـسات الدولـة لواجباتهـا وفقـا للدسـتور والقوانين والانظمة والتعليمات.

هـ. تتخذ الهيئة التدابير اللازمة لتنمية ثقافة وطنية تقدر النزاهـة الشخـصية والالتـزام الـذاتي بمعـايير الخدمة العامة والخضوع للمحاسبة والشفافية عن طريق اصدار النشرات ودوريات وسائل الاعـلام المختلفة وتعمل مع مسؤولين مختصين من اجل وضع مناهج وطنية لتعزيز مفهوم النزاهة العامة.

و. للهيئة ان تقترح على مجلس النواب تعديل او سن تشريعات صممت للقضاء عـلى الفـساد وتنميـة ثقافـة النزاهـة والـشفافية والخـضوع للمحاسـبة والتعـرض للاسـتجواب والتعامـل المنـصف مـع الحكومة.

ي. تــضع الهيئــة لــوائح تنظيميــة ملزمــة وفقــاً لقواعــد الكــسب غــير المــشروع تقتــضي مــن

---

(1) الامر (55) الخاص بتشكيل مفوضية النزاهة العامة، هيئة النزاهة العامة، مديرية التعليم والعلاقات العامة، 2005

كبار موظفي الحكومة الكشف عن مصالحهم المالية، وكذلك زوجاتهم واولادهم القصر.

ز. تقوم الهيئة بمراقبة اموال الدولة والتزاماتها الداخلية والخارجية وطريقة ادارتها في كل وزارات الحكومة وكل دائرة او هيئة او منظمة تابعة للدولة او تسهم الدولة في رأسماله بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية والمفتشين العموميين. وتشمل المراقبة قانونية قرارات واعمال الوزارات والدوائر والهيئات الخاضعة للرقابة ومدى نزاهتها وانتظام اعمال الادارة وملائمتها وكل موضوع ترى الهيئة ضرورة مراقبته.

ن. دراسة تقارير ديوان الرقابة المالية واتخاذ التوصيات بشأنها واحالة مايشكل جرائم الى التحقيق.

ط. تسهيل إدارة شؤون الحكم بشفافية ومكافحة الفساد على جميع المستويات.

ع. تختص الهيئة حصراً بأحالة قضايا الفساد الى المحاكم المختصة.

غ. الزام القادة العراقيين ان يثبتوا التزامهم بالسلوك الاخلاقي في تأدية الخدمة العامة والتزامهم بنص القسم الذي تعهدوا به والكشف عن مصالحهم المالية عند توليهم مناصب عامة وعند مغادرتها.

ك. تتيح الهيئة للجمهور امكانية الاطلاع على المعلومات وفحصها ونسخها هي والاستمارات المقدمة لها عملا باللوائح التنظيمية الصادرة بموجب هذا القانون النظامي والتي تقتضي من المسؤولين الكشف عن مصالحهم المالية.

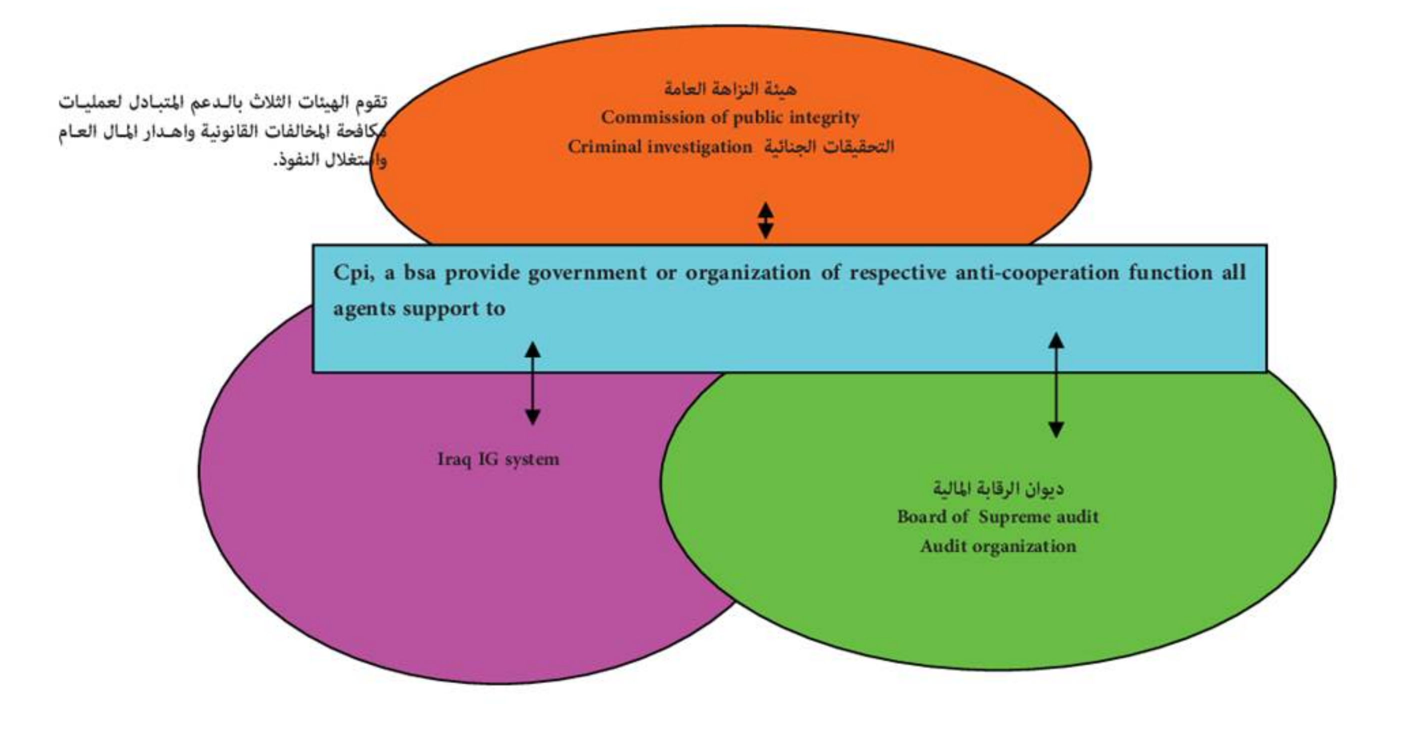
ل. للهيئة القيام بأي عمل تراه ضرورياً ومناسباً لتحقيق اهدافها وان تعمل بصفتها الجهاز الرئيسي في العراق لتنفيذ وتطبيق مكافحة الفساد وان تؤدي واجباتها بالتعاون مع:

1. الهيئة العليا للتدقيق المالي والمحاسبة (ديوان الرقابة المالية)

2. (المفتشون العموميون) مكتب المفتش العام في كل وزارة.

انظر شكل-أ -

شكل- أ- العلاقة بين أجهزة مكافحة الفساد في العراق



الشكل: من اعداد الباحث

(وسنتحدث بشيء من التفصيل عن هيئة النزاهة العامة ضمن الفصل الرابع)

2. ديوان الرقابة المالية.

ديوان الرقابة المالية أَحد الاعمدة الثلاث التي تعمل على مكافحة الفساد الاداري فضلاً عن هيئة النزاهة العامة ومكاتب المفتش العام في الوزارات.

ويعد الديوان بموجب قانون المجلس الأَعلى للرقابة المالية رقم (6) لسنة (1990) السلطة العليا للمراجعة المالية في العراق، والحارس الامين للمال العام عن طريق كشف الاستغلال وسوء إستعمال ذلك المال ممايؤدي الى مكافحة الفساد وممارسة النزاهة.

ولضمان فعالية وإستقلال الديوان فقد صدر الامر (77) لسنة (2004) الذي اعاد تشكيله بصفته مؤسسة عامة مستقلة تساعد في تعزيز الاقتصاد وفاعلية ومصداقية الحكومة العراقية وقدرتها على ادارة مواردها.

وقد تضمن الامر المذكور مجالات التعاون والتنسيق بين الديوان وهيئة النزاهة ومكاتب المفتش العام في الوزارات كافة لضمان إستمرار النزاهة والامانة والشفافية في عمل دوائر الدولة، ومساءلتها لدى ممثلي الشعب ولأجل ضمان ذلك يقوم ديوان الرقابة المالية بمايأتي:[1]

أ- إصدار اللوائح التنظيمية للمراجعة المالية والمحاسبية المبنية على المعايير المقبولة عالميا وعلى افضل الممارسات في هاذين المجالين.

ب- التعاون مع هيئة النزاهة العامة لتحسين القواعد والمعايير المطبقة على الادارة وعلى عمليات المحاسبة والمراجعة المالية للاموال العامة وتبادل المعلومات عن طريق قناة اتصال بين الجهازين.

جـ- القيام بالمراجعة المالية وعمليات تقييم الاداء والكشف بواسطتها عن ادلة الفساد

(1) الامر (77) الخاص بديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة العامه، مديرية التعليم والعلاقات العامة، 2005

والاحتيال والتبذير وسوء الاستغلال وانعدام الفعالية في المسائل المتعلقة بتلقي الاموال وصرفها واستعمالها.

د- القيام بالتحقيق في جميع المسائل المرتبطة بفعالية صرف واستعمال الاموال العامة والتبليغ عنها بناء على طلب السلطة التشريعية.

هـ- إحالة جميع الادعاءات او الادلة المتعلقة بالفساد الى هيئة النزاهة او مكتب المفتش العام في الوزارة المعنية.

و-إعداد ونشر الخطة السنوية لتنفيذ مهمته بصيغة المجلس الاعلى للمراجعة المالية في العراق التي تتضمن عمليات المراجعة المالية وتقييم الاداء كذلك مجالات التعاون مع هيئة النزاهة والمفتشين العموميين.

ي- إعداد ونشر التقرير السنوي الذي يتضمن بالتفصيل عمليات المراجعة المالية وتقييم الاداء والاعمال الاخرى المرتبطة بها تقييماً عاما للكفاءة وفعالية الاجراءات الحكومية المتخذة لضمان الكفاءة والشفافية في استعمال وصرف الاموال العامة.

ز- القيام بالتقييم المالي للعقود العامة وضمان استعمال المنح والقروض الحكومية لتحقيق الاغراض التي من اجلها تم تقديم تلك المنح او القروض.

ل- إحالة موضوع الخلاف مع دوائر الدولة الى هيئة النزاهة التي تقوم باجراء تحقيق اضافي في الموضوع وتطبيق القوانين والانظمة ذات الصلة.

3. مكاتب المفتشين العموميين

صدر الامر (57) سنة 2004 الذي انشأ برنامجا فعالا يتم بموجبه اخضاع اداء الوزارات ومنع وقوع اعمال الفساد الاداري والمالي فيها ونظراً لحاجة الوزراء الى كادر من المهنيين المؤهلين الموضوعيين لتحقيق ذلك، تأسست مكاتب المفتش العام تمكنهم من

القيام بإجراءات التحقيق والتدقيق والتقييم والتفتيش وأي نشاط آخر يعمل على الحد من الفساد الإداري، وقد حدد الامر المذكور مهمات المكتب كالاتي:[1]

أ. فحص ومراجعة جميع سجلات الوزارة وكل ماتقوم به من نشاط بغية ضمان النزاهة والشفافية والكفاءة في عملياتها ولتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات ومن ثم تقديم التوصيات المناسبة لتحسين برنامج الوزارة وعملها.

ب. القيام بالتحقيق الاداري على نحو يتماشى مع السلطات الممنوحة للمكتب قانونا.

جـ. مراجعة وتدقيق اعمال الوزارة ومهماتها من منظور حسن تدبير المصروفات وكفاءة وفعالية الاداء ومراجعة اي نظام من انظمتها لقياس الاداء.

د. تلقي الشكاوى المتعلقة باعمال الغش والتبذير واساءة استعمال السلطة وسوء التبذير التي تؤثر على مصالح الوزارة وتقييم فحواها واتخاذ اللازم بصددها واحالة الشكاوى الى سلطات التحقيق المناسبة.

هـ. متابعة الاداء لضمان الاعمال التصحيحية المتخذة استجابة لملاحظات المفتش العام المراد تحقيقه.

و. توفير المعلومات والادلة المتعلقة باعمال قد تكون اجرامية وتقديمها للمسؤولين المناسبين المعنيين بتطبيق القوانين.

ي. ممارسة نشاط الغرض منه منع اعمال الغش والتبذير واساءة التصرف وعدم الكفاءة، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر، مراجعة التشريعات والقواعد واللوائح التنظيمية والسياسات والاجراءات والمعاملات وتقديم برامج التقديم والتثقيف.

ز. تدريب العاملين في الوزارة على سبل التعرف على اعمال التبذير والغش واساءة

---

(1) الامر (77) الخاص بالمفتشين العموميين العراقيون، هيئة النزاهة العامة، مديرية التعليم والعلاقات العامة، 2005.

التصرف وتطوير برامج التوعية في الوزارات لتكرس فيها بيئة وتقاليد ترعى المسؤولية والنزاهة.

ل. التعاون الكامل مع الهيئات والجهات المعنية بتطبيق القانون ومع المحققين والمحاكم وهيئة النزاهة العامة لمساعدتها على تأدية مهامها.

م. ممارسة اي نشاط يسهم في اعادة ثقة الجمهور في الوزارات العراقية.

وجدير بالذكر صدرت مع بداية تأسيس الحكومة العراقية عام (1921) العديد من التشريعات القانونية التي تقف بوجه الفساد الاداري وتدين مرتكبيه كان اولها دستور عام (1925) إذ نصت المادة (104) على تأسيس دائرة لتدقيق المصروفات واموال كل وزارة عراقية، كماصدر قانون انضباط موظفي الدولة عام 1931 لتطهير دوائر الدولة من الموظفين المنحرفين، وفي عام (1956) صدر قانون تنسيق الجهاز الحكومي لاقصاء من يثبت انحراف سلوكه من الخدمة، فضلا عن قوانين وقرارات اخرى نذكر اهمها:

أ. قانون رقم (15) لسنة 1958 م وهو قانون خاص بشأن الكسب غير المشروع على حساب الشعب المعدل.

ب. قانون العقوبات ذوالعدد (111) لسنة (1969) المعدل ويضم مجموعة من المواد القانونية المتعلقة بجرائم الغش والسرقة والتزوير والاحتيال والرشوة وغيرها من جرائم الفساد الاداري.

ج. قانون انضباط موظفي الدولة رقم (14) لسنة (1991) وهذا القانون اشار الى واجبات وحقوق الموظف وماهي العقوبات في حالة عدم الالتزام بواجباته.

د. القرار ذو الرقم (137) في (25 ربيع الاول 1415 الموافق 1994/9/1) والذي اعطي فيه الصلاحية للوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية ان يحمل الموظف او اي مكلف بخدمة عامة ضعف قيمة الاضرار التي ترتكبها الخزينة بسبب اهماله او مخالفته القوانين والقرارات وذلك حسب الاسعار السائدة.

هـ ـ القرار ذو الرقم (190) في (25 جمادي الاول 1415 الموافق 1994/10/30) وقد بين هذا عقوبة كل مسؤول في الدولة او موظف او مكلف بخدمة عامة تلقى هدية من جهة اجنبية او جهة غير عراقية وبأي كيفية كانت عن هذه الهدية بغض النظر عن قيمتها.

و. القرار ذو الرقم (103) في (26 ربيع الثاني 1416 الموافق 1995/9/21) والذي يعمل على خلق الرادع والتحفيز على محاربة الفساد والذي منح فيه لمن يخبر عن جريمة سرقة او اختلاس اموال الدولة وادى اخباره الى القاء القبض على الفاعل، مكافأة نقدية قيمتها (30%) من قيمة المال العام موضوع الجريمة و(15%) لمن يخبرعن هوية الفاعل و (10%) لمن يخبر عن مكان المال.

وقد إطلع الباحث على مجموعة هذه القوانين والقرارات الا انه لم يجد أية مادة قانونية تحمي الشخص المبلغ عن قضايا الفساد الإداري أو الشخص الشاهد ممايؤدي هذا الامر الى امتناع الكثير من افراد الشعب عن التبليغ عن قضايا الفساد الاداري برغم وجود المحفز القانوني في اعطاء المكافأة النقدية، وفي الوقت ذاته فان هيئة النزاهة تواجهها محددات قانونية اخرى منها المادة (136) من قانون أُصول المحاكمات الجزائية التي تعطي غطاءاً قانونيا لسرقة الاموال وهروب المسؤولين، وتنص على عدم احالة المتهم الى القضاء الا بموافقة مرجعه الذي يناط بالوزير المختص في الوزارة او رئيس الوزراء، إذ إنَّ أغلب أوامر القاء القبض على المسؤولين المتهمين لم تر النور بسبب تجميد هذه المادة القانونية لهذه الأوامر.

كما ان القوانين العراقية لم تُشرع لاي جهة رقابية عدا هيئة النزاهة العامة في وضع استراتيجية للعلاقات العامة من اجل بث ثقافة النزاهة بين الموظفين وغرس روح المسؤولية الوطنية فيما بينهم، وخلق قاعدة عريضة من الوعي بسلبيات الفساد وتأثيره على المجتمع والاقتصاد الوطني بصورة عامة ونشر تعاليم الدين الاسلامي الذي يحارب الفساد ويحرمه على المسلمين وغير المسلمين ولتكوين رأي عام مضاد للفساد الاداري،

وهو مايتطلب جهوداً إعلامية لتكوين هذا الرأي ولتشجيع الشعب على التعاون المـشترك لمحاربـة الفـساد الاداري، فضلا عما تقوم به العلاقات العامة من حملات إعلامية تطالب فيها مسؤولي الدولة بإصدار قوانين جديدة تكون داعمة ومحققة لرغبة وأهداف الهيئة، وتعمل على توجيه المؤسسات للعمل بمبدأ الـشفافية في تقديم المعلومات ومحاولة تصحيح وتعديل القوانين ألتي تعرقل عمل الهيئة كقوانين محاربة الفساد، أو أن تُعجل بتشريع قوانين حرية الصحافة والتي تدعم في الوقت نفسه أهداف الهيئة في الكشف عن الفساد وتحصين المجتمع من اثاره.

الفصل الثاني

واقع العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة

المبحث الاول: هيئة النزاهة العامة

النشأة، التكوين، العلاقات العامة

المبحث الثاني: العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة

الانشطه، الوظائف

المبحث الثالث: العلاقات العامة ومكافحه الفساد الاداري في العراق

المبحث الاول

هيئة النزاهة العامة

النشأة، التكوين، العلاقات العامة

تمهيد:

أدركت الشعوب عبر تجارب طويلة من الفساد والحكم المستبد ان الديمقراطية وشعار دولة القانون سيكون مجرد وهم وخدعة مالم تكن هناك رقابة فعالة ومستقلة على القائمين بأمر الخدمة العامة ولها صلاحيات تمكنها من اداء دورها على الوجه الاكمل.

ولاشك في ان تأسيس هيئة النزاهة العامة في العراق بمستوى عالٍ من الصلاحيات الرقابية على اجهزة الدولة يشكل حدثا قانونيا واداريا على مستوى كبير من الاهمية من حيث الوجود والدلالات فهذه التجربة النادرة على مستوى المنطقة تعطي دلالات ذات مغزى خاص، أهمها ان قيم سيادة القانون والديمقراطية في العراق ستسير بالاتجاه الصحيح، وبناءاً على ذلك جاء هذا المبحث لنتعرف فيه على نشأة وتكوين هيئة النزاهة العامة الى جانب التعرف على علاقاتها العامة الداخلية والخارجية.

أولاً: نشأة وتكوين هيئة النزاهة العامة

سبقت الأشارة الى ان هيئة النزاهة العامة انشئت بموجب القانون رقم (55) لسنة 2004، وجاء في ديباجة هذا القانون أَنَّ انشاء الهيئة جاء تأكيدا على ان الحكم النزيه الشفاف يعزز الرخاء الدائم للشعب العراقي ويثبت له وللمجتمع الدولي نزاهة الحكام العراقيين بعد تعاقب الحكومات الفاسدة، وأشار القانون الى ان المعركة ضد الفساد هي نضال طويل الامد، يتطلب تعهدا دائما بتغيير السلوك على جميع اصعدة الحكومة، وأشار كذلك الى صلاحيات واختصاصات هذه الهيئة والتي يمكن وصفهابصورة عامة بأنها الجهاز الرئيس والمسؤول عن تنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة.

وقد باشرت الهيئة مهام مسؤوليتها بتاريخ (2004/6/24) وكان امامها مهام جسيمة تتمثل ابتداءا بالاختيارالدقيق للكادر الذي يعمل في الهيئة والذي ينبغي ان يتسم باعلى درجات النزاهة والكفاءة والروح الوطنية المخلصة وان يمتلك اندفاعاً ذاتياً مقروناً بالوعي بأهمية مكافحة الفساد، ومن ثم اعداد هذا الكادر اعدادا علميا سليما وادخاله في دورات تدريبية داخل العراق وخارجه بالنظر لحداثة التجربة في العراق وفي الوقت ذاته فهي مطالبة رسميا وشعبيا بالمباشرة الفورية باتخاذ كل مايلزم لكشف الفساد والتحقيق فيه واحالة من يثبت تورطهم فيه الى القضاء العادل.(1) وتعد هيئة النزاهة العامة هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب حصرا بموجب المادة (102) من الدستور العراقي.

وأشار القانون الى ان انتخاب رئيس الهيئة يتم عن طريق مجلس النواب لمدة (5) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بترشيح من مجلس القضاء الاعلى ممايعني واستنادا الى ماأخذت به القوانين المقارنة فانه يكون مسؤولا امام مجلس النواب فقط وليس للحكومة ان تتدخل في شؤون الهيئة لان ذلك انتهاك خطير لاستقلال وحياد الهيئة.

وراس الهيئة في اثناء مده البحث القاضي راضي حمزة الراضي (*) الذي تسلم رئاستها منذ بدايه تاسيسها بعد ان رشح لهذه المهمة من قبل مجلس القضاء الاعلى في العراق.

(1) مقابلة مع القاضي راضي حمزة الراضي رئيس هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/5/31.

(*) ولد السيد راضي حمزة الراضي الكناني في محافظة واسط (مدينة الكوت) جنوب بغداد وهو من احدى الاسر المعروفة في المدينة من مواليد 1945/11/4، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية بفرعها الادبي عام 1963، حصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة بغداد عام 1968، حصل على شهادة الماجستير في القانون عام 1976، حصل على شهادة الدبلوم في الادعاء العام من المعهد القضائي ببغداد عام 1979، شغل منصب مفتش عام ثم مدير للعمل والشؤون الاجتماعية في محافظة واسط، شغل منصب مدير رعاية القاصرين في بغداد، شغل منصب مدعي عام في المحاكم في بغداد، مارس مهنة المحاماة في محافظته واسط لمدة 14عاما، هو احد اعضاء

وعلى الرغم من ان الهيئة حديثة العهد الانها استطاعت ان تضع يدها على كثير من قضايا الفساد وباشرت التحقيق فيها واحالت قسما منها الى المحاكم المختصة ومن بينها قضايا تخص كبار المسؤولين في الدولة، اذ ترفع الهيئة شعار"لااحد فوق القانون".

وجدير بالذكر ان هيئة النزاهة العامة كانت تسمى في العام ونصف العام الاول من تأسيسها بـ(مفوضية النزاهة العامة) وفقاً للقانون الخاص بتشكيلها، وقد أُعلن عن تغيير كلمة (مفوضية) الى (هيئة) في الاحتفالية التي اقامتها هيئة النزاهة بمناسبة يوم النزاهة العالمي بتاريخ 2005/12/9 وليصبح منذ ذلك اليوم اسم (هيئة النزاهة العامة) اسماً رسمياً في الكتب والمعاملات والمخاطبات الرسمية.

وقد وضعت الهيئة لوائح تنظيمية ملزمة وفقا لقواعد الكسب غير المشروع تقتضي من كبار موظفي الحكومة الكشف عن مصالحهم المالية وكذلك زوجاتهم واولادهم القصر من عقارات ومنقولات ودخل مالي وارصدة مالية في المصارف واسهم وسندات، وتكون لهذه اللوائح قوة القانون وفعاليته وتعدل من وقت لاخر وفقاً لماتراه الهيئة مناسباً لتحقيق الاغراض المنشودة منها وتشمل بموجبها كل من:[1]

- رئيس الجمهورية ونوابه.
- رئيس واعضاء مجلس النواب.
- رئيس الوزراء ونوابه.
- الوزراء ومن هم بدرجة وزير ووكلاء الوزارات.
- رئيس الهيئة ووكيله وجميع مدراء الهيئة ومحققيها.

=

جمعية حقوق الانسان، شغل منصب قاضي في وزارة العدل في لجنة المراجعة القضائيه للتحقيق من نزاهة القضاء في العراق، حيث شغل منصب عضو في اللجنه بتاريخ 15/تموز/2003، شغل منصب رئيس المحكمه الجنائيه الخاصه في العراق، شغل منصب رئيس هيئه النزاهة في العراق حتى الشهر الثامن من عام2007.

(1) مقابلة مع معاون مدير عام دائرة التحقيقات العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/3/16.

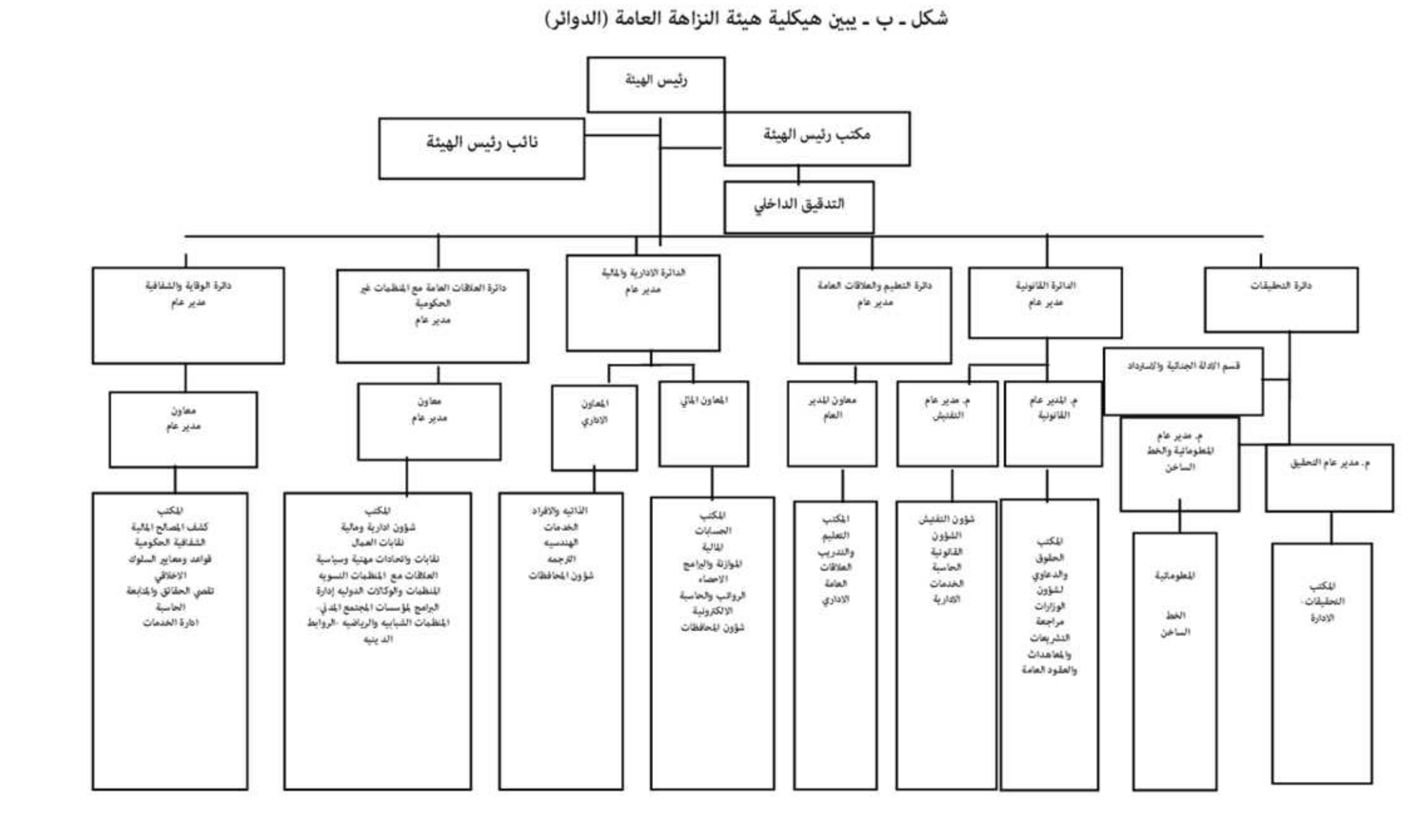
- اصحاب الدرجات الخاصة ووكلائهم ومعاونيهم.
- المدراء العامين ومعاونيهم.
- القضاة والمحققين ونواب الادعاء العام والمشرفين العدليين وضباط الشرطة وضباط الجيش.
- اي شخص يشغل منصباً مدنياً او عسكرياً من لم يذكر اعلاه وترى الهيئة ضرورة شموله بتقرير الكشف المالي، وفقا لتعليمات تصدرها الهيئة اصوليا لهذا الغرض.

وقد وضعت الهيئة ستراتجية شاملة لمكافحة الفساد الاداري، ويمكن ملاحظة ذلك في الهيكل التنظيمي للهيئة الذي يقوم على عدة دوائر عامة هي، دائرة التحقيقات العامة، دائرة الشؤون القانونية العامة، ، دائرة التعليم والعلاقات العامة، دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، ودائرة الوقاية والشفافية والدائرة الادارية والمالية، وقسم الرقابة والتدقيق الداخلي فضلا عن فروع الهيئة ومكاتبها في اغلب محافظات القطر.

اذ تقوم أساسيات العمل في الهيئة على نظام ستراتيجي تكاملي يوزع المهام على دوائر الهيئة وكل منها يكمل الاخر، فتقوم دائرة التحقيق بشكل اساس بكشف حالات الفساد وتلغي مزاعم الفساد والتحقيق فيها، بينما تتولى الدائره القانونية مهمة تحليل وتكييف قضايا الفساد ومتابعتها امام المحاكم المختصه فضلاً عن متابعه تطبيق مبدأ سياده القانون والمشروعيه في القرارات والعقود الاداريه واعداد التشريعات ذات العلاقه، بينما تتولى دائره الوقايه والشفافيه مهام الوقايه من الفساد ومتابعه وقائع الكسب غير المشروع عن طريق استعادة كشف المصالح المالية ومراقبة السلوك العام للموظفين واعداد التقييمات والتوصيات المناسبة، وتتولى دائره التعليم والعلاقات العامة مهام اساسيه كالتوعية الاعلامية وتنميه ثقافه النزاهة، بينما تتولى دائره العلاقات مع المنظمات غير الحكومية تنظيم العلاقه مع المؤسسات غير الحكوميه على المستوى المحلي والاقليمي والدولي الى جانب ماتقوم به من تنمية السلوك الاخلاقي لموظفي الدولة، فيما تقوم الدائره الاداريه والمالية على تحديد المعاير الاساسية في التوظيف وتنمية قدرات موظفي

الهيئة ومراقبه المصروفات والاحتياطات الماليه فيما يقوم قسم الرقابه والتدقيق على مراقبـه هـذه الـدوائر واداء مكاتب المفتشين العمومين وديوان الرقابه الماليه. انظر شكل- و- وشكل- ز-

شكل ـ ب ـ يبين هيكلية هيئة النزاهة العامة (الدوائر)



شكل- ج- يبين هيكلية هيئة النزاهة العامة (الفروع)

رئيس الهيئة
نائب رئيس الهيئة
مكتب رئيس الهيئة
التدقيق الداخلي

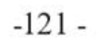
فرع نينوى
مكتب المحقق العدلي في كركوك
مكتب المحقق العدلي في صلاح الدين
مكتب المحقق العدلي في ربيعة

فرع البصرة
مكتب المحقق العدلي في الميناء
مكتب المحقق العدلي في ميسان
مكتب المحقق العدلي في ذي قار

فرع بابل
مكتب المحقق العدلي في المثنى
مكتب المحقق العدلي في الديوانية
مكتب المحقق العدلي في النجف

فرع بغداد
مكتب المحقق العدلي في الرمادي
مكتب المحقق العدلي في ديالى
مكتب المحقق العدلي في الكوت
مكتب المحقق العدلي في كربلاء

فرع اربيل
مكتب المحقق العدلي في دهوك
مكتب المحقق العدلي في السليمانية



وفيمايلي توضيح مهام كل دائرة من دوائر الهيئة:

1- دائرة التحقيقات العامة

يمكن تلخيص مهمة (دائرة التحقيقات العامة) بعبارة "التفتيش والتحقيق في قضايا الفساد في دوائر الدولة المختلفة" ومايتطلبه اداء هذه المهمة من استحضارات ومتطلبات وكمايلي:[1]

أ. تستلم الاخبارات بقضايا الفساد عن طريق الاساليب الاتية:

1. الخط الساخن (الهاتف الارضي والنقال).
2. البريد الالكتروني.
3. المقابلات الشخصية (حضور الشخص الى الهيئة للابلاغ عن قضية فساد).
4. وسائل الاعلام.
5. الاحالة من قبل (مكتب المفتش العام وديوان الرقابة المالية او جهات اخرى).

ب. المباشرة باجراءات التحقيق اللازم لكشف الفساد ان وجد فاذا ثبت تحال القضية الى المحكمة المختصة.

ج. الكشف عن حالات الفساد في الهيئات الحكومية كافة الخاضعة لاحكام هذا القانون وجمع المعلومات الاستخبارية بشأنها بالاستعانة بالاجهزة والمخبرين السريين والتحقق فيها.

د. تمارس الهيئة اعمالها في انحاء العراق كافة.

2. دائرة الشؤون القانونية العامة

تعد (الدائرة القانونية) احد الاعمدة الرئيسية التي تقوم عليها هيئة النزاهة العامة

---

(1) مقابلة مع مدير عام دائرة التحقيقات العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/4/16.

ويرأسها مدير عام وهي تعمل على مبدأ سيادة القانون في مكافحة الفساد الاداري والمالي وتنمية ثقافة النزاهة العامة.

وتعد (الدائرة القانونية) الحارس الامين على تطبيق القوانين في دوائر الدولة ومؤسساتها والحفاظ على حقوق الشعب ومصالحه العليا وتقف بمعية دوائر الهيئة الاخرى في خط المواجهة الاول في المعركة الوطنية ضد الفساد، اذ تقوم بمايلي من مهمات.[1]

أ. تفسير التشريعات النافذة وابداء الرأي والمشورة في المسائل القانونية التي تفرض على الهيئة.

ب. اعداد مشاريع القوانين والتعديلات المقترحة على القوانين النافذة ذات العلاقة بمافيها قانون الهيئة والانظمة والتعليمات التي تصدرها الهيئة.

ج.الدفاع عن حقوق الهيئة امام المحاكم والدوائر المختصة وتنفيذ الاحكام الصادرة لمصلحتها.

د. الترافع امام المحاكم المختصة فيمايتعلق بقضايا الفساد التي تحركها الهيئة ومراجعة طرق الطعن فيها.

هـ اتخاذ الاجراءات القانونية لمتابعة اموال العراق المهربة امام المحاكم العراقية والاجنبية بالتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة.

و. تنظيم علاقة الهيئة والمفتشين العامين ومتابعة شؤون المفتشين وتسلم تقاريرهم وبيان الرأي بشأنها.

ز. تمثيل الهيئة في اللجان التحقيقية المشكلة من قبل المفتشين العامين بناءا على طلب الهيئة.

ح. اعداد الدراسات والبحوث القانونية الخاصة بقوانين مكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن.

---

(1) مقابلة مع مدير عام دائرة الشؤون القانونية العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/6/26.

ط. ابداء الرأي بشأن القرارات الدولية والعقود الصادرة من الهيئات الحكومية والهيئات الخاضعة لاحكام هذا القانون.

3. دائرة التعليم والعلاقات العامة

هي احدى دوائر هيئة النزاهة العامة ويرأسها مديرعام، وتحتل هذه الدائرة مركزا مهما فهي تؤدي دوراً جوهرياً واساسياً في مجال تسهيل عملية الاتصال بين هيئة النزاهة العامة والجهات الاخرى الداخلية والخارجية (وزارات، دوائر حكومية، جامعات، جماهير، منظمات غير حكومية وشعوب لبلدان اخرى)، ومن ابرز المهام التي توكل الى الدائرة هي:[1]

أ. توعية وتثقيف المسؤولين العامين وموظفي الحكومة وافراد الشعب بمبادئ الخدمة العامة واخلاقياتها وقواعدها.

ب. اعداد البرامج الاعلامية التي تعمل على بث افكار ومفاهيم النزاهة في المجتمع كافة.

ج. اقامة الدورات التدريبية لموظفي الهيئة وموظفي الحكومة بغية تعزيز مفاهيم النزاهة واخلاقيات الخدمة العامة.

د. اقامة الندوات والمؤتمرات والاحتفالات الخاصة بالهيئة.

هـ العمل مع وزارتي التربية والتعليم العالي لاعداد منهاج وطني يعمل على تقدير السلوك الاخلاقي.

و. القيام بالدراسات والبحوث والحملات الاعلامية واصدار النشرات والمجلات الدورية واية برامج تدعم ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد بالتعاون مع مراكز البحوث المتخصصة العراقية والاجنبية.

ز. التعريف باهداف الهيئة وانشطتها وانجازاتها عن طريق وسائل الاعلام.

---

(1) مقابلة مع مدير عام دائرة التعليم والعلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/5/31.

4. دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

هي احدى اهم دوائر هيئة النزاهة العامة تعمل على تجسيد اقامة حلقات اتصال بمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الاقليمية والدولية وتقوم الدائرة بمجموعة من المهام هي:[1]

أ. تعزيز ثقافة النزاهة والسلوك الاخلاقي في المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والنقابات المهنية والاحزاب السياسية والجمعيات التعاونية والخاصة ومؤسسات القطاع الخاص، ونشر هذه الثقافة عبر وسائل الاعلام المختلفة.

ب. ادارة برامج التدريب واقامة المؤتمرات ذات العلاقة بمهامها وممارسة نشاط الاتصال بالجمهور وبالتعاون مع الوزارات المختصة والنقابات والجمعيات ومؤسسات القطاع الخاص كافة.

ج. متابعة تطبيق قانون العمل في مشروعات القطاع الخاص وتقديم المقترحات لتطوير الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالعمل التي من شأنها ان تعزز نشر مفهوم النزاهة والشفافية.

د. تنقيح النصوص واللوائح الخاصة بقواعد السلوك المهني.

هـ. تنمية العلاقات مع المنظمات الدولية ذات النشاطات المتشابهة خاصة منظمات الشفافية العالمية ومنظمات الامم المتحدة المهتمة بمكافحة الفساد وغسيل الاموال والمتاجرة بالمخدرات.

5. دائرة الوقاية والشفافية

ان (دائرة الوقاية والشفافية) هي واحدة من دوائر هيئة النزاهة العامة وهي تمارس مهمات وجدت لاول مرة في ثقافة المجتمع العراقي وان من اهم واجباتها:[2]

---

(1) مقابلة مع مدير عام دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية بتاريخ 2006/8/25

(2) مقابلة مع مدير عام دائرة الوقاية والشفافية في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/8/25.

أ. منع وقوع الفساد الاداري والذي يؤدي بدوره الى الفساد المالي وذلك عن طريق وضع اليات لعمل دوائر الدولة في القطاعين العام والمختلط وتفسير بعض الاليات القائمة.

ب. وضع الخطط الاستباقية التي من شأنها تحجيم الفساد الاداري والمالي والقضاء عليه.

ج. العمل بلائحة السلوك لموظفي الدولة التي تعد عقدا اخلاقيا وقانونيا يلزم الموظف باتباع السلوك الوظيفي القويم في مسيرته الوظيفية وذلك لضمان حمايته من الانحراف وارتكاب الاخطاء.

د. العمل بمفهوم كشف المصالح المالية لكبار موظفي الدولة وذوي الدرجات الخاصة عن طريق استمارة مكونة من عدة صفحات معدة لهذا الغرض يقوم المكلف بملئها والتوقيع عليها عملا بتطبيق الشفافية.

6. الدائرة الادارية والمالية

يرأس الدائرة الادارية والمالية مدير عام وهي تقوم بمجموعة من المهام يمكن تلخيصها بمايأتي: [1]

أ. ادارة شؤون الهيئة ومواردها البشرية بأسلوب يضمن سير العمل بشكل جيد.

ب. الاشراف على صيانة ابنية وموجودات الهيئة ومتابعة تنفيذها.

ج. ترجمة المصادر العلمية الاجنبية ذات العلاقة بالاهداف التي من اجلها انشئت الهيئة.

د. ادارة فتح صرف وتبويب المستحقات المالية كالرواتب وعمليات الشراء والمناقصات.

هـ. اعداد الموازنة السنوية.

---

(1) مقابلة مع مدير عام الدائرة الادارية والمالية في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/4/24.

و. اصدار كراسات احصائية متنوعة تتضمن نشاطات الهيئة المختلفة.

7. قسم الرقابة والتدقيق الداخلي:

يعد قسم الرقابة والتدقيق الداخلي احد الاركان الثابتة والاساسية في هيكل اية دائرة حكومية بما في ذلك هيئة النزاهة العامة ويقوم بالمهمات الاتية:[1]

أ- تدقيق المصروفات والايرادات وتسجيلها بالسجلات المختصة.

ب- متابعة اصدار موازين المراجعة الشهرية ومطابقتها بكشف المصروف.

ج- القيام بالجرد الدوري للصندوق والمخازن

د- متابعة وتقييم خطط عمل دوائر الهيئة وتشخيص السلبيات الادارية فيها.

هـ- يسهم في تقييم كفاءة الاداء بالتعاون مع رئيس الهيئة لاغراض المكافأة والترفيع.

وعلى الرغم من ان اهمية تبادل المعلومات بين هذه الدوائر امر مهم وحاسم في انجاح مهمة هيئة النزاهة في مكافحة الفساد الاداري ومنع الازدواجية في العمل، الا ان هذا التعاون مايزال ضعيفا بسبب عدم وجود نظام حاسوب متطور لتبادل المعلومات وانما يتم عن طريق الخطابات الورقية الروتينية في زمن ازدادت فيه تقنية الاتصال واهميته.

ثانياً: واقع العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة

يقع الجانب الاغلب من جهود هيئة النزاهة على عاتق العلاقات العامة لان الهيئة وكمااسلفنا لايمكن ان تتحقق اهدافها بدون وجود تعاون مشترك وبناء من قبل كل من (الاجهزة الرقابية المعنية في المجال نفسه، السياسيين والمسؤولين الحكوميين، مؤوسسات الدولة ودوائرها، افراد المجتمع، ووسائل الاعلام) حيث تتوقف طبيعة هذا التعاون وحجم هذه العلاقة على تنظيم وحجم جهود العلاقات العامة في هيئة النزاهة.

---

(1) مقابلة مع مدير قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/8/24.

ويتضح من استعراضنا للصفحات السابقة واطلاعنا على الهيكل التنظيمي ان بعض انشطة العلاقات العامة وبعض وظائفها تمارس بشكل او باخر في جميع دوائر الهيئة فقسم الشكاوى (الخط الساخن) قد الحق بدائرة التحقيقات العامة وقسم الترجمة الحق بالدائرة الادارية والمالية فيما الحق اعداد البحوث والدراسات القانونية الخاصة بقوانين الفساد والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن بالدائرة القانونية العامة، واعطيت الصلاحية لدائرة الوقاية والشفافية باعداد الخطط الوقائية للحد من الفساد الاداري بينما يقوم قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بمتابعة وتقويم خطط عمل دوائر الهيئة وتشخيص السلبيات الادارية فيها وايضا يساهم في تقييم كفاءة الاداء لدوائر الهيئة وموظفيها، كما ان موظفي الاستعلامات يرتبطون بالجهة الامنية في الهيئة.

وعلى الرغم كل ذلك وجد الباحث وعن طريق زياراته المتكررة وقراءته لقانون الهيئة ان العلاقات العامة تتشكل في تنظيم رسمي على مستوى مديرية.. اذ توجد مديريتان تنحصر انشطتهما بشكل عام في مجال العلاقات العامة واللتان اجريت لهما الدراسة هما مديرية التعليم والعلاقات العامة التي يرأسهما موظف بدرجة مدير عام والحاصل على شهاد الدبلوم في الادارة ومديرية العلاقات مع المنظمات غير الحكومية والتي يرأسها ايضا موظف بدرجة مدير عام والحاصل على شهادة البكالوريوس في القانون.

وهناك تباين في مهام العلاقات العامة في كل المديريتين، ففي وقت تقوم به دائرة التعليم والعلاقات العامة في ممارسة الكثير من انشطة وظائف العلاقات العامة وتمتين العلاقات الداخلية والخارجية للهيئة، تنحصر مهام دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية على توطيد الاتصال الخارجي للهيئة مع جميع منظمات المجتمع المدني المحلية ومع المنظمات الاقليمية والدولية التي تعمل في المجال نفسه، بينما تشترك كلا المديريتين في مخاطبتها لموظفي الحكومة عبر وسائل الاعلام واساليب الاتصال لتنمية ثقافة النزاهة لدى موظفي الحكومة.

وقد لاحظ الباحث ايضا أنَّ هناك تباينا في عدد الموظفين في كلا المديريتين، فبينما تتكون مديرية التعليم والعلاقات العامة من (38) موظفا نجد ان عدد العاملين في مديرية العلاقات مع المنظمات غير الحكومية (45) موظفا.

كما يوجد تباين في عدد الاقسام ففي الوقت الذي تتكون فيه مديرية التعليم والعلاقات العامة من ثلاثة اقسام، تتكون مديرية العلاقات مع المنظمات غير الحكومية من سبعة اقسام، فضلا عن ان التخصص الاكاديمي لمساعدي المدراء العامين ورؤساء الاقسام واغلب الموظفين في كلا المديريتين بعيد عن الاعلام والعلاقات العامة الامر الذي يؤدي الى سوء فهم هؤلاء الموظفين لاهمية دورهم في الهيئة والمهام الواجب القيام بها واساليب تنفيذها.

وقد استشف الباحث ومن نقاشاته المتكررة مع مسؤولي الادارة العليا والادارات الاخرى في الهيئة ان بعضهم يرى ان نشاط دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية لايمت بأية صلة بنشاط دائرة التعليم والعلاقات العامة والبعض الاخر يرى ان نشاطها مكمل لدائرة التعليم والعلاقات العامة.

ويتضح من ذلك ان عدم استيعاب المفهوم الكامل للعلاقات العامة ادى الى وجود دائرتين للعلاقات العامة، كما ان الباحث وبعد اندماجه مع موظفي ومسؤولي العلاقات العامة في كلا المديريتين لم يجد اي احد منهم يستطيع ان يحدد مفهوم العلاقات العامة بشكل دقيق فضلا عن مدى اهميتها لمكافحة الفساد الاداري في مؤسسات الدولة.

وسنتعرف على انشطة كل مديرية عن طريق استعراض انجازات كلا المديريتين:

(1) مديرية التعليم والعلاقات العامة

تتكون مديرية التعليم والعلاقات العامة من ثلاثة اقسام هي:[1]

---

(1) مقابلة مع مدير عام دائرة التعليم والعلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة، م.س.ذ.

أ- قسم العلاقات العامة

يتولى هذا القسم التنسيق مع وسائل الاعلام لنشر اخبار الهيئة، ويقوم باصدار (نشرة) شهرية تنمي ثقافة النزاهة لدى الموظفين والمسؤولين الاداريين للدولة واطلاعهم على انجازات الهيئة، وتكون هذه النشرة رقيبا على اداء مكاتب المفتشين العموميين في وزارات الدولة وعلى ديوان الرقابة المالية فضلاً عن تقييمها لاداء فروع الهيئة في محافظات القطر عن طريق اجراء التحقيقات الصحفية، ويضم هذا القسم شعبة الاعلام والنشر وشعبة المعلوماتية والشعبة الفنية.

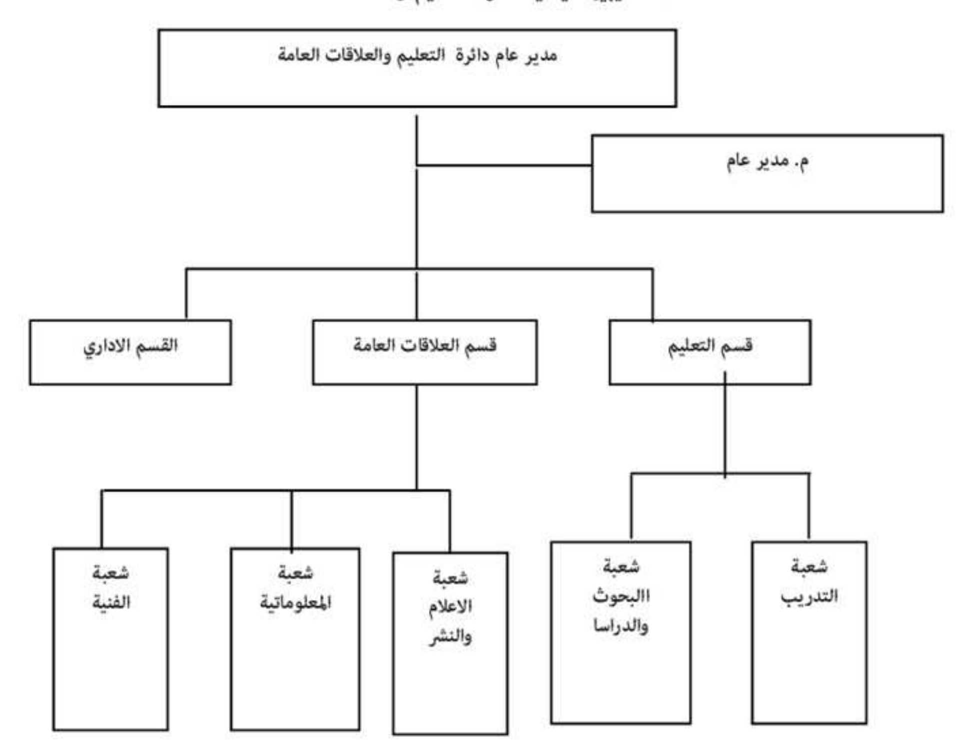
ب- قسم التعليم

يقوم هذا القسم بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي لاقامة الندوات والمؤتمرات الى جانب اقامة علاقة مع المسؤولين في كلا الوزارتين لوضع مواد منهجية لطلبة المدارس والجامعات تنمي ثقافة النزاهة للجيل الجديد وتحصينهم من ثقافة الفساد فضلاً عن قيامه بتأهيل موظفي الهيئة، ويتكون هذا القسم من شعبة البحوث والدراسات وشعبة التدريب الى جانب المركز التدريبي.

ج- القسم الاداري

يقوم هذا القسم بانجاز الاعمال الادارية داخل الدائرة من اصدار الكتب الخاصة بالدائرة والارشفة لكافة الاعمال فضلاً عن عمل القسم بمتابعة اصدار الهويات الخاصة لكافة منتسبي الهيئة. انظر شكل- ط -

شكل- د- يبين هيكلية دائرة التعليم والعلاقات العامة



ويرأس كل قسم من هذه الاقسام موظف بدرجة رئيس قسم (مدير) حاصل على شهادة جامعية ويعاونه عدد من الموظفين، وتتعدد انجازات هذه الدائرة بتعدد انشطة اقسام العلاقات العامة ومنها:[1]

1- الاصدارات

تقوم الدائرة باصدار المجلات والكراسات والبروشورات والبوسترات فضلاً عن النشرة الدورية لهيئة النزاهة، وقد شكلت لجنة في هذه الدائرة تقوم بتسلم المساهمات من منتسبي الدائرة ومنتسبي دوائر الهيئة الاخرى، وتعمل هذه اللجنة على دراسة وتصحيح هذه الاسهامات ومن ثم تحويلها الى الشعبة الفنية لغرض التصميم والتنفيذ ومن ثم

(1) مقابلة مع رئيس قسم العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة، م.س.ذ.

تساهم الشعبة الفنية مع الدائرة الادارية لجلب عروض الطباعة وتحويلها الى الجهة المختصة... إذ يتسلم القسم الاداري المطبوعات بعد انجاز الطبع ثم يتم توزيع المطبوعات على وزارات ودوائر الدولة وتتعدد الاصدارات الى.

أ- المجلات

تصدر عن قسم التعليم مجلة الجيل الان للاطفال للاعمار من (6-12) ومجلة الجيل الان للناشئين للاعمار من (13-18)، وقد وجد الباحث ان هاتين المجلتين تحتويان على مواضيع مفيدة ومشوقة وقد صممت بشكل جيد يناسب الاعمار والفئات المستهدفة الا انها تصدر باعداد قليلة لايكفي لحجم الجمهور المستهدف ،لذلك تسهم بتوعيه نسبه قليله من الجيل الجديد.

ب- النشرة الدورية

تصدر عن قسم العلاقات العامة عن طريق شعبة الاعلام نشرة دورية تصدر بداية كل شهر ميلادي، يتم فيها عرض انجازات الهيئة وبعض الموضوعات الثقافية وسميت بنشرة (النزاهة).

وقد لاحظ الباحث ان هناك تحقيقات صحفية في النشرة تسلط الاضواء على اداء مكاتب المفتش العام في وزارات الدوله ولو كانت بشكل عفوي الا انها تسهم في تقييم اداء عمل هذه المكاتب وتكشف عن المعوقات التي تتعرض لها من قبل المسؤولين في كل وزارة ليتم علاجها عن طريق هيئة النزاهة.

وتصدر هذه النشره باعداد قليلة جدا لايناسب حجم ما يتطلب من جهود من هيئة النزاهة، كما ان التحرير الصحفي لايخلو من الاخطاء الجسيمة مع ضعف الحوارات وهشاشتها الى جانب ركاكه اللغة التي تصدر بها، ممانيم عن قله الخبره الاعلاميه وعدم الاعتماد على صحفيين أكفاء فضلا عن ذلك انها تصدرباوقات غير منتظمه وبصفحات قليله ومواضيع غير مفيده كما ان الاخراج الصحفي للنشره رديء جدا لايناسب حجم المستوى الثقافي للقراء.

ج- الكراسات

صدرت عن الدائرة العديد من الكراسات منها كراسة المؤتمرالاول لمديرية التعليم والعلاقات العامة الذي خصص لتعديل رواتب موظفي الدولة، كماصدر عن قسم التعليم شعبة البحوث والدراسات كراسة بعنوان النزاهة والشفافية والفساد وهناك كراسات اخرى يجري حالياً دراستها وتصميمها.

ويلاحظ من هذه النقطة ان العلاقات العامة ترعى جانبا مهما من جوانب استراتيجية مكافحة الفساد الاداري الا وهو تحسين الوضع المعاشي لموظفي الحكومة.

د- الفولدرات

صدر عن الدائرة العديد من الفولدرات التي توضح طبيعة عمل الهيئة والحملة الوطنية لمكافحة الفساد الاداري ومن هذه البروشورات:

1. فولدر التعليم بواقع (5000) نسخة صدر عن قسم التعليم شعبة البحوث والدراسات.
2. فولدر شكاوى المواطنين بواقع (5000) نسخة ايضا صدر عن قسم التعليم شعبة البحوث والدراسات.
3. فولدر استغلال الوظيفة العامة بواقع (10.000) نسخة صدر عن قسم التعليم شعبة البحوث والدراسات.
4. تم تهيئة وتصميم وتوزيع ستة بروشورات من قبل قسم العلاقات العامة ووزعت على جماهير الهيئة وتحمل مسميات: الاعلام والنزاهة، اثر الفساد على حقوق الانسان، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد، الاعلام واثره في تربية النفس، الفساد الاداري مفهومه ومظاهره واشكاله، مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.
5. صدر عن الدائرة قسم العلاقات العامة بوستر خارطة العراق يوضح فيه الخطوط

الساخنة لهيئة النزاهة العامة وفروعها ومكاتبها في انحاء العراق وبواقع (2500) نسخة، وقد وزع على وزارات ودوائر الدوله في بغداد ومحافظات القطر كافه.[1]

2- المؤتمرات والندوات

بغية معالجة المشاكل والمعوقات الناجمة عن تردي الوضع المعاشي للموظفين والاخطاء التي صاحبت تطبيق الامر (30) عملت دائرة التعليم والعلاقات العامة وبالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة التخطيط والبنك المركزي وديوان الرقابة المالية واساتذة متخصصين من الجامعات وهيئة التعليم التقني على تشكيل لجنة عملت على دراسة الامر (30) واعداد جدول معدل للرواتب تم مناقشته في مؤتمر عقدته الدائرة بالتعاون مع دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية للمدة من (8-9) اب من عام 2005 ووجهت فيه الدعوة الى الوزارات كافة والى الدوائر ذات العلاقة لمناقشة المقترحات.

كما عقدت الدائره في عام 2006 عدة مؤتمرات وندوات هي:[2]

أ- مؤتمر حول انضمام العراق لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بالتنسيق مع دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية وبيت الحكمة وحضر المؤتمر اعضاء من مجلس النواب والسادة الوزراء او من يمثلهم ووكلاء الوزارات والسادة المفتشون العامون واساتذة الجامعات واعضاء من منظمات المجتمع المدني، ومن أهم توصياته ضرورة انضمام العراق لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

ب- تمت المشاركة والتعاون مع باقي دوائر الهيئة لعقد عدة مؤتمرات وندوات في الوزارات وفي محافظات العراق كافة لنشر قيم النزاهة والشفافية وقد ساهمت

---

(1) مقابلة مع احد منتسبي دائرة التعليم والعلاقات العامة، قسم البحوث والدراسات، بتاريخ 2006/8/28.

(2) مقابلة مع رئيسة قسم التعليم في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/5/31.

الدائرة بصورة فعالة في هذه المؤتمرات وقامت بتوثيقها وبثها عبر وسائل الاعلام عن طريق الشعبة الاعلامية.

3- اللقاءات والندوات الصحفية

لقد عملت الدائرة وعن طريق قسم العلاقات العامة على تنظيم العديد من المؤتمرات الصحفية للسيد رئيس الهيئة والسيد نائب رئيس الهيئة والمتحدث الرسمي باسم هيئة النزاهة، الغرض منها توضيح وجهة نظر الهيئة او الرد على مايوجه للهيئة من انتقادات حول طبيعة عملها ونشاطها.

4- الاحتفاليات

تعمل الدائرة كل عام وبمناسبة اليوم العالمي للنزاهة وبالتنسيق مع دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية على الاحتفال بهذه المناسبة اذ تهيء الدائرة المستلزمات الضرورية من تنظيم اداري وحجز قاعات كماتوجه الدعوات للمسؤولين في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ووسائل الاعلام.

5- المقالات الصحفية

لغرض توضيح مهام الهيئة وطبيعة عملها يقوم قسم قليل من منتسبي الدائرة عن قسم العلاقات العامة شعبة الاعلام ومنتسبو شعبة البحوث والدراسات في قسم التعليم بكتابة بعض المقالات التي تساهم في نشر ثقافة النزاهة في المجتمع، ويقتصر نشر هذه المقالات على الانترنت دون الاستعانة بالصحف المحلية، وهي مقالات تحتاج الى لغة صحفية ومهارة كتاب جيدين.

6- البرامج التلفزيونية

عملت الدائرة عن طريق قسم العلاقات العامة شعبة الاعلام وبالتنسيق مع قناة

البغدادية على تقديم برنامج تلفزيوني يعرض يوم الاثنين من كل اسبوع يسمى (من ثقب الباب) وهو برنامج يسلط الضوء على عمل الوزارات، ويقوم باختيار احدى الشخصيات من المفتشين العامين ليرى حجم نشاطها وطبيعة عملها ولمعرفة اهم التحديات التي تواجهها ومدى تعاونها مع هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، وقد بدأ بث هذا البرنامج في الشهر السابع من عام (2006) وتوقف بعد أقل من ثلاثة أشهر من العام نفسه.

7- البحوث والدراسات

عمل منتسبو الدائرة على التعاون مع المراكز الاستشارية والبحثية في الجامعات والمعاهد من اجل اعداد البحوث التي تساهم في تطوير عمل الهيئة وهي حاليا في مراحلها النهائية.

8- الرصد والارشفة الصحفية

من اجل متابعةماينشر من مقالات او بحوث او شكاوى في الصحف ووسائل الاعلام الاخرى فان الدائرة ترصد مجموعة من الصحف ذات الانتشار الواسع والقنوات الفضائية التي تحظى بشعبية اغلب العراقيين وذلك عن طريق الشعبة الاعلامية ـ وحدة الرصد الاعلامي، ثم يتم استنساخ المواضيع ذات العلاقة بعمل الهيئة وتحويلها لاطلاع رئيس الهيئة والسيد نائب رئيس الهيئة والسادة المدراء العامين كل حسب اختصاصه في القضية او الشكوى المطروحة، ثم يتم عن طريق شعبة المعلوماتية أرشفة هذه المواضيع باستعمال الحاسوب للاستفادة منها عند الحاجة، كمايتم رصد القنوات الفضائية ومايرد في المواقع الاعلامية ومواقع الوزارات على شبكة الانترنت من مواضيع ذات علاقة بطبيعة عمل الهيئة.

9- المواد الإعلانية

تقوم الشعبة الفنية في الدائرة على جلب المواد الدعائية من الاسواق المحلية واضافة بعض التصاميم الخاصة بها والتي تدعم الصورة الذهنية للجمهور عن الهيئة ويتم توزيعها في المؤتمرات او الندوات او على الدوائر والوزارات كافة.

10- المحاضرات

يقوم منتسبو الهيئة شعبة البحوث والدراسات باعداد مجموعة من المحاضرات الخاصة بعمل الهيئة لتهيئتها من اجل القائها في الدورات التدريبية المقامة في المركز التابع لدائرة التعليم والعلاقات العامة. ومن اهم هذه المحاضرات لعام 2006 هي:[1]

أ. محاضرة بعنوان الفساد اسبابه وعلاجه.

ب. محاضرة بعنوان اخلاقيات الوظيفة العامة.

ج. محاضرة بعنوان حقوق الانسان.

د. محاضرة بعنوان الاتصال.

هـ محاضرة بعنوان الفساد ونتائجه.

11- الدورات التدريبية

يعمل قسم التعليم شعبة التدريب على تنظيم العديد من الدورات التدريبية داخل الهيئة وخارجها بالتنسيق مع المراكز ذات الاختصاص لادخال منتسبي الهيئة بدورات تدريبية من اجل تطوير عملهم، ومن هذه الدورات:[2]

أ. دورات تطويرية في اللغة الانكليزية والحاسوب (داخل الهيئة)

ب. دورات للموظفين الجدد داخل الهيئة

---

(1) مقابلة مع مسؤول شعبة البحوث والدراسات في هيئة النزاهة العامة م.س.ذ.

(2) مقابلة مع رئيسة قسم التعليم في هيئة النزاهة م.س.ذ.

ج. دورات بالتنسيق مع الهيئة العراقية للحاسبات

د. دورات بالتنسيق مع المركز الوطني للاستشارات والتطوير الادراي

هـ دورات بالتنسيق مع معهد الخدمة الخارجية

و. دورات بالتنسيق مع جامعة النهرين

ز. دورات بالتنسيق مع كلية الاعلام جامعة بغداد

وقد اقام المركز التدريبي عدداً من الدورات التدريبيه لمنتسبي الهيئة وفي مختلف المجالات.

12- المكتبه الصورية

من اجل توثيق لقاءات السيد رئيس الهيئة والمقابلات الصحفية والتلفزيونية والاذاعية والاحتفالات تم انشاء مكتبة صورية توثيقية، فضلاً عن الاعمال السابقة المتعلقة بقضايا التحقيق وعمل مونتاج الافلام المصورة وذلك عن طريق قسم العلاقات العامة، شعبة الاعلام.

13- الأعمال الإدارية

ينجز القسم الإداري الاعمال الادارية من اصدار الكتب والكراسات ومتابعة اصدار الهويات الخاصة بمنتسبي الهيئة كافة.

14- تحديث موقع الهيئة على شبكة الانترنت

يقوم قسم العلاقات العامة شعبة المعلوماتية بتحديث موقع الهيئة على شبكة الانترنت وتزويد الموقع بالانجازات والنشاطات والدراسات الخاصة بكل دائرة من دوائر الهيئة.[1]

(1) مقابلة مع مسؤول الشعبة الفنية في مديرية التعليم والعلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/3/23.

(2) مديرية العلاقات مع المنظمات غير الحكوميه

تتكون هذه الدائره من سبعه اقسام هي:[1]

أ. قسم المنظمات الدوليه:

يتولى مسؤوليه الاتصال والتنسيق مع المنظمات الاجنبيه العامله في العراق ومتابعه اعمالها والتعرف على اهدافها فضلاً عن التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد من أجل الاستفادة من خبراتها.

ب. قسم الاتحادات والنقابات:

يتولى مسؤوليه الاتصال وتنسيق العمل مع الاتحادات والنقابات المهنيه وحضور اعمالها من انتخابات دورية ونشاطات وبيان دورها في المجتمع المدني والعمل على تفعيل دورها في مكافحه الفساد الاداري.

ج. قسم الجمعيات التعاونية:

يقوم بتسهيل الاتصال ومتابعه اعمال الجمعيات التعاونيه وبما تقدم من خدمات انسانيه للمواطن وبأربعه انماط (الاستهلاكي، الانتاجي، الخدمي، التسليم)

د. قسم حقوق الانسان:

يعمل هذا القسم على فتح قناه للاتصال مع منظمات تعمل في مجال حقوق الانسان عن طريق متابعه قضايا افراد المجتمع للحصول على حقوقهم وفق الاهداف المرسومه لها وتحقيق اهداف حقوق الانسان على ارض الواقع وتنفيذها فضلاعن توضيح انتهاكات الفساد الاداري لحقوق الانسان وللعاملين في هذه المنظمات من اجل نشرها على جماهيرها.

---

(1) مقابلة مع مدير عام دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، م.س.ذ

هـ. قسم الروابط الدينية:

يتولى هذا القسم مسؤوليه الاتصال ومتابعه منظمات وجمعيات وروابط دينيه لتتولى نشر ثقافه النزاهة والقيم الدينيه كالامانه والصدق في العمل عن طريق اقامه وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل وغيرها.

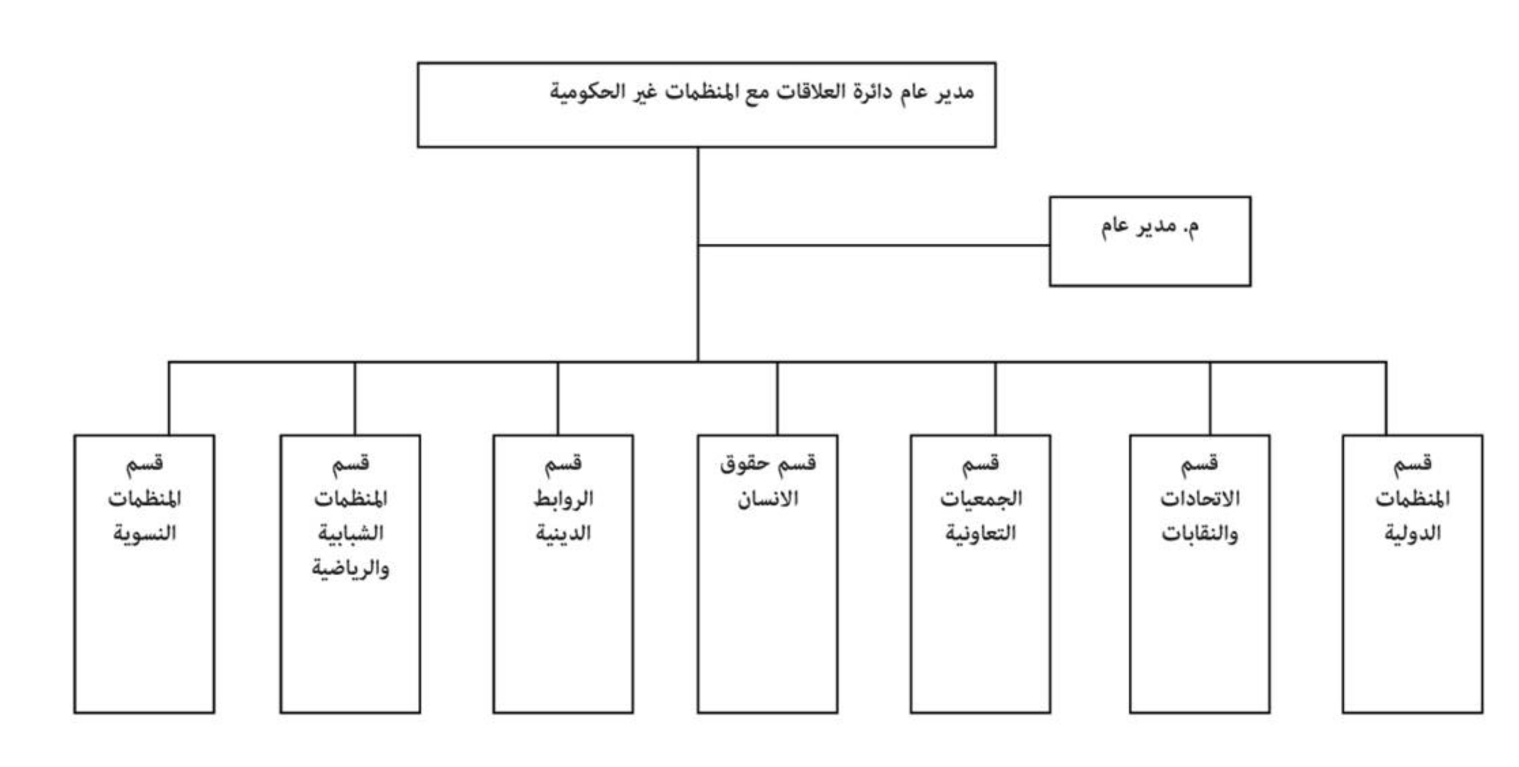
و. قسم المنظمات الشبابية والرياضية:

تقع على هذا القسم مسؤوليه الاتصال ومتابعه المنظمات العامله في مجال الرياضه والشباب ومشاركتها في مهرجاناتها ونشاطاتها بقصد توعية الجماهير الشبابية والرياضية بخطورة نتائج وابعاد الفساد الاداري.

ز. قسم المنظمات النسوية:

يختص هذا القسم على الاتصال والتنسيق ومتابعه المنظمات التي تعمل في مجال حقوق المرأه والطفل ومن الاهداف المرسومه في نظامها الداخلي توعية الجماهير النسوية بقيم النزاهة ومخاطر وابعاد الفساد الاداري. انظر شكل- ط-

شكل- هـ- يبين الهيكل التنظيمي لمديرية العلاقات مع المنظمات غير الحكومية



ويلاحظ ان اغلب هذه الاقسام تقوم بدور اشرافي (رقابي) وتوجيه للمنظمات غير الحكومية.

ويرأس كل قسم من هذه الاقسام موظف بدرجه رئيس قسم (مدير) حاصل على شهاده جامعيه (دبلوم، بكالوريوس) يعاونه عدد من الموظفين في المجال نفسه.

وتتعدد أنشطة هذه الدائره بتعدد الاقسام التي تتكون منها وهذه الانشطة هي:[1]

1. الزيارات:

تعمل هذه الدائره وعن طريق اقسامها السبعه بزياره مقرات المنظمات للاطلاع على سير العمل فيها والتواصل معها وتقسم هذه الزيارات حسب أنواعها الى.

أ. زيارات تعريفية:

تهدف الى الاطلاع على واقع المنظمه واهدافها واهم نشاطاتها ومجال عملها وملء استمارة (معلومات عامة) المعده من قبل الدائره بغيه فتح ملف لها تحتوي على شهاده تسجيل المنظمه (اجازه التسجيل في مكتب تسجيل المنظمات) والنظام الداخلي واهم النشاطات،

ب- زيارات تكميلية:

يأتي دور هذه الزيارات بعد زيارات التعارف مع منظمات المجتمع المدني لاكمال المعلومات المطلوبه لفتح ملف المنظمه في الدائره بهدف القيام بالتعاون المشترك من اجل نشر ثقافه النزاهة بين اوساط هذه المنظمات ولتوضيح ولشرح اهداف الدائره في تعميق وتعزيز ثقافه النزاهة في نفوس جماهيرها.

جـ- زيارات متابعة النشاط:

تهدف الى متابعه اعمال ونشاطات المنظمه وتوجيهها للالتزام بنظامها الداخلي

(1) تقرير دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية في هيئة النزاهة العامة لعام 2006.

وبأهدافها والحفاظ عليها من الانحرافات وكذلك المشاركه والتعاون وتقديم الدعم في الاشتراك معها بأقامة (الندوات،المؤتمرات، اللقاءات الاعلاميه، ورش العمل وغيرها) وبما يصب في تحقيق الوعي العام بالنزاهة.

2- الاجتماعات:

قامت الدائره بتنفيذ عدد من الاجتماعات الدوريه ضمن نشاط عام 2006 بلغ عددها (32) اجتماعا وكمايلي.

أ. الاجتماعات الداخلية هي:

1. الاجتماعات الدوريه لمنظمات المجتمع المدني وعددها (5) اجتماعات بعد تقديم الدعوات الرسميه لها وتحديد موعد بذلك واعداد منهاج ومكان الاجتماع لمناقشه امور وقضايا المنظمات مع استضافه ممثلين ومسؤولين في المجتمع المدني.
2. تم تنفيذ(3) اجتماعات بين مديرعام الدائره في منظمه (Icsp) برنامج المجتمع المدني ومديرمكتب الفساد الاداري في البرنامج.
3. تنفيذ(21) اجتماعا لمنتسبي الدائره باشراف المدير العام لبحث ومناقشه الواجبات واعمال الدائره.

ب. الاجتماعات الخارجية، وهي ثلاثه اجتماعات:

1. اجتماع اللجنه التحضيريه لاعداد مؤتمر (الارهاب والطائفيه في 24/ 4/ 2006).
2. اجتماع اللجنه التحضيريه لاعداد المؤتمر الوطني (اعداد مسوده قانون منظمات المجتمع المدني) في (2006/4/24).
3. اجتماع مناقشة مسودة قانون منظمات المجتمع المدني مع (Icsp) في (2006/7/1).

كما تمت المشاركه في اجتماعات مركز المنظمات غير الحكوميه التابع الى مركز المساعدات العراقي والتي استمرت (3) اشهر بواقع اجتماعين في الاسبوع حول (الدستور ودور المرأه وحقوق المرأه والطفل)

3- الندوات والمؤتمرات:

قامت الدائره بتنظيم والمشاركه في عدد من الندوات ضمن انشطة عام 2006 مع منظمات المجتمع المدني بلغ عددها(16) ندوه نذكر أهمها.

أ. إدارة الاصلاحات الاقتصاديه في العراق في (2006/1/27).

ب. حقوق الانسان والطفل (الاعلان العالمي لحقوق الانسان) في (2006/3/2).

ت. الصراع الطائفي والوحده والوطنيه في (2006/5/13).

ث. دور منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي الامني في (10/2/ 2006).

كما قامت الدائره بعقد عده ندوات في فروع الهيئة ومكاتبها في اغلب محافظات القطر لنشر الوعي باهمية مكافحه الفساد الاداري ولتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في هذه المحافظات.

أما عدد المؤتمرات التي اقامتها الدائره أو شاركت في اقامتها مع منظمات المجتمع المدني، فقد بلغ عددها (16) مؤتمراً ضمن نشاطات عام (2006) ومن اهم هذه المؤتمرات هو مؤتمر وضع (ستراتيجيات الحد من الفساد الاداري) والذي عقد في (2006/12/27). فضلا عن المؤتمرالذي اقامته الدائره في (2006/5/24) تحت شعار (من اجل دور اكثر فعاليه للمنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد) والذي حضرته الكثير من الشخصيات السياسيه العراقيه وممثلون عن منظمات محلية واقليمية ودولية.[1]

4.الدورات:

اقامت الدائره عده دورات ضمن انشطة عام 2006 بلغ عددها (8) دورات وكمايلي:

---

(1) المصدر السابق

أ- دورات داخليه وكان عددها (3) دورات هي:

1- دورة في الحاسبه (نظام Windows)

2- دورة في (العلاقات العامة) للموظفين الجدد

3- دورة في المركز التدريبي لدائره التعليم والعلاقات العامة في مجال الإدارة العامة للموظفين الجدد

ب- دوارات خارجيه بلغ عددها (4) دورات هي:

1- دورة في اعداد مدربين لمنظمات المجتمع المدني.

2- دورة في الإدارة العامة في المركز الوطني للاستشارات والتطوير الاداري.

3 ـ دورة في العلاقات العامة في مركز الدراسات الستراتيجية والاقتصادية.

4- دورة في إدارة المكتب والشؤون الاداريه في المركز الوطني الاستشارات والتطوير الاداري.

5- الاصدارات:

1- اعداد وتصميم كراس احتفاليه يوم النزاهة تحت شعار (شمس النزاهة تبدد ظلمه الفساد) وقد وزع هذا الكراس على وزارات الدوله كافه.

2- كراس المؤتمر الخاص لهيئه النزاهة العامة المنعقد في (2005/5/24) تحت شعار (من اجل دوراكثر فعاليه للمنظمات غير الحكومية في مكافحه الفساد) والذي صدرفي 11/ 6/ 2006.

3- كراس (الحمله الوطنيه الشامله لمكافحه الفساد الاداري) وختم الكراس باحتفاليه (يوم النزاهة) في (19/ 11/ 2005 والذي صدر في 14/ 6/ 2006).

4- طبع مجلد (Folder) (الاعلان العالمي لحقوق الانسان) وتوزيعه على المنتسبين في اجتماعات الدائره.

وهناك نشاطات اخرى هي:[1]

1- المشاركه في محاضره اقامتها وزاره الصحه بعنوان (الفساد الاداري في دوائر الدوله وسبل القضاء عليه ومكافحته) في (2006/4/11).

2- الحضور والمشاركه في معارض واحتفاليات اقامها عدد من منظمات المجتمع المدني

3- تسلم شكوى من جامعه بغداد (كليه العلوم) حول مشاكل الطلبه ومفاتحة المفتش العام بذلك.

4- اعداد دراسه حول تطوير المنظمات غير الحكومية في العراق باجراء استبيان لـ(40) منظمة من منظمات المجتمع المدني في(24/ 12/ 2006).

5- مراسلة عدد من المنظمات والوكالات الدوليه للتعريف بهيئه النزاهة العامة.

6- التنسيق وبذل الجهود لتوحيد اكثر من عشرين منظمة في منظمة واحدة سميت بـ(المركز القاسمي لمنظمات المجتمع المدني) ولم شمل المنظمات الصغيرة بمنظمات فاعلة وبهدف واحد.

7- تأسيس (منظمه القوى المناهضة للفساد) من مجموعه محترفه تملك الخبرات والتجارب في مكافحه الفساد الاداري والذين تجمعهم اهداف مشتركه لمكافحه الفساد.

8- المساهمة مع دائره التعليم والعلاقات العامة باعداد فعاليات اليوم السنوي للنزاهة في (12/9/) من كل عام عن طريق اقامة الاجتماعات الدورية المسبقه.

9- الاتفاق مع خطباء الجمعة في مساجد وجوامع بغداد والمحافظات كافة على تخصيص جزء من خطبه يوم الجمعه في (12/9) من كل عام للحديث عن النزاهة ومكافحه الفساد والابتعاد عنه وقد تم توجيه كتب بهذا الخصوص الى ديوان الوقفين والكنائس في بغداد والمحافظات

10- القاء محاضرة حول مفهوم النزاهة وسبل مكافحة الفساد والوقاية منه في كليتي

---

(1) مقابلة مع احد منتسبي دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية بتاريخ 2006/8/16.

(الادارة والاقتصاد وكليه القـانون) في جامعـه بغـداد في اطـار الحملـة الوطنيـة الـشاملة لمكافحـة الفساد.

وقد اطلع الباحث على التقارير السنوية لأنشطة وتوصيات كلا المديريتين ووجد كل واحدة مـنهما تطالب الادارة العليا في الهيئة بتخصيص ميزانية مستقلة لكل دائرة وهذا الامر يؤكد عدم تخصيص ميزانية مستقلة للعلاقات العامة في هيئة النزاهة الامر الذي يؤدي الى ارتباك العمل في العلاقات العامة الى جانـب قلة او ضعف او فشل الانشطة والخطط وتلكؤها.

وعلى الرغم من توسع هيكلية العلاقات العامة في هيئة النزاهة وتعدد اقسامها وكثرة موظفيهـا الا ان الانشطة التي تقوم بها كلا المديريتين لاتعتمد في الوقت الحالي على اسس علميـة مدروسـة او تخطـيط مسبق انما تعتمد في اغلب الاحيان على الارتجال الشخصي وذلك لعدم وجود ثوابت علمية يمكـن الاعـتماد عليها للقيام بهذه الانشطة وذلـك بـسبب قلـة خـبرة العـاملين في مجـال العلاقـات العامـة كـما ان هـذه الانشطة والجهود التي اطلع عليها الباحث قد تكفي لجماهير محافظة واحدة من محافظـات القطـر عـلى حساب المحافظات الاخرى، وهذا يشكل بحد ذاته قـصوراً وخلـلاً في اداء عمـل العلاقـات العامـة في هيئـة النزاهة، الى جانب عدم توفر المناهج الدراسية التي تنمي ثقافة النزاهة والاخلاص والمثابرة في العمل لـدى الاجيال الناشئة، الامر الذي يفسر قلة او انعدام الوعي العام لافراد المجتمع بابعاد الفساد الاداري، وعموما يمكن القول لاتوجد حملة إعلاميه جادة تعنى بترسيخ قيم النزاهة والشفافية وسيادة القانون لـدى أفـراد المجتمع بشكل عام.

كما لاحظ الباحث صعوبة اتصال المواطنين والصحفيين بالهيئة رغم اهمية هـذا الجانـب، اذ تعتـبر المعلومات والشكاوى المقدمة من المواطنين مصدراً خصباً لكشف حالات الفـساد ومـواطن وجودهـا فـضلا عن اهمية التواصل والعلاقة مع وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

المبحث الثاني

العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة

الانشطة والوظائف

تسعى العلاقات العامة لتحقيق مصالحها عن طريق اجتذاب ثقة الجماهير بالمؤسسة واهدافها وانجازاتها، فهي تقوم بمجموعة من الانشطة الاتصالية والاعلامية التي تبرز اهمية العلاقات العامة في المؤسسات المختلفة.

وقد جاء هذا المبحث ليوضح النتائج التي لها علاقة بدرجة ومدى ممارسة انشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة عن طريق اقتراح عدد من الانشطة على المبحوثين والحصول على اجابات بشأن مدى ممارستهم لهذه الانشطة فضلا عن الاسئلة المتعلقة بوظائف العلاقات العامة.

وسيجري التعرض لهذين المحورين الذين تناولتهما استمارة الاستبيان وتحليل النتائج التي تم الحصول عليها وذلك باعتماد التكرارات والنسبة المئوية ومربع كاي.

أولاً: انشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة

في سؤالنا عن اهمية انشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة كشفت نتائج الدراسة ان (70) من المبحوثين وبنسبة (84.3%) أشاروا الى ان استعمال انشطة العلاقات العامة مهم جدا، وأشار (12) من المبحوثين وبنسبة (14.5%) الى انه مهم، وأشار (1) من المبحوثين وبنسبة (1.2%) الى انه متوسط الاهمية بينما لم يشر اي من المبحوثين الى ان استعمال انشطة العلاقات العامة قليل الاهمية او لا اهمية له.

وتشير النتائج الى ان هناك وعياً لدى المبحوثين باهمية انشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة- انظر جدول- 1-

جدول – 1- يبين اجابات المبحوثين بشأن درجة اهمية استعمال انشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	70	84.3
مهم	12	14.5
متوسط الاهمية	1	1.2
قليل الاهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	83	100%

إنَّ الغرض من ممارسة العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة هو اقامة طريق مزدوج للاتصال بين المؤسسة وجمهورها وايجاد حل لمشكلة اختلاف الاهتمامات والمصالح والبحث عن ارضية مشتركة او منصفة للمصالح المتبادلة بين المؤسسة وجماهيرها المختلفة ولتأسيس تفاهم قائم على الحقائق والمعلومات.

لذا كان من الضروري تنوع الانشطة الاتصالية التي تقوم بها العلاقات العامة لتحقيق الوعي العام بأهمية مكافحة الفساد الاداري ولتشجيع جماهير الهيئة على التعاون لمحاربة الظاهرة.

لهذا توجه الباحث بمجموعة من الانشطة التي اقترحها على المبحوثين والتي تناسب موضوع الدراسة وكانت نتائج اقتراح هذه الانشطة كألاتي:

أيد (64) من المبحوثين وبنسبة (77.1%) ممارسة اصدار المطبوعات والنشرات واللافتات بصفة دائمة، وأشار (18) من المبحوثين وبنسبة (21.7%) الى انها تمارس اكثر الاحيان، وأشار مبحوث واحد وبنسبة (1.2%) الى انها لاتمارس بينما لم يشر احد من المبحوثين الى ندرة ممارستها.

وأشار (48) من المبحوثين وبنسبة (57.8%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط اقامة وتنظيم المؤتمرات والمهرجانات والندوات وبصفة دائمة، وأشار (32) من

المبحوثين وبنسبة (38.6%) الى انها تمارس اكثر الاحيان، وأشـار (3) مـن المبحـوثين وبنـسبة (3.6%) الى انهـا تمارس نادرا، بينما لم يشر اي من المبحوثين الى عدم ممارستها.

وأشار (71) مـن المبحـوثين وبنـسبة (85.5%) الى ان ادارة العلاقـات العامـة تمـارس نـشاط متابعـة ماينشر في وسائل الاعلام من اخبار الهيئة ومايكشف عنه من فـساد اداري وبـصفة دائمـة، وأشـار (5) مـن المبحوثين وبنسبة (7%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار ايضا (5) مـن المبحـوثين وبنـسبة (7%) الى نـدرة ممارسته بينما أشار مبحوثان وبنسبة (2.4) الى عدم ممارسته.

وأشار (60%) من المبحوثين وبنسبة (72.3%) الى ان ادارة العلاقات العامـة تمـارس نـشاط الاتـصال بالوسائل الاعلامية وتزويدهم باخبار المؤسسة وبصفة دائمة، وأشار (20) من المبحوثين وبنسبة (24.1%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (3) من المبحوثين وبنـسبة (3.6%) الى نـدرة ممارسـته بيـنما لم يـشر اي مـن المبحوثين الى عدم ممارسته.

وأشار (66) من المبحوثين وبنسبة (79.5%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط تزويد الـرأي العام باخبار الهيئة وانجازاتها عـلى الموقـع الالكـتروني وبـصفة دائمـة، وأشـار (12) مـن المبحـوثين وبنـسبة (14.5%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (4) من المبحوثين وبنسبة (4.8%) الى ندرة ممارسته، بينما أشـار مبحوث واحد وبنسبة (1.2) الى عدم ممارسته.

وأشار (27) من المبحوثين وبنـسبة (32.5%) الى ان ادارة العلاقـات العامـة تمـارس نـشاط اسـتقبال الزائرين والمراجعين والصحفيين وبصفة دائمة، وأشار (45) من المبحوثين بنسبة (54.%) الى انـه يمـارس اكـثر الاحيان، وأشار (11) من المبحوثين وبنسبة (13.3%) الى ندرة ممارسته، بيـنما لم يـشر اي مـن المبحـوثين الى عدم ممارسته.

وأشار (7) مـن المبحـوثين وبنـسبة (8.4%) الى ان ادارة العلاقـات العامـة تمـارس نشاط اقامة برامج تثقيفية للمواطنين في الاذاعـة والتلفزيـون لتوضـيح خطـورة وابعـاد ظاهرة الفساد الاداري وبصفة دائمة، وأشار (43) من المبحوثين وبنسبة (51،8%) الى انـه

يمارس اكثر الاحيان وأشار (23) من المبحوثين وبنسبة (27.7) الى ندرة ممارسته، بينما أشار (10) من المبحوثين وبنسبة (12%) الى عدم ممارسته.

وأشار (13) من المبحوثين وبنسبة (15.7%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط اقامة حملات اعلامية لتوعية الرأي العام بنتائج وابعاد الفساد الاداري وبصفة دائمة، وأشار (37) من المبحوثين وبنسبة (44.6%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (23) من المبحوثين وبنسبة (27.7%) الى ندرة ممارسته، وأشار (10) من المبحوثين وبنسبة (12%) الى عدم ممارسته.

وأشار (54) من المبحوثين وبنسبة (65.1%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط اقامة وتعزيز العلاقات الخارجية للهيئة وبصفة دائمة، وأشار (23) من المبحوثين وبنسبة (27.7%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (4) من المبحوثين وبنسبة (4.8%) الى ندرة ممارسته، بينما أشار مبحوثان وبنسبة (2.4%) الى عدم ممارسته.

وأشار(53) من المبحوثين وبنسبة (63.9%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط تهيئة وتنفيذ اعلانات الهيئة في وسائل الاعلام وبصفة دائمة، أشار (19) من المبحوثين وبنسبة (22.9%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (5) من المبحوثين وبنسبة (6%) الى ندرة ممارسته بينما لم يشر اي من المبحوثين الى عدم ممارسته.

وأشار (23) من المبحوثين وبنسبة (39.8%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط تقييم عمل الهيئة عن طريق تحليل اتجاهات الراي العام. وبصفة دائمة، وأشار (40) من المبحوثين وبنسبة (48%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى ندرة ممارسته بينما أشار (7) من المبحوثين وبنسبة (8.4%) الى عدم ممارسته.

وأشار (60) من المبحوثين وبنسبة (72.3%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط تقديم الهدايا في المناسبات وبصفة دائمة، وأشار (13) من المبحوثين وبنسبة (15.7%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (8) من المبحوثين وبنسبة (9.6%) الى ندرة ممارسته، بينما أشار مبحوثان وبنسبة (2.4%) الى عدم ممارسته.

وأشار (6) من المبحوثين وبنسبة (7.2%) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط الاشراف على الاستعلامات وبصفة دائمة، وأشار (24) من المبحوثين وبنسبة (28.9%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (12) من المبحوثين وبنسبة (14.5%) الى ندرة ممارسته، بينما أشار (41) من المبحوثين وبنسبة (49.4%) الى عدم ممارسته.

وأشار (69) من المبحوثين وبنسبة (83.1) الى ان ادارة العلاقات العامة تمارس نشاط توثيق المعلومات والصور للمتميزين والشهداء من منتسبي الهيئة وبصفة دائمة، وأشار (12) من المبحوثين وبنسبة (14.5%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار مبحوث واحد الى ندرة ممارسته، و أشار أيضا مبحوث واحد وبنسبة (1.2) الى عدم ممارسته.

وظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (620) في حين بلغت قيمتها الجدولية (55.57) عند درجة حرية (39) ومستوى ثقة (95%).

∵ قيمة كاي المحسوبة > من قيمة كاي الجدولية

∴ يوجد فرق معنوي في مدى ممارسة ادارة العلاقات العامة للانشطة المقترحة في هيئة النزاهة.

ويلاحظ وجود ضعف واضح في ممارسة بعض انشطة العلاقات العامة المهمة التي تتمثل في:

- استقبال الزائرين والمراجعين والصحفيين.
- اقامة برامج تثقيفية للمواطنين في الاذاعة والتلفزيون لتوضيح خطورة واشكال الفساد الاداري.
- اقامة حملات اعلامية لتوعية الراي العام بنتائج وابعاد الفساد الاداري.
- تقييم عمل الهيئة عن طريق تحليل اتجاهات الراي العام.
- الاشراف على الاستعلامات في الهيئة.

ومن ثمَّ فان هذا الضعف يؤدي الى عدم تحقيق اهداف العلاقات العامة في نشر

ثقافة النزاهة وبث الروح الوطنية والشعور بالمسؤولية تجاه المصلحة العامة وفي الوقت ذاته فانه لايعـزز جهود الهيئة في كسب تعاون ومشاركة الجمهور في القضاء على الفساد الاداري لانه لايمتلـك الوعـــي التـام بخطورة وابعاد هذه الظاهرة، فضلا عن ذلك انها لاتعرف اتجاهاته وحجم ثقته بالهيئة. انظر جدول-2-

جدول-2- يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى ممارسة انشطة العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة

ت	الانشطة	تمارس دائما		أكثر الاحيان		نادرا		لاتمارس		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	اصدار المطبوعات والنشرات واللافتات	64	%77.1	18	%21.7	ــــ	ــــ	1	%1.2	83	%100
2	اقامة وتنظيم المؤتمرات والمهرجانات والندوات.	48	%57.8	32	%38.6	3	%3.6	ــــ	ــــ	83	%100
3	متابعةماينشر في وسائل الاعلام من اخبار الهيئة ومايكشف عنه من فساد اداري .	71	%85.5	5	%7	5	%6	2	%2.4	83	%100
4	الاتصال بالوسائل الاعلامية وتزويدهم باخبار المؤسسة	60	%72.3	20	%24.1	3	%3.6	ــــ	ــــ	83	%100
5	تزويد الراي العام باخبار الهيئة وانجازاتها على الموقع الالكتروني	66	%79.5	12	%14.5	4	%4.8	1	%1.2	83	%100
6	استقبال الزائرين والمراجعين والصحفيين	27	%32.5	45	%54.2	11	%13.3	ــــ	ــــ	83	%100
7	اقامة برامج تثقيفية للمواطنين في الاذاعة والتلفزيون لتوضيح خطورة وابعاد ظاهرة الفساد الاداري.	7	%8.4			23	%27.7	10	%12	43	%51.8
8	اقامة حملات اعلامية لتوعية الرأي العام بنتائج وابعاد الفساد الاداري	13	%15.7			23	%27.7	10	%12	37	%44.6
9	اقامة وتعزيز العلاقات الخارجية	54	%65.1	23	%27.7	4	%4.8	2	%2.4	83	%100
10	تهيئة وتنفيذ اعلانات الهيئة في وسائل الاعلام.	53	%63.9	19	%22.9	5	%6	6	%7.2	83	%100
11	تقييم عمل الهيئة من خلال تحليل اتجاهات الرأي العام	33	%39.8	40	%48	3	%3.6	7	%8.4	83	%100
12	تقديم الهدايا في المناسبات	60	%72.3	13	%15.7	8	%9.6	2	%2.4	83	%100
13	الاشراف على الاستعلامات في الهيئة	6	%7.2	24	%28.9	12	%14.5	41	%49.4	83	%100
14	**توثيق المعلومات والصور للمتميزين في الهيئة والشهداء من موظفي الهيئة**	69	%83.1	12	%14.5	1	%1.2	1	%1.2	83	%100
	المجموع الكلي	631	%54.3	343	%29.5	105	%9	83	%7.2	1162	%100

ثانيا: وظائف العلاقات العامة في هيئة النزاهة

يحدد مفهوم الادارة العليا للعلاقات العامة في اي مؤسسة الطريقة التي تمارس بها وظائفها، وبشكل عام هناك اتفاق نسبي بين مختلف اساتذة العلاقات العامة وممارسيها على ان هذه الوظائف مجتمعة تسهم في خلق نوع من التوازن في العمل والبناء الوظيفي المتكامل داخل المؤسسة، وتشكل في تسلسلها النشاط الفعلي للعلاقات العامة، وتكاد تكون هذه الوظائف متشابهة في مختلف المؤسسات وهي (البحث العلمي، التخطيط، الاتصال، التنظيم، التنسيق، التمثيل والمفاوضة ثم التدريب والتقويم).

وفي سؤالنا للمبحوثين في شأن ترتيب هذه الوظائف حسب أهميتها في نشاط العلاقات العامة كشفت نتائج الدراسة ان (21) من المبحوثين وبنسبة وبنسبة (25.3%) يضعون وظيفة التدريب في المرتبة الاولى من حيث اهمية ممارستها في ادارة العلاقات العامة، وأشار (17) من المبحوثين وبنسبة (20.4%) الى ان وظيفة التقويم تأتي في المرتبة الثانية، وأشار ايضا (14) من المبحوثين وبنسبة (16.8%) الى ان وظيفة الاتصال تأتي في المرتبة الثالثة، وأشار (12) من المبحوثين وبنسبة (14.4%) الى ان وظيفة التخطيط تأتي في المرتبة الرابعة، وأشار (7) من المبحوثين وبنسبة (8.4%) الى ان وظيفة التنسيق تأتي في المرتبة السادسة، وأشار (5) من المبحوثين وبنسبة (6%) الى ان وظيفة التمثيل والمفاوضة تأتي في المرتبة السابعة من حيث الاهمية، وأشار (4) من المبحوثين وبنسبة (4.8%) الى ان وظيفة التنظيم تاتي بعد وظيفة التمثيل والمفاوضة من حيث الاهمية، بينما أشار (3) وبنسبة (3.3%) الى ان وظيفة البحث العلمي تحتل المرتبة الاخيرة من حيث الاهمية.

وتدل هذه النتائج ان هناك فهماً خاطئاً لتسلسل وظائف العلاقات العامة فقد رتب المبحوثون وظائف العلاقات العامة من حيث اهميتها بشكل معكوس تماما، فبالرغم من اهمية البحث العلمي الا انها وضعت من حيث الاهمية في المرتبة الاخيرة، بينما كان من المفروض ان تكون في المرتبة الاولى، فهي تسبق وضع البرامج ثم يأتي بعدها التخطيط الذي ينبغي ان يبنى على نتائج البحوث والدراسات ثم يأتي التنفيذ وهو

القيام بعملية الاتصال ثم التنظيم لنشاط العلاقات العامة لفك ارتباطاتها الادارية ثم تأتي وظيفة التنسيق من الادارات والاقسام في الهيئة لفرض نجاح هذه الخطط ثم تأتي وظيفة التمثيل والمفاوضة لتحقيق الاتصال الاقناعي مع الجهات ذات العلاقة بأمور الهيئة.

ولتطوير كفاءة العاملين تأتي وظيفة التدريب لتحتل اهميتها في تسلسل الوظائف التي تكون فيها وظيفة التقويم المهمة الاخيرة لقياس مدى تحقيق ادارة العلاقات العامة لاهدافها ولتحديد نقاط الضعف في انشطتها.

وتدل هذه النتائج الى افتقارالموظفين الى الاختصاص الدقيق في الاعلام والعلاقات العامة والاعتماد على عناصر لا تمتلك مؤهلات اعلامية كافية هو السبب الحقيقي لهذا الفهم.

ويهدف هذا المبحث الى معرفة واقع ممارسة ادارة العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة لهذه الوظائف ومدى الفائدة التي تقدمها هذه الوظائف بالنسبة لعمل الهيئة وما المشاكل التي تعاني منها.

أ- البحث العلمي

تعد عملية اجراء البحوث العلمية من أهم دعائم ادارة العلاقات العامة التي تهدف الى الحد من ظاهرة الفساد الاداري في مؤسسات الدولة، وذلك لمحاولة التعرف على اسباب هذه الظاهرة بشكل دقيق قبل توجيه اي رسالة اعلامية، ولكشف الاتجاهات والاراء السائدة في المجتمع المحلي تجاه قضايا الفساد ولتحديد الجماهير والفئات المراد الاتصال بها ومعرفة خصائصها ومقوماتها ومايناسبها من وسائل اتصالية واعلامية بقصد التأثير في سلوكها واتجاهاتها مايسهل رسم الخطط والبرامج للتعامل مع الظاهرة ومع الجماهير المستهدفة.

وكشفت نتائج الدراسة ان (24) من المبحوثين وبنسبة (28.9%) أشارت الى قيام ادارة العلاقات العامة باعداد الدراسات والبحوث بنفسها، وأشار (58) من المبحوثين

وبنسبة (69.9%) الى عدم قيام ادارة العلاقات العامة باعداد الدراسات والبحوث بنفسها، بينما أشارمبحوث واحد وبنسبة (1.2%) الى عدم معرفته بالجهة التي تقوم باعداد البحوث والدراسات.

ومما يشير الى ان اغلب البحوث والدراسات لاتقوم ادارة العلاقات العامة بأعدادها بنفسها واعتمادها في اغلب الاحيان على جهات اخرى لاجرائها.انظر جدول-3-

جدول- 3 – يبين الجهة التي تقوم باعداد البحوث والدراسات

الاجابة	التكرار	%
تقوم العلاقات العامة باعداد البحوث والدراسات بنفسها	24	28.9
لاتقوم العلاقات العامة باعداد البحوث والدراسات بنفسها	58	69.9
لم يبين	1	1.2
المجموع	83	100%

وعن أسباب عدم قيام ادارة العلاقات العامة باعداد البحوث والدراسات بنفسها كانت الاجابة وحسب الاهمية كالاتي:

أشار (65) من المبحوثين وبنسبة (65.5%) الى عدم وجود كوادر متخصصة لاعداد البحوث والدراسات، وأشار (10) من المبحوثين وبنسبة (10.2%) الى عدم وجود تخصص دقيق في العمل، وأشار (9) من المبحوثين وبنسبة (9.1%) الى عدم تقدير الادارة العليا لاهمية اجراء البحوث والدراسات، بينما أشار (15) من المبحوثين وبنسبة (15.2%) بعدم معرفتهم اسباب عدم القيام باجراء البحوث والدراسات "وقد طرأت زيادة على النسبة المئوية لان الباحث سمح للمبحوثين بالتأشير على اكثر من اختيار وهكذا الحال بالنسبة لبقية الاسئلة الواردة في هذا البحث". انظر جدول- 4-

جدول- 4 - يبين اسباب عدم قيام ادارة العلاقات العامة باعداد البحوث والدراسات بنفسها

الاجابة	التكرار	%
عدم وجود كوادر متخصصة لاعداد البحوث والدراسات	65	65.5
عدم كفاءة ادارة العلاقات العامة	10	10.2
عدم تقدير الادارة العليا لاهمية اجراء البحوث والدراسات	9	9.1
لم يبين	15	15.2
المجموع	99	%100

أما بشأن الجهات الاستشارية الخارجية التي تساعد ادارة العلاقات العامة في اعداد البحوث والدراسات فقد أشار (67) من المبحوثين وبنسبة (59.8%) الى الاستعانة بمراكز البحوث وأشار (42) من المبحوثين وبنسبة (37.5%) الى الاستعانة بالجامعات والمعاهد، وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (2،6 %) الى الاستعانة بمنظمات غير حكومية. انظر جدول- 5-

جدول - 5 - يبين الجهات الاستشارية الخارجية التي تستعين بها ادارة العلاقات العامة لاعداد البحوث والدراسات

الاجابة	التكرار	%
مراكز البحوث	**67**	**59.8**
الجامعات والمعاهد	**42**	**37.5**
منظمات غير حكومية	**3**	**،26**
المجموع	**112**	**%100**

اما عن مدى أهمية هذه البحث العلمي، فقد أشار (54) من المبحوثين وبنسبة (65.1%) الى انه مهم جدا، وأشار (18) من المبحوثين وبنسبة (21.7%) الى انها مهم، وأشار (5) من المبحوثين وبنسبة (6%) الى انها متوسطة الاهمية، وأشار (2) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى انها قليلة الاهمية، وأشار (4) من المبحوثين وبنسبة (4.8%) الى انها

غير مهمة، وهذا يؤشر ان لدى المبحوثين رؤية واضحة على مدى اهمية البحوث والدراسات لرسم استراتيجية العلاقات العامة.

انظر جدول-6-

جدول- 6- يبين اجابات المبحوثين بشأن اهمية البحث العلمي في تحقيق اهداف العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	54	65.1
مهم	18	21.7
متوسط الاهمية	5	6
قليل الاهمية	2	،36
غير مهم	4	،48
المجموع	83	%100

ب- التخطيط

تأتي أهمية التخطيط في العلاقات العامة لوضع منهج سليم للعلاقات الداخلية والخارجية للمؤسسة بقصد كسب ثقة وتعاون الجمهور لتحقيق اهدافها، اذ يقوم التخطيط على حسن اختيار الموضوعات والاساليب الاكثر فاعلية في التأثير في الجماهير، كمايساعد على تحديد الوسائل المناسبة والمتاحة للفئات المستهدفة لتحقيق اهداف العلاقات العامة بأقل تكلفة وبأقل جهد واقصر وقت مستطاع من اجل العمل بشكل منظم ومدروس وليس بشكل عشوائي او انتقائي او ارتجالي في التعامل مع ظاهرة الفساد الاداري.

وكشفت نتائج الدراسة بأن (32) من المبحوثين وبنسبة (38،6%) أشاروا الى ان التخطيط يمارس وبصفة دائمة، وأشار (23) من المبحوثين وبنسبة (27.7%) الى انه يمارس اكثر الاحيان، وأشار (25) من المبحوثين وبنسبة(،301%) الى ندرة ممارسته، بينما أشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى عدم ممارسته، ممايشير الى ان ادارة العلاقات العامة

لاتمـارس وظيفـة التخطـيط بـصفة دائمـة، الامـر الـذي يفـسر ان العمـل في ادارة العلاقـات العامـة غـير منظم ويعتمد على الانتقائية والارتجال في اصدار الاوامر وهو مايؤدي الى الارتباك في العمـل ويتـسبب في ضعف التأثير مع عدم تحديد الوسائل الاتصالية المناسبة للفئات المستهدفة بشكل دقيق.

انظر جدول -7-

جدول- 7- يبين مدى اعتماد ادارة العلاقات العامة على التخطيط لدعم نشاطها في الهيئة

الاجابة	التكرار	%
يمارس دائما	32	38.6
اكثر الاحيان	23	27.7
نادرا	25	30.1
لا يمارس	3	3.6
المجموع	83	100%

اما عن اسباب عدم قيام ادارة العلاقات العامـة بوظيفـة التخطـيط فقـد كانـت الاجابـة وحـسب الاهمية كالاتي:

أشار (63) من المبحـوثين وبنـسبة (52%) الى عـدم تـوفر الخـبرات الكافيـة لكـادر ادارة العلاقـات العامة، وأشار (19) من المبحوثين وبنسبة (15.7%) الى عدم توفر المـوارد الماليـة لاجـراء عمليـة التخطـيط، وأشار (17) من المبحوثين وبنسبة (14%) الى ان العمل متعارف عليه ولايحتاج الى تخطيط. وأشار (10) من المبحوثين وبنسبة (8.3%) الى عدم تقدير الادارة العليا لاهمية التخطيط لبرامج العلاقات العامـة مـن اجـل مكافحة الفساد الاداري، بينما أشار (12) من المبحوثين وبنسبة (10%) الى عدم معرفتهم باسباب عدم قيام ادارة العلاقات العامة بعملية التخطيط. انظر جدول- 8-

جدول- 8- يبين اسباب عدم اعتماد ادارة العلاقات العامة على وظيفة التخطيط لدعم نشاطها

الاجابة	التكرار	%
عدم توفر الموارد المالية لاجراء عملية التخطيط	19	15.7
عدم توفر الخبرات للكادر المتخصص	63	52
عدم تقدبر الادارة العليا لاهمية وظيفة التخطيط	10	8.3
العمل متعارف عليه ولايحتاج الى تخطيط	17	14
لم يبين	12	10
المجموع	121	%100

اما عن المدى الزمني لخطط العلاقات العامة فقد أشار (69) من المبحوثين وبنسبة (83.1) الى ان خطط ادارة العلاقات العامة هي خطط قصيرة المدى، وأشار (14) من المبحوثين وبنسبة (16.9) الى ان خططهم متوسطة المدى، بينما لم يشر اي من المبحوثين الى اعتماد الخطط الطويلة المدى.

وتدل هذه النتائج الى اعتماد ادارة العلاقات العامة على الخطط القصيرة والمتوسطة المدى وغياب الخطط الطويلة المدى (التخطيط الستراتيجي) والمهمة لرسم استراتيجية الاتصال في العلاقات العامة من اجل تحقيق الوعي العام ب(النزاهة) اي باهمية الحد من ظاهرة الفساد الاداري ولكسب ثقة وتعاون جميع جماهير الهيئة في القضاء على هذه الظاهرة. انظر جدول- 9-

جدول- 9- يبين المدى الزمني لخطط العلاقات العامة في هيئة النزاهة

الاجابة	التكرار	%
طويل المدى	-	-
متوسط المدى	14	16.9
قصير المدى	69	83.1
المجموع	83	100%

اما عن مدى اهمية التخطيط كوظيفة من وظائف ادارة العلاقات العامة، فقد أشار (66) من المبحوثين وبنسبة (79.5%) الى انها مهم جدا، وأشار (14) من المبحوثين وبنسبة (16.9%) الى انها مهمة، وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى انها متوسطة الاهمية، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين على ان التخطيط قليل الاهمية او لا اهمية له، وتدل هذه النتائج ان لدى المبحوثين درجة عالية من الوعي باهمية التخطيط كوظيفة من وظائف العلاقات العامة تحقيقا لاهدافها، انظر جدول – 10 –

جدول - 10 - يبين اجابات المبحوثين بشأن اهمية التخطيط لتحقيق اهداف العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	66	79.5
مهم	14	16.9
متوسط الاهمية	3	3.6
قليل الاهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	83	100%

جـ- الاتصال

يعد الاتصال الفعال ووسائله واساليبه المباشرة وغير المباشرة احد اهم الوظائف التي تستعملها ادارة العلاقات العامة لتوعية الرأي العام بمخاطر وابعاد الفساد الاداري، حيث يهدف الاتصال الى تكييف العلاقات بين المؤسسة والجمهور لتحقيق التفاعل والتفاهم المتبادل بينهما وذلك عن طريق استعمال وسيلة اتصالية او اكثر، وهذا بالطبع يستند الى البحوث والدراسات العملية لمعرفة افكار الجمهور وارائه ومعتقداته واتجاهاته من اجل تحقيق التأثير والتغيير في سلوك وثقافة المجتمع.

وكشفت نتائج الدراسة ان (65) من المبحوثين وبنسبة (78.3%) أشاروا الى ان الاتصال مهم جدا، وأشار (15) من المبحوثين وبنسبة (18.1%) الى ان الاتصال مهم.

وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى انه متوسط الاهمية، بينما لم يشر اي احد من المبحـوثين الا ان الاتصال قليل الاهمية او غير مهم. ممايؤشر توفر الوعي العالي لدى المبحوثين حول اهمية الاتصال كوظيفة من وظائف العلاقات العامة.انظر جدول-11-

جدول -11- يبين اجابات المبحوثين بشأن أهمية الاتصال لتحقيق اهداف العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	65	78.3
مهم	15	18.1
متوسطة الاهمية	3	3.6
قليل الاهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	83	100%

اما عن الوسائل والاساليب الاتـصالية التـي تـستعملها ادارة العلاقـات العامـة للاتـصال بـالجمهور الداخلي ومدى استعمالها فقد كانت الاجابات كالاتي:

أشار (58) من المبحوثين وبنسبة (69.9%) الى استعمال الجريدة وسيلة للاتصال بالجمهور الـداخلي وبصفة دائمـة، وأشـار (18) مـن المبحـوثين وبنـسبة (21.7%) الى اسـتعمالها اكـثر الاحيـان، وأشـار (7) مـن المبحوثين وبنسبة (8.7%) الى عدم استعمالها نهائيا، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين الى استعمالها نادرا.

وأشار (57) من المبحوثين وبنسبة (68.7%) الى استعمال المجلات وسيلة للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (20) مـن المبحـوثين وبنـسبة (24.1%) الى اسـتعمالها اكـثر الاحيـان، وأشـار مبحوثـان وبنسبة (2.4%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار (4) من المبحوثين وبنسبة (4.8%) الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشـار (60) مـن المبحـوثين وبنـسبة (72.3%) الى اسـتعمال النـشرات والملـصقات وسيلة للاتـصال بـالجمهور الـداخلي وبـصفة دائمـة، وأشـار (19) مـن المبحـوثين وبنـسبة

(22.6%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (3) مـن المبحـوثين وبنـسبة (3.6%) الى نـدرة اسـتعمالها، بيـنما أشار واحد وبنسبة (1.2) الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشار (67) من المبحوثين وبنسبة (80.7%) الى اسـتعمال النـدوات والاجتماعـات اسـلوب للاتـصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (12) من المبحوثين وبنسبة (14.5) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار واحد وبنسبة (1.2%) الى عدم اسـتعمالها نهائيا.

وأشـار (56) مـن المبحـوثين وبنـسبة (67.5%) الى اسـتعمال المقـابلات الشخـصية وسـيلة للاتـصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (20) من المبحوثين وبنسبة (24.1%) الى اسـتعمالها اكـثر الاحيـان، وأشار (5) من المبحوثين وبنسبة (6%) الى ندرة استعمالها، بينما أشـار مبحوثـان وبنـسبة (2.4%) الى عـدم استعمالها نهائيا.

وأشار (4) من المبحوثين وبنسبة (4.8%) الى استعمال الاذاعة وسـيلة للاتـصال بـالجمهور الـداخلي وبصفة دائمة، وأشـار (33) مـن المبحـوثين وبنـسبة (39.8%) الى اسـتعمالها اكـثر الاحيـان، وأشـار (20) مـن المبحوثين وبنسبة (24.1%) الى ندرة استعمالها، بينما أشـار (26) مـن المبحـوثين وبنـسبة (31.3%) الى عـدم استعمالها نهائيا.

وأشار (6) من المبحوثين وبنسبة (7.2%) الى استعمال التلفزيون وسيلة للاتصال بالجمهور الـداخلي وبصفة دائمة، وأشـار (30) مـن المبحـوثين وبنـسبة (36.1%) الى اسـتعماله اكـثر الاحيـان، وأشـار (25) مـن المحوثين وبنسبة (30.1%) الى ندرة استعماله، بينما أشـار (22) مـن المبحـوثين وبنـسبة (26.5%) الى عـدم استعماله نهائيا.

وأشار (55) من المبحوثين وبنسبة (66.3%) الى استعمال الانترنيت وسيلة للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (19) من المبحوثين وبنسبة (22.9%) الى استعماله اكثر الاحيان، وأشار (5) من المبحوثين وبنسبة (6%) الى ندرة استعماله، بينما أشار (4) من المبحوثين وبنسبة (4.8%) الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (55) من المبحوثين وبنسبة (66.3%) الى استعمال الاتصال الهاتفي وسيلة للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (20) من المبحوثين وبنسبة (24.1%) الى استعماله اكثر الاحيان، وأشار (6) من المبحوثين وبنسبة (7.2%) الى ندرة استعماله، بينما أشار مبحوثان وبنسبة (2.4%) الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (35) من المبحوثين وبنسبة (42.2%) الى استعمال الاحتفالات أسلوب للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (34) من المبحوثين وبنسبة (41%) الى استعماله اكثر الاحيان، وأشار(11) من المبحوثين وبنسبة (13.3%) الى ندرة استعماله، بينما أشار(3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (33) من المبحوثين وبنسبة (39.8%) الى استعمال المعارض أسلوب للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (32) من المبحوثين بنسبة (38.9%) الى استعماله اكثر الاحيان، وأشار (13) من المبحوثين وبنسبة (15.7%) الى ندرة استعماله، حينما أشار(5) من المبحوثين وبنسبة (6%) الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (48) من المبحوثين وبنسبة (57.8%) الى استعمال الكتب الرسمية أسلوب للاتصال بالجمهور الداخلي وبصفة دائمة، وأشار (26) من المبحوثين وبنسبة (31.3%) استعمالها اكثر الاحيان وأشار(5) من المبحوثين وبنسبة (6%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار(4) من المبحوثين وبنسبة (4.8%) الى عدم استعمالها نهائيا.

وظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (321) في حين بلغت قيمتها الجدولية (46.16) عند درجة حرية (33) ومستوى ثقة (95).

∵ قيمة مربع كاي المحسوبة > من قيمة كاي الجدولية

∴ يوجد فرق معنوي في مدى استعمال الوسائل والاساليب المختلفة في نشاط العلاقات العامة مع الجمهور الداخلي في هيئة النزاهة.

وتبين للباحث ان هنالك ضعف في استعمال بعض الوسائل والاساليب الاتصالية

مثل الاذاعة الداخلية والتلفزيون، والاحتفالات والمعارض من اجل الاتصال بالجمهور الداخلي.

(وفي مايخص المعارض فقد أشار المبحوثون الى عدم توفر المـوارد الماليـة الكافيـة لاقامـة المعـارض) والاذاعة الداخلية والتلفزيون (حيث أشار المبحوثون الى استعمال هذه الوسيلة يقتصر على مـستوى الادارة العليا دون عرض النشاطات على الجمهور). انظر جدول-12-

جدول- 12- يبين اجابات المبحوثين بشأن الوسائل والاساليب التي تستعملها ادارة العلاقات العامة للاتصال بالجمهور الداخلي

ت	الوسائل والاساليب	تستعمل دائما		أكثر الاحيان		نادرا		لاتستعمل		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	الجريدة	58	%69.9	18	%21.7	——	——	7	%8.4	83	%100
2	المجلات	57	%68.7	20	%24.1	2	%2.4	4	%4.8	83	%100
3	النشرات والملصقات	60	%72.3	19	%22.6	3	%3.6	1	%1.2	83	%100
4	الندوات والاجتماعات	67	%80.7	12	%14.5	3	%3.6	1	%1.2	83	%100
5	المقابلات الشخصية	56	%67.5	20	%24.1	5	%6	2	%2.4	83	%100
6	الاذاعة	4	%4.8	33	%39.8	20	%24.1	26	%31.3	83	%100
7	التلفزيون	6	%7.2	30	%36.1	25	%30.1	22	%26.5	83	%100
8	الانترنيت	55	%66.3	19	%22.9	5	%6	4	%4.8	83	%100
9	الاتصال الهاتفي	55	%66.3	20	%24.1	6	%7.2	2	%2.4	83	%100
10	الاحتفالات	35	%42.2	34	%41	11	%13.3	3	%3.6	83	%100
11	المعارض	33	%39.8	32	%38.6	13	%15.7	5	%6	83	%100
12	الكتب الرسمية	48	%57.8	26	%31.3	5	%6	4	%4.8	83	%100
	المجموع الكلي	534	%53.6	283	%28.4	98	%9.9	81	%8.1	996	%100

أما عن الوسائل والاساليب الاتصالية التي تستعملها ادارة العلاقات العامة للاتصال بالجمهور الخارجي ومدى استعمالها فقد كانت الاجابات كالاتي:

أشار (63) من المبحوثين وبنسبة (75.9%) الى استعمال الجريدة وسيلة للاتصال بالجمهور الخارجي وبصفة دائمة وأشار(15) من المبحوثين وبنسبة (18.1%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار(4) من المبحوثين وبنسبة (4.8%) الى ندرة استعمالها، بينما أشارمبحوث واحد وبنسبة (1.2%) الى عدم استعمالها نهائيا

وأشار (64) من المبحوثين وبنسبة (77.1%) الى استعمال المجلات وسيلة للاتصال بالجمهور الخارجي وبصفة دائمة، وأشار(16) من المبحوثين وبنسبة (19.3%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى ندرة استعمالها، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشار (12) من المبحوثين وبنسبة (14.5%) الى استعمال الاذاعة وسيلة للاتصال بالجمهور الخارجي وبصفة دائمة، وأشار (37) من المبحوثين وبنسبة (44.3%) الى استعمالها اكثر الاحيان ، وأشار (20) من المبحوثين وبنسبة (24.1%) الى ندرة استعمالها، بينما أشار (14) من المبحوثين وبنسبة (16.9%) الى عدم استعمالها نهائيا.

وأشار(13) المبحوثين بنسبة (15،7%) الى استعمال التلفزيون وسيله للاتصال بالجمهور الخارجي بصغه دائمه، وأشار(31) من المبحوثين بنسبة (37،3%) الى استعماله اكثر الاحيان، وأشار (27) من المبحوثين وبنسبة (32،5%) الى ندره استعماله، بينما أشار (12) من المبحوثين بنسبة (14،5%) الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار(68) من المبحوثين بنسبة (81،9%) الى استعمال الندوات والمؤتمرات اسلوب للاتصال بالجمهور الخارجي وبصفه دائمه، وأشار (8) من المبحوثين بنسبة (9،6%) الى استعمالها اكثرالاحيان، وأشار (7) من المبحوثين بنسبة (8،4%) الى ندره استعماله، بينما لم يشر اي من المبحوثين الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (64) من المبحوثين بنسبة (77،1%) الى استعمال الزيارات اسلوب

للاتصال بالجمهور الخارجي بصفه دائمه، وأشـار (11) مـن المبحـوثين بنـسبة (3،13%) الى اسـتعماله اكـثر الاحيان، وأشار (6) من المبحوثين وبنسبة (2،7%) الى ندره استعماله. بنما أشار (2) مـن المبحـوثين وبنـسبة (4،2%) الى عدم استعماله نهائيا.

وأشار (66) مـن المبحـوثين وبنـسبة (5،79%) الى اسـتعمال النـشرات وسـيله لـلا تـصال بـالجمهور الخارجي و بصفه دائمه، وأشار (12) من المبحوثين بنسبة (5،14%) الى استعمالها اكثر الاحيان، وأشـار (2) من المبحوثين بنسبة (4،2%) الى ندره استعمالها، بيـنما أشـار (3) مـن المبحـوثين بنـسبة (6،3%) الى عـدم استعمالها نهائيا.

وأشـار(58) مـن المبحـوثين بنـسبة (9،69%) الى اسـتعمال المقـابلات الشخـصيه وسـيله لـلا تـصال بالجمهور الخارجي وبصغه دائمه، وأشار (22) من المبحـوثين وبنـسبة (5،26%) الى اسـتعمالها اكثرالاحيـان، وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (6،3%) الى ندره استعمالها، بينما لم يشر اي احـد مـن المبحـوثين الى عـدم استعمالها نهائيا.

وأشـار (65) مـن المبحـوثين بنـسبة (3،78%) الى اسـتعمال الانترنيـت وسـيله للاتـصال بـالجمهور الخارجي وبصغه دائمه، وأشار (11) من المبحوثين بنسبة (3،13%) الى اسـتعماله اكـثر الاحيـان، وأشـار (7) من المبحوثين وبنسبة (4،8%) الى ندره استعماله، بينما لم يـشراي احـد مـن المبحـوثين الى عـدم اسـتعماله نهائيا.

وأشار (64) من المبحوثين بنسبة (1،77%) الى استعمال البريد الاكـتروني وسـيله للاتـصال بـالجمهود الخارجي وبصغه دائمه، وأشار (13) من المبحـوثين وبنـسبة (7،15%) الى اسـتعماله اكثرالاحيـان، وأشـار (6) وبنسبة (2،7%) الى ندره استعماله. بينما لم يشراي احد من المبحوثين الى عدم استعماله نهائيا.

وأشـار (22) مـن المبحـوثين وبنـسبة (5،26%) الى اسـتعمال المعـارض وسـيله للاتـصال بـالجمهور الخارجي وبصغه دائمه، وأشار (46) من المبحوثين وبنسبة (4،55%) الى استعماله اكثر الاحيـان، وأشـار (14) من المبحوثين وبنسبة (9،16%) الى ندره استعماله، بينما مبحوث واحد وبنسبة (2،1%) الى عـدم اسـتعماله نهائيا.

وأشار (23) من المبحوثين وبنسبة (7،27%) الى استعمال الاحتفالات اسلوب للاتصال بالجمهور الخارجي وبصغه دائمه، وأشار (46) من المبحوثين وبنسبة (4،55%) الى استعماله اكثر الاحيان، وأشار (13) من المبحوثين وبنسبة (7،15%) الى ندره استعماله، بينما أشار مبحوث واحد وبنسبة (2،1%) الى عدم استعماله نهائيا.

وظهرت قيمه مربع كاي المحسوبه (412) في حين بلغت قيمتها الجدوليه (46، 16) عند درجه حريه (33) ومستوى ثقه (95)

∴ قيمة مربع كاي المحسوبة > من قيمه كاي الجدولية

∴ يوجد فرق معنوي في مدى استعمال الوسائل والاساليب المختلفه في نشاط العلاقات العامة مع الجمهورالخارجي لهيئه النزاهة

وتشير النتائج ان هناك ضعفاً في استعمال بعض الوسائل والاساليب الاتصاليه مثل (التلفزيون، والاذاعه، والمعارض، والاحتفالات) من اجل الاتصال بالجمهور الخارجي. انظر جدول- 13-

جدول- 13- يبين اجابات المبحوثين بشأن الوسائل والاساليب الاتصالية التي تستعملها ادارة العلاقات العامة للاتصال بالجمهور الخارجي

	الوسائل والاساليب	تستعمل دائما		أكثر الاحيان		نادرا		لاتستعمل			
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	الجريدة	63	%75.9	15	%18.1	4	%4.8	1	%1.2	83	%100
2	المجلات	64	%77.1	16	%19.3	3	%3.6	——	——	83	%100
3	الاذاعة	12	%14.5	37	%44.6	20	%24.1	14	%16.9	83	%100
4	التلفزيون	13	%15.7	31	%37.3	27	%32.5	12	%14.5	83	%100
5	الندوات والمؤتمرات	68	%81.9	8	%9.6	7	%8.4	——	——	83	%100
6	الزيارات	64	%77.1	11	%13.3	6	%7.2	2	%2.4	83	%100
7	النشرات	66	%79.5	12	%14.5	2	%2.4	3	%3.6	83	%100
8	المقابلات الشخصية	58	%69.9	22	%26.5	3	%3.6	——	——	83	%100
9	الانترنيت	65	%78.3	11	%13.3	7	%8.4	——	——	83	%100
10	البريد الالكتروني	64	%77.1	13	%15.7	6	%7.2	——	——	83	%100
11	المعارض	22	%26.5	46	%55.4	14	%16.9	1	%1.2	83	%100
12	الاحتفالات	23	%27.7	46	%55.4	13	%15.7	1	%1.2	83	%100
	المجموع الكلي	582	%58.4	268	%26.9	112	%11.3	34	%3.4	996	%100

اما عن مدى اعتماد وظيفه الاتصال على وظيفه التخطيط تحقيقا لنشاط إدارة العلاقات العامة فقد أشار(12) من المبحوثين وبنسبة(5،14%) الى اعتماد وظيفه الاتصال على وظيفه التخطيط وبصفه دائمه، وأشار(21) من المبحوثين وبنسبة (3،25%) الى ان اعتمادها على التخطيط اكثر الاحيان، وأشار(49) من المبحوثين وبنسبة (59%) الى ان اعتمادها نادرا، بينما أشار مبحوث واحد وبنسبة (2،1%) الى عدم اعتمادها نهائيا.

وتدل هذه النتائج ان وظيفة الاتصال لاتعتمد بشكل دائم على وظيفه التخطيط الامر الذي يفسر عدم وجود ستراتيجيه للاتصال في إدارة العلاقات العامة لمكافحة الفساد الاداري في مؤسسات الدوله ومن ثمَّ فان الاعتماد على الاتصال غير الفعال لايمكن ان يحقق أهداف العلاقات العامة في نشر الوعي العام ب(النزاهة) لدى الموظفين في المؤوسسات والدوائر الحكوميه. انظر جدول-14 -

جدول- 14- يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى اعتماد وظيفة الاتصال على وظيفة التخطيط تحقيقا لنشاط العلاقات العامة في هيئة النزاهة

الاجابة	التكرار	%
تعتمد دائما	12	14.5
اكثر الاحيان	21	25.3
نادرا ماتعتمد	49	59
لا تعتمد	1	1.2
المجموع	83	%100

د- التنظيم

يعد التنظيم عملاً اجتماعياً متكاملاً يتكون من اجزاء وعناصر متفاعله تضم الاعمال والإدارة الامكانات والسياسات والنظم والاجراءات والهيكل التنظيمي للمؤسسه، وتمثل الجوانب التنظيميه للعلاقات العامة ركنا اساسيا تبنى عليه بقيه الجهود

والنشاطات التي تقوم بها إدارة العلاقات العامة ومالم يتوفر لهذه الإدارة البناء التنظيمي المناسب لها فانها ستعجز عن القيام بالمسؤليات الاداريه المنوطه بها.

وكشفت نتائج الدارسه ان (52) من المبحوثين وبنسبة (62،7%) أشاروا الى إنَّ إدارة العلاقات العامة تمارس وظيفة التنظيم وبصفه دائمه. وأشار (26) المبحوثين وبنسبة (31،3%) الى انها تمارس اكثر الاحيان، وأشار (5) من المبحوثين وبنسبة (6%) الى ندره ممارسته، بينما لم يشر اي من المبحوثين الى عدم ممارسته. وتدل هذه النتائج الى اعتماد إدارة العلاقات العامة على وظيفه التنظيم وبصفه دائمه. انظر جدول-15-

جدول- 15- يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى ممارسة ادارة العلاقات العامة لوظيفة التنظيم

الاجابة	التكرار	%
يمارس دائما	52	62.7
اكثر الاحيان	26	31.3
نادرا	5	6
لايمارس	-	-
المجموع	83	100%

أما عن درجه أهمية التنظيم في تحقيق أهداف العلاقات العامة فقد أشار (57) من المبحوثين وبنسبة (68،7) الى ان اهمية التنظيم في تحقيق اهداف العلاقات العامة مهم جدا، واشار (21) من المبحوثين وبنسبة (25،3) الى انه مهم. واشار (5) من المبحوثين وبنسبة (6) الى انه متوسط الاهمية، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين الى ان وظيفه التنظيم قليله الاهمية او غير مهمة، مما يشير الى وجود درجه عاليه من الوعي لدى المبحوثين باهمية التنظيم لتحقيق اهداف العلاقات العامة. انظر جدول- 16 -

جدول- 16 - يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى اهمية وظيفة التنظيم في تحقيق اهداف العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	57	68.7
مهم	21	25.3
متوسطة الاهمية	5	6
قليل الاهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	83	%100

هـ- التنسيق

تعد وظيفه التنسيق من الوظائف المهمه في العلاقات العامة إذ يتم التنسيق بين إدارة العلاقات العامة والادارات الاخرى داخل المؤسسه وخارجها مع الهيئات والمؤسسات المحليه والاقليميه والدوليه ذات العلاقه بالمؤسسه الى جانب تامين الاتصال. مع وسائل الاعلام التي تقوم بالكشف عن قضايا الفساد الاداري ولنقل انجازات المؤسسة وانشطتها الى افراد المجتمع بشكل عام، لضمان التوجه نحو اداء سليم وفعال لتحقيق الاهداف التي وضعتها إدارة المؤسسه.

وكشفت نتائج الدارسه ان (65) من المبحوثين وبنسبة (78،3%) أشاروا الى ان إدارة العلاقات العامة تمارس وظيفه التنسيق وبصفه دائمه، وأشار (14) من المبحوثين وبنسبة (16،9%) الى انهاتمارس اكثر الاحيان، وأشار (4) من المبحوثين وبنسبة (4،8%) الى ندره ممارستها، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين الى عدم ممارستها. مما يشير الى اعتماد وظيفه التنسيق وبصفه دائمه. انظر جدول- 17-

جدول-17- يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى ممارسة وظيفة التنسيق في ادارة العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
يمارس دائما	65	78.3
اكثر الاحيان	14	16.9
نادرا	4	4.8
لايمارس	-	-
المجموع	83	%100

اما عن درجه اهمية التنسيق كوظيفه من وظائف العلاقات العامة في الهيئة، فقد أشار (65) من المبحوثين وبنسبة (3،78%) الى ان اهمية التنسيق كوظيفه من الوظائف العلاقات العامة مهم جدا. أشار (13) من المبحوثين وبنسبة (7،15%) الى انها مهمه. واشار (3) من المبحوثين وبنسبة (6،3) الى انها متوسطه الاهمية. وأشار مبحوثان وبنسبة (4،2%) الى انها قليله الاهمية، بنيما لم يشر اي احد من المبحوثين الى انها غيرمهمه. انظر جدول- 18 -

جدول- 18- يبين اجابات المبحوثين بشأن اهمية التنسيق كوظيفة من وظائف العلاقات العامة تحقيقاً لاهدافها

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	65	78.3
مهم	13	15.7
متوسط الاهمية	3	3.6
قليل الاهمية	2	2.4
غير مهم	-	-
المجموع	83	100%

و- التمثيل والمفاوضة

يعد التمثيل والمفاوضة من اهم متطلبات الإدارة الناجحه في العصر الحديث لما يمكن ان يحققه من اتصال فعال لقضايا جوهريه تدعم مكانه المؤسسه واهدافها، وعن طريق هذا الاتصال يمكن لإدارة العلاقات العامة ان تحقق مكاسب لها ولمؤسستها.

وكشفت نتائج الدراسه ان (54) من المبحوثين وبنسبة (1،65%) أشاروا الى اعتماد الهيئة على إدارة العلاقات العامة في التمثيل والمفاوضة، بينما أشار (29) من المبحوثين وبنسبة (9،34%) الى عدم اعتماد الهيئة على إدارة العلاقات العامة في التمثيل والمفاضه، وتدل هذه النتائج الى ان الهيئة تعتمد على إدارة العلاقات العامة في التمثيل والمفاوضة اكثر الاحيان. انظر جدول- 19-

جدول- 19 - يبين اجابات المبحوثين بشأن اعتماد هيئة النزاهة على ادارة العلاقات العامة للتمثيل والمفاوضة

الاجابة	التكرار	%
تعتمد على ادارة العلاقات العامة	54	65.1
لاتعتمد على ادارة العلاقات العامة	29	34.9
المجموع	83	100%

أما عن أسباب عدم اعتماد الهيئة على إدارة العلاقات العامة في التمثيل والمفاوضة كانت الاجابة وحسب الاهمية كالاتي.

أشار (21) من المبحوثين وبنسبة (2،19%) الى وجود جهات اخرى تتولى القيام بعمليه التمثيل والمفاوضة، وأشار (15) من المبحوثين وبنسبة (8،13%) الى عدم الثقه بكفاءه العلاقات العامة، بينما أشار (13) من المبحوثين وبنسبة (11%) الى وجود تداخل في ادارات الهيئة. انظر جدول-20-

جدول- 20- يبين اسباب عدم اعتماد هيئة النزاهة على ادارة العلاقات العامة في التمثيل والمفاوضة

الاجابة	التكرار	%
جهات اخرى تتفاوض	21	42.8
عدم الثقة بكفاءة العلاقات العامة	15	30.6
وجود تداخل في ادارات الهيئة	13	26.5
المجموع	49	100%

أما عن الجهات التي تمارس إدارة العلاقات العامة معها عملية التمثيل والمفاوضة فقد كانت الاجابة وحسب الاهمية كالاتي:

أشار (43) من المبحوثين وبنسبة (26%) الى انهم يمارسون التمثيل والمفاوضة مع والوزارات، وأشار (31) من المبحوثين وبنسبة (18،6%) الى انهم يمارسون التمثيل والمفاوضة مع هيئات مماثله، وأشار ايضا (31) من المبحوثين وبنسبة (18،6%) الى انهم يمارسون التمثيل والمفاوضة مع مجلس ا لوزراء، وأشار (17) من المبحوثين وبنسبة (10.2%) الى انهم يمارسون التمثيل والمفاوضة مع مجلس النواب، وأشار (13) من المبحوثين وبنسبة (7.8%) الى انهم يمارسون التمثيل والمفاوضة مع رئاسه الجمهوريه، بينما أشار (27) من المبحوثين وبنسبة (16.4%) الى عدم معرفتهم بالجهات التي يتفاوضون معها. انظر جدول-21-

جدول- 21 - يبين الجهات التي تتعامل معها ادارة العلاقات العامة في عملية التمثيل والمفاوضة

الاجابة	التكرار	%
وزارات الدولة	43	26
هيئات مماثلة	31	18.6
مجلس الوزراء	31	18.6
رئاسة الجمهورية	13	7.8
مجلس النواب	17	10.2
لم يبين	27	16.4
المجموع	126	100%

ز- التدريب

لاشك في ان تحسين اداء العاملين وانتاجهم هو الهدف الرئيسي لكل برامج التدريب الاداري للعلاقات العامة إذ إن مستوى مهارات الممارس للعلاقات العامة ليس هو العنصر المهم الذي يضمن كفاءه الممارس بصفه مستمره بل لابد ان يصقل هذا المستوى دائما بالتدريب الذي يمد الممارس بخبرات جديده. ويفيده في التعرف على ما يحدث في مؤسسات اخرى. وينبغي ان يشمل التدريب العاملين في الادارات الاخرى في المؤسسه بهدف تحقيق التنميه الاداريه المهنيه.

وكشفت نتائج الدراسه ان (78) من المبحوثين وبنسبة (94%) أشاروا الى اعتماد ادارات العلاقات العامة على وظيفه التدريب وبصفه دائمه، وأشار (4) وبنسبة (4.8%) الى اعتمادها اكثر الاحيان، وأشار (1) من المبحوثين وبنسبة (1.2%) الى اعتمادها نادرا، بينما لم يشر اي من المبحوثين الى عدم اعتمادها نهائيا، وتدل هذه النتائج الى اعتماد ادارات العلاقات العامة على وظيفه التدريب وبصفه دائمه. انظر جدول- 22 -

جدول- 22 - يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى اعتماد ادارة العلاقات العامة على وظيفة التدريب لموظفيها

الاجابة	التكرار	%
تعتمد دائما	78	94
اكثر الاحيان	4	4.8
نادرا	1	1.2
لاتعتمد	-	-
المجموع	83	%100

وعن مدى اهمية وظيفه التدريب في إدارة العلاقات العامة، فقد أشار (74) من المبحوثين وبنسبة (89.2%) الى ان وظيفه التدريب مهمة جدا. وأشار (8) ومن المبحوثين وبنسبة (9.6%) الى انها مهم، وأشار (1) من المبحوثين وبنسبة (1.2%) الى انها متوسطة الاهمية، بينما لم يشر اي احد من المبحوثين الى ان وظيفه التدريب قليلة الاهمية وغير

مهمة، وتدل هذه النتائج ان وظيفه التدريب هي على درجة عالية من الاهمية لدى المبحوثين في هيئه النزاهة. انظر جدول- 23 -

جدول- 23- يبين اجابات المبحوثين بشأن أهمية وظيفة التدريب في ادارة العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	74	89.2
مهم	8	9.6
متوسطة الاهمية	1	1.2
قليل الاهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	83	100%

أما عن مجالات التدريب التي تقوم بها إدارة العلاقات العامة للعاملين فيها، فقد كانت الاجابة وحسب الاهمية كالاتي: أشار (68) من المبحوثين وبنسبة (39.8%) الى اعتماد التدريب على اساليب العلاقات العامة، وأشار (54) من المبحوثين وبنسبة (31.5%) الى اعتماد التدريب على الانترنيت واستعمال الوسائل الالكترونية، وأشار (31) من المبحوثين وبنسبة (18.2%) الى اعتماد التدريب على الفنون الاتصاليه، وأشار (10) من المبحوثين وبنسبة (5.8%) الى اعتماد التدريب على الفنون الصحفية، وأشار (5) من المبحوثين وبنسبة (3) الى اعتماد التدريب على الصحافه الاستقصائيه، بينماأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (1.7%) الى عدم معرفتهم بالدورات التدريبيه التي تقوم بها إدارة العلاقات العامة للعاملين فيها. انظر جدول-24-

جدول- 24 - يبين اجابات المبحوثين بشأن الجوانب الاعلامية التي تقوم بها العلاقات العامة لتدريب موظفيها

الاجابة	التكرار	%
تدريب العاملين على الفنون الاتصالية	31	18.2
التدريب على الفنون الصحفية	10	5.8

%	التكرار	الاجابة
39.8	68	التدريب على اساليب العلاقات العامة
3	5	التدريب على الصحافة الاستقصائية
31.5	54	التدريب على الانترنيت واستعمال الوسائل الالكترونية
1.7	3	لم يبين
%100	171	المجموع

أما عن اشراف إدارة العلاقات العامة على الدورات التدريبية للعاملين في الادارات المختلفه للهيئـه، فقد أشار (72) من المبحوثين وبنسبة (86.7%) الى ان إدارة العلاقات العامة تشرف على الدورات التدريبيـه للعاملين في الهيئة بينما أشار (11) من المبحـوثين وبنـسبة (13.3%) الى ان إدارة العلاقـات العامـة لاتـشرف على الدورات التدريبيه للعاملين في الهيئة، وتدل هذه النتائج على اهتمام إدارة العلاقات العامة بـالاشراف على الدورات التدريبيه للعاملين في الادارات المختلفه في الهيئة. انظر جدول-25-

جدول- 25- يبين قيام ادارة العلاقات العامة بالاشراف على دورات العاملين في دوائر الهيئة وفروعها

%	التكرار	الاجابة
86.7	72	تشرف على الدورات
13.3	11	لاتشرف على الدورات
100%	83	المجموع

أما عن أنواع الـدورات التـي تقيمهـا وتـشرف عليهـا إدارة العلاقـات العامـة للعـاملين في الادارات المختلفه، فقد أشار (61) من المبحوثين وبنسبة(35،8%) الى ان اداراة العلاقات العامـة تقـيم وتـشرف عـلى دوره مهـارات التحقيـق وكـشف الفـساد الاداري في مؤسـسات الدولـه (وهـي دوره خاصـه للعـاملين في دائره التحقيقـات العامـة في هيئـه النزاهـة العامـة)، وأشـار (43) مـن المبحـوثين وبنـسبة (24.8%) الى ان ادارات العلاقات العامة تقيم وتشرف على دوره وسائل العلاج والوقايـه مـن الفـساد (وهـي دوره خاصـه للعاملين في دائره الوقايه الشفافيه في هيئـه النزاهـة، وأشـار (44) مـن المبحـوثين وبنـسبة (25.4%) الى ان

إدارة العلاقات العامة تقيم وتشرف على دوره اساليب الرقابه والاشراف (وهي دوره خاصه للعاملين في دائره الوقايه والشفافيه والعاملين في الدائره القانونية)، وأشار (25) من المبحوثين وبنسبة (14.4%) الى ان إدارة العلاقات العامة تقيم وتشرف على دوره قضايا التدقيق المالي (وهي دوره خاصة للعاملين في الدائره الإدارة الماليه في الهيئة. انظر جدول-26-

جدول-26- يبين اجابات المبحوثين بشأن انواع الدورات التدريبية للعاملين في دوائر الهيئة وفروعها والتي تشرف عليها ادارة العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مهارات التحقيق وكشف الفساد	61	35.8
وسائل العلاج والوقاية من الفساد	43	24.8
اساليب الرقابة والاشراف	44	25.4
قضايا التدقيق المالي	25	14.4
المجموع	173	%100

ح-التقويم

يمثل التقويم المحطه النهائيه في الية عمل العلاقات العامة والتي تعمل بشكل مستمر لمعرفه مدى كفاءه خطط العلاقات العامة وبرامجها ومدى حاجه جماهيرها المستهدفه. وكذلك فهي تمثل عمليه التحري للبحث عن الاخطاء واسباب القصور في البرامج المختلفه لتلافيها في الخطط المستقبليه بما يساهم في نجاح المؤسسه. وكشفت نتائج الدراسه ان (61) من المبحوثين وبنسبة (73.5%) أشاروا الى ان إدارة العلاقات العامة تمارس وظيفه التقويم، بينما أشار (22) من المبحوثين وبنسبة (26.5%) الى عدم ممارسه إدارة العلاقات العامة لوظيفة التقويم. انظر جدول-27-

جدول- 27- يبين اجابات المبحوثين بشأن ممارسة ادارة العلاقات العامة وظيفة التقويم لنشاطها

الاجابة	التكرار	%
تمارس التقويم	61	73.5
لاتمارس التقويم	22	26.5
المجموع	83	100%

أما عن سبب عدم ممارسة إدارة العلاقات العامة لوظيفه التقويم فقد أشار (16) من المبحوثين وبنسبة (1. 42%) الى عدم وجود خطط اصلا لإدارة العلاقات العامة، وأشار (12) من المبحوثين وبنسبة (31.5%) الى عدم وجود كوادر كافيه للقيام بهذه الوظيفه، وأشار (10) من المبحوثين وبنسبة (26.3%) الى عدم اعطاء الإدارة العليا اهمية لعمليه التقويم. انظر جدول-28-

جدول-28- يبين اجابات المبحوثين حول اسباب عدم قيام ادارة العلاقات العامة بوظيفة التقويم لنشاطها

الاجابة	التكرار	%
عدم وجود خطط للعلاقات العامة	16	42.1
عدم وجود جهاز للقيام بهذه الوظيفة	12	31.5
عدم وجود كوادر كافية للقيام بهذه الوظيفة	10	26.3
المجموع	38	100%

أما عن الجوانب التي يتم في ضوئها التقويم فقد أشار (37) من المبحوثين وبنسبة (28.6%) الى ان التقويم يتم في مدى تاثير كل وسيله أعلاميه، وأشار (43) من المبحوثين وبنسبة (33.3%) انه يتم تقويم نتائج نشاطات إدارة العلاقات العامة ومدى اهميتها، وأشار (29) من المبحوثين وبنسبة (22.4%) انه يتم تقويم البحث عن الجوانب المؤثره في الرأي العام، وأشار(20) من المبحوثين وبنسبة (15.5%) انه يتم تقويم نتائج البحث عن نجاح التأثير للموضاعات الاعلاميه في الجهات المستهدفه. انظر جدول-29-

جدول- 29- يبين اجابات المبحوثين حول الجوانب التي يتم فيها تقييم عمل العلاقات العامة

الاجابة	التكرار	%
مدى تاثير كل وسيلة اعلامية	37	24.7
نتائج انشطة العلاقات العامة واهميتها	43	28.7
البحث عن جوانب مؤثرة في الرأي العام	29	19.3
نجاح التاثير للموضوعات الاعلامية	20	13.3
	المجموع	100%

المبحث الثالث

العلاقات العامة ومكافحة الفساد الاداري

أولاً: العلاقات العامة ومكافحة الفساد الاداري

ان للعلاقات العامة في هيئه النزاهة العامة اهدافا ترمي الى تحقيقها عن طريق نشاطها الاتصالي والاعلامي، وتجسد تلك الاهداف بطبيعه الحال الاهداف العامة للهيئه لضمان تواصلها مع مختلف فئات الجمهور ولكسب اكبر عدد من الافراد الذين يسهمون في تحقيق هذه الاهداف، فعن طريق وسائل الاتصال والاعلام يمكن نشر قيم النزاهة والشفافية وبث الروح الوطنية بين الموظفين الاداريين، كما يمكن توعية افراد المجتمع بخطورة وابعاد ظاهرة الفساد الاداري لتشجيعهم على التبليغ عن مواطن هذه الظاهرة واشراكهم في عملية محاربتها، وفي الوقت ذاته يمكن ان تكون وسائل الاعلام رقيباً على اداء مؤسسات الدولة بشكل عام وبمايحقق اهداف الهيئة في الكشف عن الفساد الاداري فيها واهداف المجتمع بشكل عام.

وكشفت نتائج الدراسة عن درجة اهمية كل هدف من الاهداف المقترحة والتي تسعى ادارة العلاقات العامة في هيئة النزاهة الى تحقيقها عند ممارسة نشاطها، فقد اجاب (70) من المبحوثين وبنسبة (84.3%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في كسب ثقة المواطنين بالهيئة مهم جدا، وأشار (10) من المبحوثين وبنسبة (12%) الى انه هدف مهم، وأشار مبحوثان وبنسبة (2.4%) الى انه هدف متوسط الاهمية بينما أشارمبحوث واحد وبنسبة (1.2%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (65) من المبحوثين وبنسبة (78.1%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في اعداد رأي عام مضاد للفساد الاداري مهم جدا، وأشار (14) من المبحوثين وبنسبة (16.9%) الى انه هدف مهم، وأشار مبحوثان وبنسبة (2.4%) الى انه متوسطة الاهمية، وايضاً أشار مبحوثان وبنسبة (2.4%) الى انه هدف غيرمهم.

وأشار (69) من المبحوثين وبنسبة (82.1%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في تشجيع الرأي العام على التبليغ عن حالات الفساد الاداري مهم جدا. وأشار (10) من المبحوثين وبنسبة (12%) الى انه هدف مهم. وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار مبحوث واحد وبنسبة (1.2%) الى ان هدف غير مهم.

وأشار (72) من المبحوثين وبنسبة (86.8%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في السعي الى ايجاد ثقافة عامة للنزاهة ومحاربة الفساد الاداري مهم جدا.وأشار (5) من المبحوثين وبنسبة (6) الى انه هدف مهم، وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار مبحوث واحد وبنسبة (1.2%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (63) من المبحوثين وبنسبة (75.9%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في تنمية اخلاقيات الوظيفة العامة لدى الموظفين مهم جدا، وأشار (16) من المبحوثين وبنسبة (19.3%) الى انه مهم، وأشار مبحوث واحد وبنسبة (1.2%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (63) من المبحوثين وبنسبة (75.9%) الى انه هدف ادارة العلاقات العامة في توعية الرأي العام بخطورة ونتائج الفساد الاداري مهم جدا، وأشار (16) من المبحوثين وبنسبة (19.3%) الى انه مهم، وأشار مبحوث واحد وبنسبة (1.2%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (58) من المبحوثين وبنسبة (69.9%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في تحصين الموظفين الجدد من ثقافة الفساد مهم جدا. وأشار (18) من المبحوثين وبنسبة (21.7%) الى انه هدف مهم، وأشار(3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (4) من المبحوثين وبنسبة (4.8%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (60) من المبحوثين وبنسبة (72.3%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في بث الروح الوطنية والقيم النبيلة بين الموظفين في المؤسسات الحكومية مهم جدا. وأشار

(16) من المبحوثين وبنسبة (19.3%) الى انه هدف مهم، وأشار (5) من المبحوثين وبنسبة (6) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار مبحوثان وبنسبة (2.4%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (49) من المبحوثين وبنسبة (59.1%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في تصحيح الافكار الخاطئة عند الجمهور حول الفساد الاداري مهم جدا، وأشار (27) من المبحوثين وبنسبة (32.5%) الى انه هدف مهم، وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (4) من المبحوثين وبنسبة (4.8%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار(58) من المبحوثين وبنسبة (69.9%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في نشر الوعي القانوني الخاص باحكام جرائم المفسدين مهم جدا، وأشار (20) من المبحوثين وبنسبة (24.1%) الى ان هدف مهم، وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار مبحوثان وبنسبة (2.4%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (55) من المبحوثين وبنسبة (66.3%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في نشر قيم الشفافية في مؤسسات الدولة لضمان حقوق المواطنين من الاستلاب مهم جدا، وأشار (20) من المبحوثين وبنسبة (24.1%) الى انه مهم، وأشار (5) من المبحوثين وبنسبة (6%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (59) من المبحوثين وبنسبة (71.1%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في دعم استقلالية الهيئة وحياد يتها وتعزيز قوتها لدى الرأي العام مهم جدا، وأشار (15) من المبحوثين وبنسبة (18.1%) الى انه هدف مهم، وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (6) من المبحوثين وبنسبة (7.6%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (55) من المبحوثين وبنسبة (66.3%) الى ان هـدف ادارة العلاقـات العامـة في تعـديل ثقافـة المجتمع العراقي حول الفساد الاداري مهم جدا، وأشار (17) من المبحوثين وبنسـبة (20.5%) الى انـه مهـم، وأشار (5) من المبحوثين وبنسبة (6%) الى انه هدف متوسط الاهمية، بينما أشار (6) من المبحوثين وبنسبة (7.2%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (58) من المبحوثين وبنسبة (69.9%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في اقامـة اتفاقيـات عربية وعالمية لمكافحة الفساد الاداري مهم جدا، وأشار (17) من المبحوثين وبنسبة (20.5%) الى انه هـدف وأشار (4) من المبحوثين وبنسبة (4.8%) الى انه هدف متوسطة الاهميـة، ، بيـنما أشـار (4) مـن المبحـوثين وبنسبة (4.8%) الى انه هدف غير مهم.

وأشار (59) من المبحوثين وبنسبة (71.1%) الى ان هدف ادارة العلاقات العامة في تحسـين الصـورة الذهنية للهيئة لدى الجمهور مهم جدا، وأشار (18) من المبحـوثين وبنسـبة (21.7%) الى انـه هـدف مهـم، وأشار (4) من المبحوثين وبنسبة (4.8%) الى انـه هـدف متوسـط الاهميـة، بيـنما أشـار مبحوثـان وبنسـبة (2.4%) الى انه هدف غير مهم.

وظهرت قيمة مربع كاي المحسوبة (38) في حين بلغت قيمتها الجدولية (58.1) عـدد درجـة حريـة (42) ومستوى ثقة (95%)

∴ قيمة كاي المحسوبة < من قيمة كاي الجدولية

∴ لايوجد فرق معنوي في أهمية الاهداف التي تسعى ادارة العلاقات العامة الى تحقيقها عند ممارسـة نشاطها، ممايشير الى وجود درجة عالية من الوعي بالاهمية لدى المبحـوثين حـول الاهـداف التـي تسعى ادارة العلاقات العامة الى تحقيقها. انظر جدول-30-

جدول- 30- يبين اجابات المبحوثين بشأن درجة اهمية الاهداف التي تسعى ادارة العلاقات العامة الى تحقيقها عند ممارسة نشاطها

ت	الاهداف	مهم جدا		مهم		متوسط الاهمية		غير مهم		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	كسب ثقة المواطنين بالهيئة	70	%84.3	10	%12	2	%2.4	1	%1.2	83	%100
2	اعداد رأي عام مضاد للفساد الاداري	65	%78.1	14	%16.9	2	%2.4	2	%2.4	83	%100
3	تشجيع الرأي العام على التبليغ عن حالات الفساد الاداري	69	%83.1	10	%12	3	%3.6	1	%1.2	83	%100
4	السعي الى ايجاد ثقافة عامة للنزاهة ومحاربة الفساد الاداري	72	%86.8	5	%6	3	%3.6	3	%3.6	83	%100
5	تنمية اخلاقيات الوظيفة العامة لدى الموظفين	63	%75.9	16	%19.3	2	%2.4	2	%2.4	83	%100
6	توعية الجمهور وخطورة ونتائج الفساد الاداري	63	%75.9	16	%19.3	1	%1.2	3	%3.6	83	%100
7	تحصين الموظفين الجدد من ثقافة الفساد	58	%69.9	18	%21.7	3	%3.6	4	%4.8	83	%100
8	نشر الروح الوطنية والقيم النبيلة بين الموظفين في المؤسسات الحكومية	60	%72.3	16	%19.3	5	%6	2	%2.4	83	%100
9	تصحيح الافكار الخاطئة عند الجمهور حول الفساد الاداري	49	%59.1	27	%32.5	3	%3.6	4	%4.8	83	%100
10	نشر الوعي القانوني الخاص باحكام جرائم المفسدين	58	%69.9	20	%24.1	3	%3.6	2	%2.4	83	%100
11	نشر قيم الشفافية في مؤسسا ت الدولة لضمان حقوق المواطنين من الاستلاب	55	%66.3	20	%42.1	5	%6	3	%3.6	83	%100
12	دعم استقلالية الهيئة وحدايتها وتعزيز قوتها لدى الرأي العام	59	%71.1	15	%18.1	3	%3.6	6	%7.6	83	%100
13	تعديل ر ثقافة المجتمع حول الفساد الاداري	55	%66.3	17	%20.5	5	%6	6	%7.2	83	%100
14	اقامة اتفاقيات عربية وعالمية لمكافحة الفساد الاداري	58	%69.9	17	%20.5	4	%4.8	4	%4.8	83	%100
15	تحسين الصورة الدهنية للهيئة لدى الجمهور	59	%71.1	18	%21.7	4	%4.8	2	%2.4	83	%100
	المجموع	913	%73.3	239	%19.2	48	%3.9	45	%3.6	1245	%100

أما عن مدى استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام كمصدر للكشف عن اشكال الفساد الاداري في مؤوسسات الدولة، فقد أشار (67) من المبحوثين وبنسبة (80.7%) الى انها تستعمل الوسائل الاعلامية وبصفة دائمة، وأشار (13) من المبحوثين وبنسبة (15.7%) الى انها تستعمل الوسائل الاعلامية اكثر الاحيان، وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى انها تستعمل الوسائل الاعلامية نادرا، بينما لم يشر اي مبحوث انها لاتستعمل الوسائل الاعلامية لكشف الفساد الاداري، وهذا يشير الى استعمال ادارة العلاقات العامة للوسائل الاعلامية للكشف عن اشكال الفساد الاداري في مؤسسات ودوائر الدولة وبصفة دائمة. انظر جدول- 31 -

جدول- 31- يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام كمصدر للكشف عن الفساد الاداري في مؤسسات ودوائر الدولة

الاجابة	التكرار	%
تستعمل دائما	67	80.7
اكثر الاحيان	13	15.7
نادرا	3	3.6
لاتستعمل	-	-
المجموع	83	100%

أما عن درجة اهمية استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام كمصدر لكشف اشكال الفساد الاداري فقد أشار (66) من المبحوثين وبنسبة (79.5%) الى ان درجة اهمية استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام كمصدر لكشف اشكال الفساد الاداري مهم جدا، وأشار (14) من المبحوثين وبنسبة (16.9%) الى انه مهم، وأشار (3) من المبحوثين وبنسبة (3.6%) الى ان استعمالها متوسط الاهمية، بينما لم يشر اي مبحوث الى قليل الاهمية او غير مهم. ممايؤشر ان لدى المبحوثين درجة عالية من الوعي باهمية استعمال الوسائل الاعلامية المختلفة للكشف عن اشكال الفساد الاداري. انظر جدول- 32-

جدول- 32- يبين اجابات المبحوثين بشأن درجة اهمية استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام كمصدر من مصادر الكشف عن الفساد لاداري

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	66	79.5
مهم	14	16.9
متوسطة الاهمية	3	3.6
قليل الاهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	83	100%

أما عن مدى متابعة العاملين في ادارة العلاقات العامة لسير قضايا الفساد الاداري في عمل الهيئة، فقد أشار (47) من المبحوثين وبنسبة (56.6%) الى انهم يتابعونها وبصفة دائمة، وأشار (21) من المبحوثين وبنسبة (25.3%) الى انهم يتابعونها اكثر الاحيان وأشار (13) من المبحوثين وبنسبة (15.7%) الى انهم يتابعونها نادرا، بينما أشار مبحوثان وبنسبة (2.4%) الى عدم متابعتها نهائيا. انظر جدول- 33-

جدول- 33- يبين اجابات المبحوثين بشأن مدى متابعة العاملين في ادارة العلاقات العامة لسير قضايا الفساد الاداري في هيئة النزاهة

الاجابة	التكرار	%
تتابع دائماً	47	56.6
اكثر الاحيان	21	25.3
نادرا	13	15.7
لا تتابع	2	2.4
المجموع	83	100%

أما عن فائدة نشر اسماء المفسدين الذي صدرت ضدهم احكام قانونية كرادع للموظفين الجدد والاخرين، فقد أشار (47) من المبحوثين وبنسبة (56.6) الى ان ذلك

مفيد جدا، وأشار (24) من المبحوثين وبنسبة (28.9%) الى انه مفيد، وأشار (2) من المبحوثين وبنسبة (2.4%) الى انه متوسط الفائدة، وأشار (8) من المبحوثين وبنسبة (9.06%) الى انه قليل الفائدة، بينما أشار (2) من المبحوثين وبنسبة (2.4%) الى انه غير مفيد، وتدل هذه النتائج على وجود وعي عالٍ لدى المبحوثين بفائدة نشر وسائل الاعلام لاسماء المفسدين كرادع للموظفين الجدد والذين قد تسنح لهم الفرصة للتعامل بقضايا الفساد الاداري. انظر جدول-34-

جدول- 34-يبين اجابات المبحوثين بشأن درجة فائدة استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام في نشراسماء المفسدين الذين صدرت ضدهم احكام كرادع للموظفين الجدد والاخرين

الاجابة	التكرار	%
مفيد جدا	47	56.6
مفيد	24	28.9
متوسط الفائدة	2	2.4
قليل الفائدة	8	9.6
غير مفيد	2	2.4
المجموع	83	100%

أَما عن درجة أَهمية استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام للتوعية بمخاطر وابعاد الفساد الاداري، فقد أشار (71) من المبحوثين وبنسبة (85.5%) الى ان ذلك مهم جدا، وأشار (12) من المبحوثين وبنسبة (14.5%) الى ان ذلك مهم. بينما لم يشر اي أَحد من المبحوثين الى ان ذلك متوسط الاهمية او قليل الاهمية او غير مهم. ممايشير الى وجود وعي عالٍ لدى المبحوثين باهمية استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام للتوعية بمخاطر وابعاد الفساد الاداري. انظر جدول-35-

جدول- 35- يبين اجابات المبحوثين بشأن درجة أهمية استعمال ادارة العلاقات العامة لوسائل الاعلام للتوعية بمخاطر وابعاد الفساد الاداري

الاجابة	التكرار	%
مهم جدا	71	85.5
مهم	12	14.5
متوسط الاهمية	-	-
قليل الاهمية	-	-
غير مهم	-	-
المجموع	83	100%

ثانياً: علاقة الادارة العليا بنشاط ادارة العلاقات العامة

تتحدد مكانة ادارة العلاقات العامة في اية مؤسسة بمدى اقتناع الادارة العليا بأهمية هذه الوظيفية واقتناعها بضرورة تهيئة الظروف للممارسة الفعلية لها عن طريق جميع العاملين فيها من ناحية مع وجود ادارة متخصصة لقيادة هذا العمل من ناحية اخرى، ولذلك ترتفع مكانة المسؤول عن ممارسة هذا النشاط في كثير من المؤسسات التي تعترف بدور العلاقات العامة ومسؤوليتها الى مستوى الادارة العليا، فتشارك في اتخاذ القرارات مايتيح لها التطبيق المباشر لمبادئ العلاقات العامة للتوفيق بين مصالح المؤسسة ومصالح الجماهير ووضع السياسات والخطط المؤدية الى تحقيق اهداف المؤسسة في القضاء على الفساد الاداري ولتحسين صورة المؤسسة في اذهان الجماهير.

وكشفت نتائج الدراسة ان (72) من المبحوثين وبنسبة (68.7%) أشاروا الى قيام الادارة العليا بتقديم الدعم والتأييد لادارة العلاقات العامة من اجل مكافحة الفساد الاداري، بينما أشار (11) من المبحوثين وبنسبة (13.3%) الى عدم قيام الادارة العليا بتقديم الدعم والتأييد لادارة العلاقات العامة من اجل مكافحة الفساد الاداري. انظر جدول-36-

جدول- 36- يبين اجابات المبحوثين بشأن تقديم الادارة العليا الدعم والتأييد لادارة العلاقات العامة في مكافحة الفساد الاداري

الاجابة	التكرار	%
تدعم وتؤيد	72	86.7
لاتدعم ولاتؤيد	11	13.3
المجموع	83	100%

أما عن أسباب عدم تقديم الادارة العليا الدعم والتأييد لادارة العلاقات العامة من اجل مكافحة الفساد الاداري فقد كانت الاجابة وحسب الاهمية كالاتي:

أشار (5) من المبحوثين وبنسبة (4،45%) الى عدم فهم الادارة العليا لدور العلاقات العامة في تحقيق اهدافها، وأشار (4) من المبحوثين وبنسبة (3،36%) الى توزيع اختصاصات العلاقات العامة على ادارات اخرى في الهيئة، وأشار (2) من المبحوثين وبنسبة (1،18%) الى ضعف وخلل في اداء وعمل ادارة العلاقات العامة في الهيئة، ولم يشر اي مبحوث الى ان العلاقات العامة ليس لها دور في مكافحة الفساد الاداري. انظر جدول-37-

جدول-37- يبين اسباب عدم تقديم الادارة العليا الدعم والتأييد لنشاط العلاقات العامة في مكافحة الفساد الاداري

الاجابة	التكرار	%
عدم فهم الادارة العليا لدور العلاقات العامة في تحقيق اهدافها	5	،454
ضعف او خلل في اداء وعمل ادارة العلاقات العامة في الهيئة	2	18.1
العلاقات العامة ليس لها دور في مكافحة الفساد الاداري	0	0
توزيع اختصاصات العلاقات العامة على ادارات اخرى في الهيئة	4	36.3
المجموع	11	100%

أما عن وجود تداخل بين انشطة ادارة العلاقات العامة وانشطة ادارات اخرى داخل الهيئة، فقد أشار (75) من المبحوثين وبنسبة (90.4%) الى وجود تداخل بين انشطة

ادارة العلاقات العامة وادارات اخرى، بينما أشار (8) من المبحوثين وبنسبة (9.6%) الى عدم وجود اي تداخل. انظر جدول- 38-

جدول- 38- يبين اجابات المبحوثين بشأن وجود تداخل بين انشطة ادارة العلاقات العامة وادارات اخرى داخل الهيئة

الاجابة	التكرار	%
يوجد تداخل	75	90.4
لايوجد تداخل	8	9.6
المجموع	83	100%

وعن أسباب هذا التداخل فقد أشار (33) من المبحوثين وبنسبة (39.7%) الى وجود دائرتين تمارسان نشاط العلاقات العامة في الهيئة، وأشار (5) من المبحوثين وبنسبة (6%) الى عدم وجود فهم كاف لدور العلاقات العامة في الهيئة، وأشار (14) من المبحوثين وبنسبة (16.8%) الى تعدد جمهور الهيئة، بينما أشار (11) من المبحوثين وبنسبة (13.2%) الى عدم معرفة بعض الدوائر حدود عملها، وأشار مبحوثان وبنسبة (2.4%) الى عدم وجود ملاكات متخصصة في مجال العلاقات العامة، وتدل هذه الاسباب على انها واقعية وحقيقية للتداخل الذي يحصل بين ادارة العلاقات العامة وادارات اخرى داخل الهيئة.

أما عن معوقات عمل ادارة العلاقات العامة في الهيئة فقد كانت الاجابة وحسب الاهمية كالاتي:

أشار (60) من المبحوثين وبنسبة (،359%) الى عدم توحيد جهود العلاقات العامة في الهيئة، وأشار (55) من المبحوثين وبنسبة (،329%) الى عدم وضوح مفهوم العلاقات العامة للقيادات العليا في الهيئة، وأشار (22) من المبحوثين وبنسبة (13.3%) الى قلة التخصيصات المالية، بينما أشار (21) من المبحوثين وبنسبة (،125%) الى وجود تداخل مع ادارات اخرى في الهيئة، بينما أشار (9) من المبحوثين وبنسبة (،53%) الى عدم توفر الكوادر المتخصصة في العلاقات العامة. انظر جدول- 39-

جدول- 39- يبين اجابات المبحوثين حول معوقات عمل ادارة العلاقات العامة في هيئة النزاهة

الاجابة	التكرار	%
قلة التخصيصات المالية	22	13.3
عدم وضوح مفهوم العلاقات العامة	55	32.9
وجود تداخل مع ادارات اخرى	21	12.5
عدم توحيد جهود ع.ع.في الهيئة	60	35.9
عدم توفر الكوادر المتخصصة في العلاقات العامة	9	5.3
المجموع	167	100%

أما عن المقترحات والمعالجات لتطوير عمل ادارة العلاقات العامة من اجل مكافحة الفساد الاداري فقد أشار (17) من المبحوثين وبنسبة (14.1%) الى انهم يقترحون توحيد جهود العلاقات العامة في ادارة واحدة داخل الهيئة من اجل مكافحة الفساد الاداري، وأشار (15) من المبحوثين وبنسبة (12.4%) الى انهم يقترحون زيادة التخصيصات المالية لادارة العلاقات العامة من اجل القيام بالانشطة الاتصالية والاعلامية بشكل مستمر والتي تصب في مجال مكافحة ظاهرة الفساد الاداري، وأشار (14) من المبحوثين وبنسبة (11.6%) الى انهم يقترحون توضيح مفهوم ودور العلاقات العامة للادارة العليا في الهيئة لتطوير عمل العلاقات العامة، وأشار (12) من المبحوثين وبنسبة (9.9%) الى انهم يقترحون زيادة الدورات التدريبية للعاملين في مجال العلاقات العامة من اجل مكافحة الفساد الاداري، وأشار (8) من المبحوثين وبنسبة (6.6%) الى انهم يقترحون رفد الهيئة بالخبرات التخصصية في العلاقات العامة، وأشار (8) من المبحوثين وبنسبة (6.6%) الى انهم يقترحون توفير الثقة الكاملة لاهمية جهود العلاقات العامة في مكافحة الفساد الاداري.

المصادر

اولا: المصادر العربية

أ. المصادر الدينية

1. القران الكريم.

2. الكتاب المقدس، ط3 (لبنان، جمعيه الكتاب المقدس، 1996).

ب. المعاجم والقواميس

1. البعلبكي، منير المورد (بيروت، دار العلم للملايين 1986).

2. الجر، خليل، المعجم العربي الحديث (باريس، مكتبة لاروس، 1973).

3. الرازي، ابو بكر مختار الصحاح (الكويت. دار الرساله 1983).

5. اليسوعي، لويس معلوف، المنجد في اللغه والادب والعلوم، (بيروت، الكاثوليكيه، 1970).

ج. الكتب العربية

1. إبراهيم، مروان عبد المجيد، اسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية، (عمان، مؤسسه العراق، 2002).

2. إبراهيم، شاكر، الاعلام ودوره في التنميه، ط2، (طرابلس، المنشأه الشعبيه للنشر والتوزيع والاعلام، عام 1980).

3. أبو دية، احمد، الفساد اسبابه وطرق مكافحته، (فلسطين، الائتلاف من اجل النزاهة والمسأله، 2004).

4. أبو زيد، فاروق محمد، مقدمه في علم الصحافه، (القاهره، مركز التعليم المستمر، 1999).

5. أبو الوفا، احمد، تاريخ النظم، (بيروت، الدار الجامعة للطباعه والنشر 1980).

6. ــــــــــــ سياسات الاعمال والممارسات الادارية في المنظمات الصناعيه والتجاريه، (الاسكندريه، مؤسسه الشباب الجامعة، 1999).

7. ابو اصبع، فالح خليل "ادارة المؤسسات الاعلاميه في الوطن العربي، (عمان، دار ارام للدراسات والنشر، 1991).

8. ــــــــــــ العلاقات العامة والاتصال الانساني، ط2، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004).

9. ــــــــــــ الاتصال الجماهيري، (عمان، دار الشروق، 1999).

10. ــــــــــــ الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصره، (عمان دار ارام للدراسات والنشر، 1995).

11. اتفاقيات مكافحه الفساد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، دليل المجتمع المدني لمناصره الاتفاقيات، (برلين، منظمه الثقافيه الدوليه، 2003).

13. اسماعيل، محمود حسن "مبادى علم الاتصال ونظريات التأثير، (القاهره، دار الجامعيه للنشر، 2003).

14. الباز، علي، العلاقات العامة والعلاقات الانسانيه والرأي العام، (الاسكندريه، والجامعات المصريه 1985).

15. البخاري، محمد بن اسماعيل، الجامع المسند الصحيح- صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى البفا ط3، (بيروت، دار ابن كثير، 1987).

16. بدر، احمد، اصول البحث العلمي ومناهجه، (الكويت، وكاله المطبوعات، 1984).

17. ــــــــــــ الاتصال بين النظريه والتطبيق، (الاسكندريه، المكتب الجامعي الحديث، 2003).

18. بن سلام، ابي عبيد القاسم، الاموال، تحقيق محمد خليل هراس (بيروت،دار الكتب العلميه، 1986).

19. برنامج الامم المتحده الانمائي، مكافحه الفساد لتحقيق اداره الحكم، (نيويورك، مكتب السياسات الانمائيه، شعبه التطوير الاداري اداره الحكم، تشرين الثاني 1998).

20. برنامج الامم المتحده الانمائي، الفساد والحكم الرشيد، (نيويورك، مكتب السياسات الانمائي، شعبه التطوير الاداري واداره الحكم، تموز، 1997).

21. برنامج الامم المتحدة الانمائي، الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية (نيويورك، مكتب السياسات الانمائية، شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم، 1998).

22. بطي، رافائيل، صحافه العراق ج1، (بغداد، مطبعه الاديب ج1، 1985).

23. التخطيط الستراتيجي، دليل المنظمات غير الحكوميه. (برنامج المجتمع المدني العراقي، مركز تنميه المجتمع المدني 2005).

24. الجابري، سيف راشد وكامل صكر القيسي، كيف واجه الاسلام الفساد الاداري، (دبي، دائره الاوقاف والشؤون الدينيه، 2005).

25. جون، سوليفان ولكسندر شكو لنكوف، مكافحه الفساد، منظورات وحلول القطاع الخاص، (واشنطن، مركز المشرعات الدوليه، 2005).

26. الجوزي، عبد الرحمن بن علي، سير عمر بن عبد العزيز، (القاهره، دار الفجر1999).

27. ـــــــ اجهزه العلاقات العامة في العراق الاهداف والوظائف، (بغداد، دار الرشيد، عام 1981).

28. ـــــــ وسائل الاتصال في العلاقات العامة، ط2، (عمان، مكتبه الرائد العلميه، 2001).

29. الجمال، راسم محمد وخيرت محمد عوض، العلاقات العامة، المدخل الاستراتيجي، (بيروت، دار البنانيه المصريه، 2005).

30. حنوش، زكي، مظاهر الفساد الاداري في السلوك اليومي للمواطن العربي، الاسباب ووسائل العلاج، (جامعة حلب، كليه الاقتصاد، 2001).

31. حسين، سمير محمد "دراسات في العلاقات العامة، (القاهره، عالم الكتب، عام 1982).

32. الحسين، قصي، الفساد والسلطه، بيروت، المؤسسه الجامعيه للداراسات والنشر، 1997).

33. الحديدي، مثنى سعيد وسلوى امام علي "الاعلام والمجتمع، (القاهره، دار المصريه البنانيه، 2004).

34. الحكيم، سعيد عبد المنعم، الرقابه في العمال الاداره في الشريعه الاسلاميه والنظم المعاصره، (القاهره، دار الفكر العربي رساله دكتوراه منشوره، 1976).

35. حياوي، القاضي نبيل عبدالرحمن: قانون العقوبات رقم، 111، لسنه 1969 وتعديلاته، ط2 منقحه، (بغداد، المكتبه القانونيه، 2006).

36. حمزه، عبد الطيف، "الاعلام في صدر الاسلام، ط2، (القاهره، دار الفكر العربي 1978).

37. خفاش، احمد رفعت، "جرائم الرشوه في التشريع المصري والقانون المقارن"، (القاهره، دار قباء للنشر والتوزيع، 1999).

38. الدباغ، تقي، العراق في التاريخ القديم (بغداد، دار الحريه للطباعه، 1983).

39. ـــــ "العلاقات العامة والعولمه"، (عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، 2005).

40. الدليمي، حميد جاعد، "اساسيات البحث العلمي"، (بغداد، شركه الحضاره للطباعه والنشر، 2004).

41. ـــــ "علم اجتماع الاعلام"، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002).

42. ـــــ اتصال المؤسسه، أشهار، العلاقات عامة، علاقه مع الصحافه، (القاهره دار الفكر العربي، 2003).

43. ــــــــــــ التطوير الادري، (بغداد، بدون ناشر، 1992).

44. رشيد، فوزي، "الشرائع العراقيه القديمه، (بغداد، دار الرشيد- 1979).

45. زويلف، مهدي حسن، العلاقات العامة نظريات واساليب، (عمان، دار حنين، 2003).

46. زويلف، مهدي حسن وسليمان احمد اللوزي، التنميه الادارية والدول الناميه، (عمان، دار مجدلاوي، 1993).

47. زلزله، فضيله واخرون، العلاقات العامة في المؤسسات الصحيه، (بغداد، وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، مؤسسه المعاهد الفنيه، 1985).

48. ــــــ واخرون "العلاقات العامة، (الموصل، دار الكتب والنشر والتوزيع، 1981).

49. السيد، مصطفى كامل وصلاح زرنوقه، الفساد والتنميه الشروط السياسيه للتنميه الاقتصادية (القاهره، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 1995).

50. ــــــــــــ الاداره والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الاعمال والخدمات، سياسات ادارية، (القاهره، دار الفكر العربي، 1985).

51. الشيخ داود، عماد صلاح عبد الرزاق، " الفساد والاصلاح"، دمشق اتحاد الكتاب العرب، 2003).

52. ــــــــ "الشفافيه ومراقبه الفساد"، (بيروت، مركز داسات الوحده العربيه، ايلول 2004).

53. شرف، عبد العزيز الاساليب الفنيه في تحرير الصحفي، (القاهره، دارقباء للنشر والتوزيع، 2001).

54. الشيخلي، عبد القادر، "اخلاقيات الوظيفه العامة"، (عمان، دار المجدلاوي، 2003).

55. الشاوي، منذر ابراهيم، "القانون الدستوري نظريه دوليه، (بغداد، مركز البحوث القانونيه، 1980).

56. الشاذلي، فتوح عبد الـلـه"، شرح قـانون العقوبـات القـسم الخـاص، (الاسـكندريه، دار المطبوعـات الجامعيه، 2005).

57. الشيرازي، السيد صادق الحسيني، السياسه من واقع الاسلام، (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدرسات، 2001).

58. الشطي، اسماعيل "الديمقراطيه كآليه لمكافحه الفساد وتمكـين الحكـم الـصالح في الفـساد والحكـم الصالح في البلاد العربية"، (بيروت مركز دراسات الوحده العربيه، كانون الاول، ديسمبر، 2004).

59. صالح، خوله عيسى "الرقابه الادارية والماليه للدوله العربيه الاسـلاميه، (بغـداد، بيـت الحكمـه، دار الابداع للطباعه والتصميم، 2001).

60. صادق، هشام علي، "تاريخ النظم القانونيه والاجتماعيه"، (بيروت، الدار الجامعيه للطباعه والنـشر، 1982).

61. عبيدات، ذوقان واخرون "البحث العلمي مفهومه واسـاليبه وادواتـه، (عـمان، دار الفكـر للطباعـه والنشر، 1998).

62. عبد الحميد، محمد "البحث العلمي في الدراسات الاعلاميه"، (القاهره، عالم الكتب، 2001).

63. علي، حسين محمد، "المدخل العام لمفاهيم ووظـائف العلاقـات العامـة، (القـاهره، مكتبـه الانجلـو المصرية، 1976).

64. ـــــــ مقدمه في العلاقات العامة، (القاهره: مركز التعليم المفتوح، 1999).

65. عـوض، محـسن، الاعـلام العـربي وحقـوق الانـسان، مطبوعـات اتحـاد الـصحفيين العـرب، نـدوه حريه الصحافه وقيود التشريعات دراسه في اوضاع الصحافه العربيه مـن منظـور حقـوق الانـسان، 2000).

66. الغازي، ابراهيم عبد الكريم "تاريخ القانون في وادي الرافدين والدوله الرومانيه، (بغداد، مطبعه الازهر، 1973).

67. فهمي، محمد سعيد، الاعلام في المنظور الاجتماعي، (الاسكندريه، المكتب الجامعي الحديث، 1984).

68. القريوتي، محمد قاسم "الاصلاح الاداري بين النظريه والتطبيق، (عمان، دار وائل للنشر، 2001).

69. قبانجي، يعقوب "العوامل والاتحاد في البنيه الاجتماعيه ونسق القيم "في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (بيروت، مركز الدراسات الوحده العربيه، كانون الاول 2004).

70. القرطبي، محمد بن احمد الانصاري "الحامع الاحكام القران"، (بيروت، دار احياء التراث العربي، 1985).

71. ـــــــ "الفساد والعولمه"، (القاهره، المكتب الحامعي الحديث، 2005).

72. كشك، محمد بهجت، العلاقات العامة في الخدمه الاجتماعيه، (الاسكندريه، المكتب الجامعي الحديث، 1987).

73. محمد، ساميه واخرون "مدخل في التنميه الاجتماعيه"، (الاسكندريه، المكتب الجامعي الحديث، 1986).

74. محجوب، وجيه "اصول البحث العلمي ومناهجه، (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005).

75. مكاوي، حسن عماد وليلى حسن السيد، الاتصال ونظرياته والمعاصره، (القاهره دار المصريه البنانيه، 2004).

76. مشارقه، تيسير، مدخل الى الدراسات الاعلاميه، نظري، (فلسطين، منشورات بيت المقدس للنشر والتوزيع، 2002).

77. ناصر، محمد عليوي "خيانه الامانه واثرها في العقود الاسلاميه، (عمان، دار العلميه للنشر والتوزيع، 2001).

78. نظام النزاهة العربي في مواجهه الفساد، كتاب المرجعيه تحرير واعداد المركز البناني للدراسات، (لبنان، منظمه الشفافيه الدوليه، 2005).

79. نصر، حسني، وسناء عبد الرحمن، التحرير الصحفي في عصر المعلومات الخبر الصحفي، (الامارات، دار الكتاب الجامعي، 2004).

80. نافعه، حسن "دور المؤسسات الدوليه والمنظمات الشفافيه في مكافحه الفساد "في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت في مركز الدراسات الوحده العربيه كانون الاول 2004).

81. وهيب، رضا عبد الرزاق واخرون " العلاقات العامة في المؤسسات الصحيه"، (بغداد وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، 1985).

82. وهيب، رضا عبد الرزاق واخرون، مشروع كتاب في العلاقات العامة، (بغداد، وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، مؤسسه المعاهد الفنيه، 1996).

83. ــــــــ العلاقات العامة في الشركات المحوله الى نظام الخصخصه، (القاهره، مركز التعليم المفتوح، 1999).

د. الكتب المترجمة

1. أكرمان- سوزان روز، الفساد والحكم، الاسباب- العواقب والاصلاح ترجمه فؤاد سروجي، (عمان، دار الاهليه، 2003).

2. آن أليوت، كيمبرلي، الفساد الاقتصادي العالمي ترجمه محمد جمال امام، (القاهره، مركز الاهرام للترجمه والنشر، 2000).

3. كريمر، صموئيل "من الواح سومر"، ترجمه د. طه باقر، (بغداد، مكتبه المثنى، 1975).

4. لابير، ستيفن اينز واخرون، لعبة وسائط الاعلام في السياسه الامريكية، ترجمه د. شحده فارغ، (عمان، دار النشر، 1999).

هـ- المجلات والدوريات والمؤتمرات والندوات والمحاضرات والتقارير

1. الامم المتحده، مهمه تعزيز الوعي والتثقيف بشأ ن حقوق الانسان مهمة الجميع، مؤسسات حقوق الانسان الوطنيه، (نيويورك وجنيف، مركز حقوق الانسان، 1995).

2. ابو حمود، حسن، "الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعيه"، مجلة جامعة دمشق للعلوم القتصاديه والقانونيه (سوريا، جامعة دمشق، مج 18، ع 1، 2002).

3. بدراوي، عبدالرضا فرج، "الفساد الاداري في العراق- الاسباب ووسائل العلاج دارسه ميدانيه، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (جامعة بغداد، كليه الاداره والاقتصاد مج 12، ع41، 2006).

4. تقرير مركز الامام الشيرازي للدارسات والبحوث، حول الفساد الاداري والمالي في العراق، مجلة النبا، (بغداد، مركز الامام الشيرازي، السنه الحاديه عشر، ع 80، كانون الثاني، 2006).

5. تقرير دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، هيئة النزاهة العامة، 2006.

6. الحبيطي، مؤيد عبد القادر، "تحديات الفساد الاداري في العراق خلال التحول والاضطراب، مجلة تكريت العلوم الادارية والاقتصادية، (العراق، جامعة تكريت، مج1 ع1، السنه الاولى، 2005).

7. داغر، منقد محمد، الفساد في دول العالم وعلاقته بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (جامعة بغداد- كليه الاداره والاقتصاد، عدد خاص بوقائع المؤتمر القطري الاول العلوم الادارية، من 6-7 تشرين الاول، 2001).

8. الدليمي، نزهت محمود، التغطيه الاخباريه لفضيحه تعذيب المعتقلين في سجن ابي غريب، مجلة الباحث الاعلامي، جامعة بغداد، مجلة كليه الاعلام، س1 ع2، 2006).

9. دور الاعلام في الرقابه العامة وتأمين حق الجمهور في الحصول على المعلومات، (فلسطين، الاتلاف من اجل النزاهة والمسائله، امان، 2002).

10. الذهبي، جاسم محمد " الفساد الاداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعيه، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (جامعة بغداد: كليه الاداره والاقتصاد، الجزء الصغير، 2005).

11. ـــــــ الفساد الاداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعيه، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (جامعة بغداد، كليه الاداره والاقتصاد، ج 11، ع384، 2005).

12. الساعدي، وجدان فالح "مشاكل والاسراف والفساد الادراي في الدوله، مجلة النبا، (بغداد، مركز الامام الشيرازي، السنه الحاديه عشر، ع 80، كانون الثاني، 2006).

13. الصرايره، ياسين واخرون، "المنهج التجريبي لمعالجه الفساد الادراي في القطاع العام الاداري، منظور مقترح، مجلة الاداري، (عمان، معهد الاداره العامة، سنه 20، ع73، 1998).

14. طوينه، علي حسين واخرون، اتجاهات الصحفيين والمستهلكين ازاء ظاهره الغش في المواد الغذائيه، مجلة الباحث الاعلامي، (جامعة بغداد، كليه الاعلام، س 1 ع1، 2005).

15. عبد الرحمن، نوزاد، الفساد والتنميه- التحدي والاستجابه، مجلة، (عمان، معهد الاداره العامة، سنه 23، ع 86، 2001).

16. عبد الرسول، رغد علي، "الفساد الاداري ودور الشفافيه في معالجته، (بغداد، المركز القومي لتخطيط والتطوير الاداري، 2002).

17. العاني، عماد محمد علي، و ثائر محمود رشيد العاني، " الفساد الوظيفي في الاقتصاد العراقي، اسبابه، نتائجه، وسبل مواجهته، مجلة العلوم الاقتصادية

والادارية، (جامعة بغداد، عدد خاص لمؤتمر العلمي السابع لكليه الاداره والاقتصاد، تشرين الثاني 2005).

18. العاني، عماد محمد علي واخرون، دور الاعلام في بلورة الرأي العام في صنع القرار السياسي، مجلة كليه الاداره والاقتصاد، (جامعة بغداد، مجلة كليه الاداره والاقتصاد، الجزء الصغير 2005).

19. علي، هشام، الثقافه والاعلام مجلة الثقافه، (صنعاء، ع45- 46، 1999).

20. عماد، رامز، دور الاعلام والتعليم في حمايه حقوق الانسان، مجلة الفكر العربي، (بيروت، معهد الانماء العربي ع 65، 1991).

21. فؤاد، حمدي، الفساد في الدول الناميه، مجلة الاهرام الاقتصادي، (القاهره، العدد 840 لسنه 1985).

22. الفساد المفهوم والاثار، منشورات هيئة النزاهة العامة، دائره التعليم والعلاقات العامة، 2006).

23. الفساد واسبابه- اشكاله- انتشاره وطرق مكافحته، بحوث المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي السوري، (دمشق، الحزب الشيوعي السوري، من9، لغايه 12، 11، 2005).

24. قضايا الفساد في اعاده اعمار العراق تحت الاحتلال، تقرير المفتش العام الامريكي المختص بشؤون اعاده الاعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحده العربيه سنه 28، ع325، 2006).

25. كلاب سعيد يوسف واخرون: دور التقنيات الحديثه في مجال الكشف عن الغش والفساد ورقة مقدمه للقاء العلمي لمجموعه الدول العربيه، الاجهزه العليا للرقابه الماليه والمحاسبه، (فلسطين، ديوان الرقابه الماليه والادارية، 2006).

26. المعموري، محمد واخرون، العلاقه بين البيروقراطيه للفساد واثرها على التنميه

الاقتـصادية، مجلـة العلـوم الاقتـصادية والاداريـة، (جامعـة بغـداد كليـه الاداره والاقتـصاد، الجـزء الصغير، 2005).

27. محمد طه وعواطف عبد الرحمن، ملفات الفساد في وزارتي النفط والصحة، مجلة الشبكه العراقيه، (بغداد، شبكه الاعلام العراقي، السنه الاولى، ع 10 الجمعه 30، 6 2006).

28. المحمود، جمال جاسم، دور الاعلام في تحقيق التنميه والتكامـل الاقتـصادي العـربي، مجلـة جامعـة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونيه (سوريا، جامعة دمشق، مج 20، ع2، 2004).

29. الهيتي، هادي نعمان "مناهج البحث العلمي"، محاضرات القيت على طلبه الماجستير كليـه الاعـلام جامعة بغداد، للعام الدراسي، 2005- 2006).

30. هيئة النزاهة العام، دائره التعليم والعلاقات العامة، (التقرير السنوي للفساد في العراق، 2005).

31. هيئة النزاهة العامة، دائره التعليم والعلاقات العامة، (التقرير السنوي في الفـساد في العـراق لعـام 2006).

32. الوائلي، ياسر خالد بركات، الفساد الاداري، مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربـه العـراق في الفساد مجلة النبا، (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، السنه الحادي عشر، ع80، كانون الثاني 2006).

33. وتـوت، عـلي، توصـيف ظـاهره الفـساد مجلـة النبـا، (بغـداد، مركـز الامـام الـشيرازي اللبحـوث والدراسات لسنه العاشره، ع79، كانون الثاني 2006).

34. ناصر، ناصر عبيد، تفكيك ظاهره الفـساد مجلـة النبـا، (بغـداد، مركـز الامـام الـشيرازي للدارسـات والبحوث للسنه الحاديه عشر ع 80 كانون الثاني 2006).

و- الرسائل والاطاريح

1. الجندي، نبويه على، "الفساد السياسي في الدول الناميه، (رساله ماجستير، غير منشوره، جامعة القاهره: كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه، 1983).

2. الدليمي، باسم فيصل، "الفساد الاداري وبعض اشاكله من وجه نظر عينه من المديرين"، (رساله الماجستير، غير منشوره، جامعة بغداد: كليه الاداره والاقتصاد، 1999).

3. الربيعي، فاطمه عبد الكاظم، "العلاقات العامة وحقوق الانسان"، (رساله ماجستير، غير منشوره، جامعة بغداد: كليه الاعلام، 2005).

4. القاضي، عمر طارق وهبي، "سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع اشاره لحاله العراق"، (اطروحه دكتواره، غير منشوره، جامعة بغداد: كليه الاداره والاقتصاد، 2006).

5. كاظم، بيداء تركي، "اداره اخطار التزوير والاختلاس في المصارف"، (رساله ماجستير، غير منشوره، الجامعة المستنصريه: كليه الاداره والاقتصاد، 1999).

6. الموسوي، الهام عطا حطحوط" دور الرقابه الماليه في الحد من ظاهره الفساد الاداري" (بحث تطبيقي، غير منشور، جامعة بغداد: المعهد العالي للدراسات المحاسبيه والقانونيه، 2005).

7. العبيدي، انتصار داود، "ستراتيجيه العلاقات العامة في اداره الازمات الخدميه"، (اطروحه دكتوراه، غير منشوره، جامعة بغداد: كليه الاعلام، 2006).

8. علي، احمد عبدالباقي، "دور الرقابه الخارجيه في الحد من الفساد الاداري"، (رساله ماجستير، غير منشوره، جامعة بغداد: كليه الاداره والاقتصاد، 1997).

9. الهيتي، هادي نعمان، "الاتصال الجماهيري في العراق وسائله واتجاهاته السياسيه"، (اطروحه دكتوراه، غير منشوره، جامعة القاهره: كليه الاعلام، 1977- 1978).

10. الدباغ، جمال عبد الرسول غانم، "سمات المديرين واتجاهاتهم نحو الخطر واثرها في الخيار الاستراتيجي للمنظمه"، (اطرحه دكتوراه، غير منشوره، جامعة بغداد: كليه الاداره والاقتصاد- قسم اداره اعمال، 1998).

ز. المقابلات

1. مقابله مع القاضي راضي حمزه الراضي رئيس هيئة النزاهة العامة، بتاريخ 2006/5/31.
2. مقابله مع الاستاذ الدكتور جاسم محمد الذهبي، عميد كليه الاداره والاقتصاد، جامعة بغداد: بتاريخ 2006/4/12.
3. مقابله مع الاستاذ الدكتور احسان محمد الحسن، استاذ علم الاجتماع في كليه الاداب، جامعة بغداد: بتاريخ 2006/4/28.
4. مقابله مع مدير عام دائره التعليم والعلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ 2006/6/14.
5. مقابله مع مدير عام دائره الشؤون القانونية العامة في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ 2006/6/16.
6. مقابله مع مدير عام دائره التحقيقات العامة في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ 2006/4/24.
7. مقابله مع مدير عام دائره العلاقات مع المنظمات غير الحكومية في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ 2006/8/25.
8. مقابله مع مدير عام دائره الوقايه والشفافية في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/8/25.
9. مقابله مع مدير عام دائره الدائره الادارية والمالية في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/4/24.

10. مقابله مع معاون مدير عام دائره التحقيقات العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/5/31.

11. مقابله مع معاون مدير عام دائره العلاقات مع المنظمات غير الحكومية في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ 2006/8/28.

12. مقابله مع الاستاذ محمد نجم الزبيدي، رئيس تحرير جريدة اصوات الرافدين، بتاريخ 2006/3/16.

13. مقابله مع مدير قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/8/26.

14. مقابله مع رئيس قسم العلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/5/31.

15. مقابله مع رئيسة قسم التعليم في هئيه النزاهة العامة، بتاريخ 2006/5/31.

16. مقابله مع مدير قسم الاعلام والعلاقات العامة في ديوان الرقابه المالية، بتاريخ 2006/7/29.

17. مقابله مع مسؤول شعبه الاعلام والنشر في مديرية التعليم والعلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ 2006/4/12.

18. مقابله مع مسؤول شعبه البحوث الدراسات في مديرية التعليم والعلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة، بتاريخ 2006/8/13

19. مقابله مع مدير مكتب المفتش العام في وزاره الداخلية، بتاريخ 2006/3/8.

20. مقابله مع احد منتسبي دائرة التعليم والعلاقات العامة- قسم البحوث، بتاريخ 28/ 8/ 2006.

21. مقابله مع مسؤول الشعبه الفنية في مديرية التعليم والعلاقات العامة في هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2006/3/23.

22. مقابله مع احد منتسبي دائره العلاقات مع المنظمات غير الحكوميه بتاريخ 2006/8/16.

ح. القوانين

1. الامر، 55، الخاص بتشكيل مفوضيه النزاهة العام، منشورات هيئة النزاهة العامة، مديرية التعلم والعلاقات العامة، 2005.
2. الامر 57، الخاص بديوان الرقابة المالية، منشورات هيئة النزاهة العامة، مديرية التعليم والعلاقات العامة، 2005.
3. الامر 77، الخاص بالمفتشين العامين العراقيين، منشورات هيئة النزاهة العامة، مديرية التعليم والعلاقات العامة، 2005.

ط- الصحف

1. جريده الصباح، العدد 995، في 9 كانون الاول، 2006، ملحق افاق ستراتيجيه.
2. جريده المدى، العدد 642، في 13 نيسان، 2006، في الحدث الاقتصادي.
3. جريده الصباح، العدد 875، في 2 تموز، 2006، الصفحه الاولى.
4. جر يده المؤتمر، العدد 762، في 10 اذار، 2005.
5. جريده المؤتمر، العدد 1107، في 23 ايار، 2006.
6. جريده الزمان، العدد 2365، في 2 نيسان، 2006.

ي- الانترنيت

1. الاتحاد الدولي للصحفيين، قائمه باسماء الصحفيين والموظفين في وسائل الاعلام الذين اغتيلو عام 2001، بروكسل، كانون الاول، 2001، على الموقع.

www.ifj.org/hrights/killist.killoneriew.html

2. تجار ب الدول في الحد من الفساد الاداري، على الموقع.

www.ad.gov.eq‹Arabic/ long cus-aspx

3. منظمه الشفافيه الدولية " تقرير الفساد العالمي لعام 2004"، على الموقع.

www.trasparency.org

4. منظمه الشفافيه الدولية " تقرير الفساد العالمي لعام 2005"، على الموقع.

www.trasparency.org

5. منظمه الشفافيه الدولية، "تقرير الفساد العالمي لعام 2006"، على الموقع.

www.tareekalsahaab.com

6. تقرير لجنه النزاهة في الجمعيه الوطنيه العراقيه، على الموقع.

www.iragdemocracyinfo.org

7. ستابنهر ست، ريك، دور وسائل الاعلام في مكافحه الفساد، (مجموعه البنك الدولي، مركز العراق للمعلومات الديمقراطيه)، على الموقع. www.kafaga.org

8. الصباح، عدنان، الاعلام ودور المنظمات غير الحكوميه في تطبيق وحمايه حقوق الانسان، بحث منشور بتاريخ 11 ديسمبر، 2004، على الموقع

www.iragadd.com.

9. عبدالله، عارف، الفساد الاداري مكافحته وعلاجه، بحث منشور بتاريخ، 2 تشرين الثاني، 2006 على الموقع. www.iragdemocracyinfo.org

10. الصغير، جاسم، الفساد الاداري والاثار السلبيه واعاقه بناء الدوله الديمقراطيه، مركز العراق للمعلومات الديمقراطيه، بحث على الموقع. www.arbatopics.com

11. القيسي، فلاح ياسر، الفساد الاداري بين الماضي والحاضر، بحث منشور على الموقع. www.iragihome.com

12. منديل، عبد الجبار، استشراف لمستقبل عراقي من دون فساد، الفساد في العراق بين الماضي والحاضر، بحث منشور على الموقع. www.amanpalestine.org.

13. اليعقوبي، نزيه، الفساد الاداري وكيفيه معالجته، مجلة الصوت الكلداني، ع15. 2002، على الموقع. ww.albagh.com.

14. حسن، علي، دنيف، انعكاسات التضخم في الاقتصاد العراقي، وزاره التخطيط والتعاون الانمائي بحث منشور بتاريخ 19، اب، 2006 على الموقع.

www.incroup.net

15. التنميه الادارية والفساد الاداري بحث منشور على الموقع. www.naïf.org

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Situngkir Hokky "The Structural Dynamics of Corruption، Artificial Society Approach".(Banding Reinstitution Department of Camputional Sociology 2002).
2. Ackerman Susan Rose "The Challenge of Poor Governance and Corruption" (Copenhagen، consensus، Challenge، 2004).
3. Clobal Corruption Report 2006. (transparency international، London، Pluto press، 2006) Berlin، November.
4. H. Bell، arther and M-Smith، Datlem: Management communications (New York، Jihn Wilry;Sons،inc،2003).
5. Norman، Ahart. "Strategic public Relation". (Britain،published by MAC Millan press LTD، 1995).
6. Astener Denny. "Strategic Planning" 4th (The United States of America، The free press adivision of Macmillan publishing، 1997).
7. Fedorcio، D.Heaton،P، "Public relation for the local government language".(New York Prentice Hall، inc،2004).
8. Allen، Virginia Franch & Others. "dictionary of American English". (N.Y، Lonman، inc، 1983).
9. United Nation، "Office on Drugs and Crime". (July-7،2005).
10. Kernagh، Kenneth & O.P.D wirdi. "Ethics in the Public Services". (Procsel، International Institutes of Administrative Sciences، 1983).
11. E، Szwajkowski. "Organizational Illegality theoretical Integration and Administrative Application" (Academy of management Review، Vol،10،1995).
12. Imf، Corrouption Around the World. (Washington، info working، 1998).



المؤلف في سطور

- حاصل على شهادة البكالوريوس في الصحافة من جامعة بغداد
- حاصل على شهادة الماجستير في العلاقات العامة من جامعة بغداد
- طالب دكتوراه في العلاقات العامة السياسية في استراليا– ملبورن
- محاضر بتقنيات الاعلام والمعلوماتية بجامعة بغداد
- استاذ العلاقات العامة بالجامعة العراقية– بغداد
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية وورش العمل في الاعلام والعلاقات العامة والسياسة في العراق واستراليا
- لدية اربعة بحوث منشوره في مجلات علمية محكمة تتمحور حول الاعلام الرقمي والعلاقات العامة والدعاية السياسية والاعلام الاسلامي
- كاتب في صحف اجنبية وعربية من بينها الغارديان ولندن بوست في بريطانيا والعصر الاسترالية وجريدة الزمان الدولية
- عضو نقابة الصحفيين العراقيين
- عضو اتحاد الصحفيين العرب تحاد الصحفيين الدوليين
- عضو جمعية المترجمين الاستراليين
- عضو المعهد الاسترالي للعلاقات العامة
- عضو جمعيات اكاديمية عراقية من بينها جمعية الباحثين والتدريسيين الجامعيين
- كباحث مختص بتحليل وبناء الشخصية السياسية عضو مركز البحوث والدراسات الاعلامية والسياسية والثقافية في جامعة RMIT
- في مرحلة اعداد كتابين في 1– العلاقات العامة السياسية والرقمية.

  2 – التسويق السياسي
- مستشار لرئاسة تحرير جريدة ملبورن بوست الدولية



تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس: 5353402 6 962+
ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن
www.darghaidaa.com
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلوي: 95667143 7 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com
E-mail: info@darghaidaa.com

